

نحو ديمقراطية أرقى!

عدد كبير من أعضاء المجلس النيابي في لبنان يشغلون أوقاتهم باستحضار كل أشكال القوانين الانتخابية المعمول بها في دول العالم، على أمل اعتماد القانون الذي يضمن لهم مصالحهم ومصالح أحزابهم أو طوائفهم. لكن عنصرين بالغين الأهمية والفاعلية غابا عن السادة النواب، فلم يقربهما واحد منهما.. الأول هو الاستفتاء الشعبي، سواء على القانون النسبي أو الأكثرري أو الأرثوذكسي، والقانون الذي يحوز الأغلبية الشعبية يجري اعتماده وإجراء الانتخابات على أساسه.. وهذا ما تفعله الدول الديمقراطية هذه الأيام، وآخرها تركيا، على النظام الرئاسي أو البرلماني، وقبلها بريطانيا (العظمى) حول عضويتها أو انفصالها عن الاتحاد الأوروبي. والمخرج الثاني من اشكالية التمديد للمجلس النيابي اللبناني هو أن يجري وقف رواتب ومخصصات السادة النواب إذا لم يمددوا ولاية مجلسهم، سواء بتصويتهم على ذلك أو انقطاعهم عن حضور جلساته. مع أن في المجلس الحالي عدداً كبيراً من النواب لا يكادون يشاركون في أي من جلسات المجلس، لا سيما رؤساء الكتل النيابية، ذلك أن الشعب اللبناني انتخبهم ليمثلوه ويتحدثوا باسمه ويعبروا عن تطلعاته، وليس لمجرد التمتع بملايين الليرات ويجوزات السفر الخاصة، وأرقام السيارات المميزة.. فهل يفعلون؟!

١٦
صفحة

١٠٠٠
ليرة



**الحسابات الطائفية والسياسية
هل تسمح بالوصول
إلى قانون للانتخاب؟
هل يلجأ رئيس الجمهورية
إلى حل المجلس؟!**

**خطة ترامب لإزاحة الأسد
الأمريكيون أبلغوا الروس ثلاثة خيارات
مجزرة حافلات المهجرين السوريين؛
اتهامات للنظام ومطالبات بتحقيق دولي**



**انتفاضة الأسرى الفلسطينيين
في يومهم: كرة الثلج تكبر
أي خيارات تملكها «حماس»
لمجابهة تهديدات عباس؟**



**تركيا تصوّت بـ «نعم»
للتعديلات الدستورية**

يلدريم: الاستفتاء فتح صفحة جديدة في تاريخ تركيا الديمقراطي

وجهة نظر

التعسف في اللجوء إلى المادة ٥٩

بقلم: أيمن حجازي

ما زال الباحثون عن القانون الانتخابي اللبناني يدورون في حلقة مفرغة، ويعودون إلى النقطة الصفر مرات عديدة. ثم يختلفون مع حلفائهم وخصومهم على حد سواء دون أن يلجأ أي منهم إلى حسم موقفه بشكل نهائي... حيث قلة منهم ثبتوا على رأي وموقف واحد من قانون الانتخاب المفقود منذ انطلاق ماراتون البحث عن بديل لقانون الستين الذي رجمه معظم الساسة اللبنانيين جهاراً نهاراً وأخفى قلة منهم حبه وتعلقه بهذا القانون الذي اعتمد في أربع دورات انتخابية امتدت من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٢ قبل أن يصدر حكم بإعدامه في اتفاق الطائف الشهير، وقبل أن يبعث حياً في انتخابات ٢٠٠٩ على شكل قانون الدوحة الطيب الذكر، وذلك عندما كان «التيار الوطني الحر» مع حلفائه في معسكر الثامن من آذار يهدفون إلى تحرير المقاعد النيابية المسيحية «المغتصبة» عبر هذا القانون المتلائم واللامع في عيون أهل الرابية.

وهو وزير خارجية لبنان وقائد التيار الوطني الحر جبران باسيل يسعى إلى تحرير باقي المقاعد النيابية «المغتصبة» أو المصادرة من قبل جهات طائفية أخرى بغية تأمين التمثيل النيابي المسيحي السليم.

وقد أقدم على طرح قانون انتخابي يأخذ من القانون الأرثوذكسي التاهيل الطائفي، ومن قانون الستين حجم الدوائر الانتخابية، وهو القضاء في ظل النسبية الكاملة على أساس الدوائر المتوسطة. وما زالت تعترض هذا المشروع وغيره من مشاريع القوانين الانتخابية اعتراضات شتى يرجح أن تكون كضيلة بتضييع واهدار مهلة الشهر التي تفصلنا عن الخامس عشر من أيار تاريخ الجلسة النيابية المؤجلة لإقرار التمديد للمجلس النيابي الحالي بفعل المادة ٥٩ من الدستور التي لجأ إليها رئيس الجمهورية ميشال عون مساء الثاني عشر من نيسان الجاري، وحال بذلك دون انعقاد الجلسة النيابية التي كانت مخصصة للتمديد للمجلس النيابي سنة واحدة. وهذا ما يهدد بالعودة إلى الأجواء الساخنة التي فرضت نفسها عشية الجلسة النيابية المؤجلة، وكادت أن تدفع بالبلاد إلى مواجهة سياسية وشعبية خطيرة ذات طابع طائفي ملتهب. صحيح أن اللجوء إلى المادة ٥٩ من الدستور أجلت المواجهة الألفية الذكر ولكنها أضافت عوامل توتر جديدة إلى الحالة السياسية القائمة في البلد. وكان أبرزها حالة التوجس الواسعة لدى الساسة في القاطع الإسلامي من الضيعة اللبنانية الريحانية من العودة إلى نظام الامتيازات الطائفية الذي كان سائداً قبل في نظام ١٩٤٣. وذلك في مقابل الارتياح الكبير الذي عم الأوساط الشعبية والسياسية المسيحية التي اعتبرت أن خطوة اللجوء إلى المادة ٥٩ أكدت الثقة بميشال عون رئيساً مسيحياً قوياً وقادراً على ملمة ما بقي من صلاحيات رئاسية مندثرة في دستور الطائف... كي يجعل من الضعف قوة وفق بعض التعابير الشعبية التي وصفت ما حصل بترحيب بالغ. وكان لخطوة اللجوء إلى المادة ٥٩ من الدستور مزيد من المفاعيل السلبية بين الرئاستين الأولى والثانية، على الرغم من محاولة الرئيس بري استيعاب الأضرار الهجومية البالغة التي نتجت من خطوة الرئيس عون وأكدت كافة المخاوف التي كانت قائمة قبيل الانتخابات الرئاسية الأخيرة والتي دفعت آنذاك رئيس حركة أمل إلى تأييد النائب سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية. ويرى بعض المراقبين أن موضوع الجلسة النيابية التي كانت مخصصة للتمديد في الثالث عشر من نيسان الجاري كان يمكن أن يعالج بمساع سياسية تدفع الرئيس بري إلى تأجيل الجلسة، ولكن الرئيس عون وبعض المحيطين به تعمدوا أن تأخذ الخطوة طابعاً «تعسفياً» حانت الفرصة للجوء إليه. ولا ينبغي الاضافة في هذا المجال إلى كل ما سلف حالة الامتياز العارمة التي تعم «حزب الله» حيال الوزير جبران باسيل، فتلك لها حسابات أخرى! ■

وبالسعر المحدد من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة، وبمراقبة مديرية حماية المستهلك المتشددة والتي تسهر على سلامة وجوده ونوعية ووزن الرغيف ليلاً ونهاراً».

وقال: «أما بالنسبة إلى نوعية الطحين المستعمل في صناعة الرغيف من المنتج محلياً، فنشكو من النوعية في بعض المطاحن من وقت إلى آخر. أما الطحين المستورد من تركيا أو من أي بلد آخر فلا يتم إدخاله إلى لبنان إلا بعد إجراء التحاليل المخبرية الكافية من قبل الإدارات المختصة». وأضاف: «وبالنسبة إلى ما طرحه بعض الأصوات حول استيراد الطحين فهو كلام غير دقيق وغير صحيح، ولا يمت إلى الحقيقة بصلة سوى التشويش على المستهلك اللبناني، لذلك فأننا نوضح للرأي العام عن كل ما يحصل في هذا القطاع، وإننا لم نشك يوماً من استيراد الطحين التركي وخلافه، وعليه نذكر الرأي العام والمستهلك اللبناني بأن الطحين المستورد لم تشبه أية شائبة».

الجميل: نتخوف من العقوبات على «حزب الله»



أعلن الرئيس أمين الجميل أن وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل «منزعج من عدم التجاوب الكافي معه من السياسيين» في شأن الصيغ المتعلقة بقانون الانتخاب، معرباً عن أمله في «أن تصفو النيات، فليس مهماً من يحصل على مقعد بالزائد أو بالناقص، بل تحصين الساحة اللبنانية لمواجهة كل المخاطر الداهمة والخطيرة على لبنان وعلى مستقبله وكيانه واقتصاده والوضع الاجتماعي فيه».

وقال بعد لقائه باسيل في قصر بستر حيث وجه إليه دعوة للمشاركة في المؤتمر العالمي حول الطاقة الذي يعقد الجمعة المقبل في «بيت المستقبل»: «ما يخيفنا حالياً هو العقوبات التي قد تتخذها واشنطن في حق حزب الله، وإن تتوسع وتكون انعكاساتها خطيرة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، كذلك على الصعيد السياسي، خصوصاً أننا اليوم في أمس الحاجة إلى مواجهة كل هذه التحديات والمخاطر».

والواضح أنه لا توجد أي صيغة ماشية، لا النسبية الكاملة ولا المختلط بكل أشكاله ولا التعدد بالأصوات ولا الدائرة الفردية ولا القانون الأرثوذكسي».

وأضاف بعد اجتماع التكتل: «لا نريد أن نترك أي حجة أو نعدم أي وسيلة، ونريد كشف كل النيات كي نعرف إذا كان ما نفعله يستهدف أحداً، نحن اليوم نطلب المناصفة وصحة التمثيل، هل نعتدي على فريق بتمثيلها».

حوري: قانون انتخاب بالتوافق

أوضح عضو كتلة «المستقبل» النائب عمار حوري أن «لا جديد في موضوع قانون الانتخاب، وأي قانون سيقر يجب أن ينطلق من الطائف والدستور»، مشدداً على أن «الاقتراحات البعيدة عن الدستور والطائف لن تمر، وبالتالي فإن مشروع وزير الخارجية جبران باسيل بشقه التاهيلي لا يمر». واعتبر في حديث إلى إذاعة «صوت لبنان ١٠٠.٣-١٠٠.٥»، أن «هذا الاقتراح يعيدنا إلى التطييف والتذهب والى منطق الحرب الأهلية، وهو أنه بعيد جداً عن الدستور وعن الإتجاه الذي رسمه اتفاق الطائف»، لافتاً إلى أن «الأمال موجودة للتوصل إلى تفاهم».

كرم: المختلط يؤمن التفاهم

أشار عضو كتلة «القوات اللبنانية» النائب فادي كرم إلى أن «التواصل حول قانون الانتخاب ما زال قائماً، والصيغ تطرح، خصوصاً بعدما بات معروفاً ما يقبله هذا الفريق أو ذاك، وبالتالي يجري البحث عن صيغة تأخذ في الاعتبار كل الشروط»، لافتاً إلى أن «البحث يتركز حول صيغ المختلط لكون هذا النظام يستطيع أن يؤمن إمكانية التفاهم».

وأكد في حديث إلى وكالة «أخبار اليوم»، أن «التنسيق تام بين القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر، الذي لم يأخذ أي قرار إلا بالرجوع إلى التفاهم بين الجانبين»، موضحاً أن «رؤية التيار والقوات واحدة حول ضرورة إقرار قانون انتخابات يحسن صحة التمثيل، أما كيفية التفاوض أو الوصول إلى هذه الرواية فقد يكون هناك بعض التمايز». وذكر بأن «القوات لم توافق على الاقتراح التاهيلي الذي قدمه الوزير جبران باسيل، ليس من منطلق رفض الصيغة بل من منطلق الملاحظات التقنية التي كانت قد وضعتها، وتبين أن هذه الملاحظات محقة».

زهران: الأجواء ضبابية

لاحظ عضو كتلة «المستقبل» النائب خالد زهران أن «الأجواء المرتبطة بقانون الانتخابات ما زالت حتى اللحظة ضبابية»، مشيراً إلى أن «صبيغ عدة مطروحة وكل فريق سياسي يعترض على إحداها».

وأمل في حديث إلى وكالة «أخبار اليوم»، أن تنفعل الاتصالات، لا سيما بعدما انتهت عطلة الأعياد، وبالتالي تتكثف النقاشات كي تصل قبل ١٥ أيار المقبل إلى قانون جديد»، لافتاً إلى أنه «في حال وصولنا إلى هذا التاريخ من دون أي اتفاق، فسندخل في مشكلة كبيرة قد تؤدي بالبلد إلى الجهول».

إبراهيم: الرغيف ضمن المواصفات الصحيحة

أعلن رئيس اتحاد نقابات الأفران كاظم إبراهيم، أن «أصحاب الأفران حريصون على تأمين الرغيف ضمن المواصفات اللبنانية

العريضي: التحريض الطائفي يدفع ثمنه لبنان



رأى عضو «اللقاء الديمقراطي» النائب اللبناني غازي العريضي بعد زيارته رئيس المجلس النيابي نبيه بري «أن هناك من لا يريد أن يتعلم من تجارب الماضي ويكرر الأخطاء نفسها وسيدفع لبنان الثمن»، معتبراً «أن جريمة التحريض الطائفي والمذهبي والاستعلاء والاستقواء والغرور والذهاب في اندفاعات غير مسبوقة وغير مدروسة في التعاطي السياسي في وجه بعضنا لن تؤدي إلا إلى مشاكل سيدفع ثمنها كل اللبنانيين».

وإذ وصف اللقاء بأنه كان «مثمراً»، اعتبر أن «أخطر ما يمكن أن نواجهه رؤية أي مسؤول في موقع إدارة شأن عام أن يصبح أسير الموقف والكلمة. أنا قلت، أنا أردت، أنا قررت، وبالتالي لا يعود قادراً على الخروج من هذا الأسر. وهذا بخذ ذاته مكلف في السياسة فكيف في بلد مثل لبنان فيه التنوع والشراكة. هذا العناد لا يساعد لبنان للوصول إلى تكريس الشراكة والثوابت».

المستقبل: لا لصيغ تعيد لبنان إلى الوراء

أملت كتلة «المستقبل» النيابية بعد اجتماعها في بيت الوسط برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة أن يفسح «تأجيل انعقاد المجلس النيابي لمدة شهر، انطلاقاً مما نتيجته المادة ٥٩ من الدستور، المجال أمام إنتاج قانون للانتخاب».

ورفضت الكتلة «ما قد يوصل لبنان إلى الفراغ المؤسساتي»، مشددة على أهمية «التوصل إلى صيغة وطنية لقانون يستند إلى القواعد الأساسية التي قام عليها واستند إليها اتفاق الطائف، أي تأكيد قانون يدفع باتجاه تعزيز الوحدة الوطنية ويحترم العيش المشترك ويحرص على اعتماد الصيغ والأساليب التي تجمع اللبنانيين، ويتجنب الانزلاق نحو طروح وصيغ تعيد البلاد إلى الوراء وتزيد من حدة الاحتقان وتدعو إلى الفصل والانقسام الطائفي والمذهبي البغيض».

وأسفت الكتلة «للأجواء المحققة التي أشاعها بعضهم في البلاد خلال الأسبوع الماضي، وهي أجواء تتناقض مع فكرة العيش المشترك ومع مصالح اللبنانيين الحقيقية المشتركة وتتناقض مع ما تحتاج إليه البلاد من تضامن تقتضيه التحديات الداخلية والإقليمية».

باسيل: لا توافق على أي صيغة لقانون الانتخاب

أكد رئيس «تكتل التغيير والإصلاح» الوزير جبران باسيل أن «شبح التمديد والستين والفراغ سيزال عن صدور اللبنانيين وسنكون على موعد مع قانون جديد للانتخابات». وقال: «الـ٣ لاءات: لا للستين، لا للفراغ، للتمديد، تؤدي إلى حتمية الوصول إلى قانون انتخاب جديد يتطلب توافقاً». وتابع: «يجب إقرار تسوية للوصول إلى قانون مع بعض التنازلات،

الجماعة الإسلامية في الجبل تستقبل منسقية تيار المستقبل



الجماعة ليس الأول، بل هناك تسويق دائم ولقاءات بين الجانبين مركزياً ومناطقياً». ولفت سرحال إلى أن «التنسيق في المنطقة قائم بين القوى الثلاث: تيار المستقبل والجماعة الإسلامية والحزب التقدمي الاشتراكي»، مؤكداً «استمرار الجهود المشتركة لتكون بيدا واحدة لإعطاء المنطقة حقوقها لتنفيذ المشاريع الإنمائية».

زار وفد من منسقية جبل لبنان الجنوبي في تيار المستقبل، برئاسة المنسق العام الجديد وليد سرحال وأعضاء مكتب المنسقية الجديد، الجماعة الإسلامية في مركز الجمعية الاجتماعية في شحيم، وكان في استقبالهم رئيس مجلس محافظة جبل لبنان في الجماعة المهندس محمد قداح، الشيخ أحمد عثمان، والمسؤول السياسي عمر سراج وأعضاء من مكتب الجماعة في إقليم الخروب. بداية رحب قداح بالوفد مهتماً سرحال وأعضاء المكتب «بالمهمة الجديدة الملقاة على عاتقهم»، وأكد «استمرار التواصل بين الجماعة وتيار المستقبل في إقليم الخروب». ثم تحدث سرحال الذي أشار إلى «أن اللقاء اليوم مع

كلمة الأمان

الخامس عشر من شهر أيار القادم.. هل يعتبر المجلس النيابي منحلاً، وهل بإمكانه التمديد لنفسه سنة كاملة جديدة كما سبق أن اقترح الرئيس نبيه بري؟!

معروف في سجل الرؤساء أن ولايتهم التي تمتد ست سنوات، يجري تقسيمها الى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى ومدتها سنتان يجري خلالها الترحيب بالرئيس الجديد، والتأكيد على أنه الرئيس القوي والديمقراطي وغير ذلك من الأوصاف. في السنتين الثالثة والرابعة يستقر الحكم، كما يستقر الرئيس ويمارس صلاحياته الدستورية. أما في الخامسة والسادسة فيبدأ الرئيس بتلاوة مراسم الوداع، كما يبدأ اللبنانيون بطرق أبواب ونوافذ قصر بعيدا (قصر الشعب) تذكيراً للرئيس بضرورة جمع أوراقه وحاجياته للعودة إلى منزله، أو إلى مثواه الأخير إذا لم يألف رحباً طبيعياً. وإذا كان الرئيس أمين الجميل قد أنهى عهده بتشكيل حكومة الرئيس عون في ٢٣ أيلول ١٩٨٨، والرئيس لحود بتمديد الولاية الذي فرضه الراحل غازي كنعان، فإن الرئيس سليمان يكاد يكون الرئيس الوحيد الذي غادر قصر بعيدا ليقبى شاغراً عدة سنوات.

وبالعودة إلى «أم المكارم»، قانون الانتخاب الموعود، لا مشروع جدياً يبدو في الأفق حتى الآن. هل نعود الى التمديد الذي طرحه الرئيس نبيه بري سنة كاملة في عمر المجلس، أم يرفض فريق من اللبنانيين -وعلى رأسه رئيس الجمهورية هذا التمديد- فنقع في إشكالية دستورية، يدعو فيها البعض بالنزول الى الشارع، كما سبق أن هدد بذلك أكثر من فريق؟! يجيب بعض المراقبين بأن الأمور مرهونة بالأسباب الأولى لكل الفراغات التي حلت بلبنان واللبنانيين، من الفراغ الرئاسي الى الفراغ النيابي، وهو المأزق السوري. فالرئيس دونالد ترامب يبدو مكشراً على أنيابه، وقد أطلق وعوداً قاسية بشأن الرئيس بشار الأسد ودوره في حل الإشكال القائم في سوريا، خاصة بعد لقائه الموعود بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان الشهر المقبل، وانشغال القيادة الإيرانية بانتخاباتها الرئاسية في ١٩ أيار، والتفاهم الموعود بين الرئيسين ترامب وبوتين. فالجميع باتوا يدركون أنه آن الأوان للوصول إلى حل للأزمة السورية، تنهي الاقتتال الدائر وتقضي بانسحاب المقاتلين غير السوريين الى بلادهم. وهذا ما يعني ضبط الأوضاع على الساحة اللبنانية، بالاستقرار الأمني وإجراء انتخابات نيابية بموجب قانون يقبل به معظم اللبنانيين. لكن، هل يجري ذلك بهدوء واستقرار، بعد أن تتوافق القوى السياسية على القانون الجديد، أم يحتكم البعض الى النبرة العالية التي يطلقها «اللواء الديمقراطي» وتهديده الأخير على لسان النائب غازي العريضي: «هناك من لا يريد أن يتعلم من تجارب الماضي ويكرّر الأخطاء نفسها وسيدفع لبنان الثمن»، معتبراً «أن جريمة التحريض المذهبي والطائفي والاستعلاء والغرور.. لن تؤدي إلا إلى مشاكل سيدفع ثمنها كل اللبنانيين».

ما زالت الخيارات حول قانون الانتخاب تراوح مكانها، ليس منذ منتصف الشهر الجاري، بل منذ أكثر من ثماني سنوات. وهذا واقع سياسي غير مسبوق، ليس في لبنان وحده، بل في كل أنحاء العالم. فالانتخابات يمكن أن تؤجل بسبب حروب أهلية، أو أحكام عرفية، أو زلازل وفيضانات، لكن أن يكون التأجيل بعدم التوافق على قانون جديد للانتخابات، فذلك مبرر غير مسبوق، على الرغم من أن البلد كان يشهد اجراء انتخابات نيابية على كامل الأراضي اللبنانية، دون اعتراض أو رفض أو تمديد أو ترحيل.

سبق ذلك فراغ طويل في رئاسة الجمهورية لأسباب غير مبررة، وتمديد لولاية المجلس النيابي استمر أربع سنوات دون أن تطعن أي جهة بمشروعية هذا التمديد. والآن تشرف مدة التمديد الثالث على الانتهاء، دون أن يكون في الأفق أي مخرج أو حل.. فلماذا؟! نحن نفاخر باننا بلد ديمقراطي، وربما الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، فأين هي ديمقراطيتنا بعد هذه النماذج المخيبة للأمال؟ كنا نتذرع بالوصاية السورية، فأين نحن الآن من هذه الذريعة؟!

لقد سبق لحكومات لبنانية أن تقدمت بمشاريع قوانين انتخابية متعددة، أبرزها ما تقدم به وزير الداخلية في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، لكنها أودعت خزائن المجلس النيابي دون أن يجري عرضها أو مناقشتها، أما الآن فلا يكاد وزير الداخلية (نهاد المشنوق) يأتي على ذكر أي قانون مقترح للانتخابات، ويمارس ذلك وزير الخارجية (جيران باسيل)، فأى التزام بالصلاحيات ترصدها الحكومة ثم تحاسب المخالفين.. وباسم من يتحدث الوزير المذكور، وما شأن مقترحاته المتكررة والمنهاوية بسياسة لبنان الخارجية؟!

لقد سئم اللبنانيون الصيغ الانتخابية المطروحة، وباتوا لا يعرفون فرقاً بين قانون الستين والقانون النسبي والمختلط والتأهيلي، وبعضهم يؤكد أن النواب أنفسهم الذين يطرحون القوانين لا يكادون يعرفون فرقاً بين هذا القانون وذاك.. فأين هي الحكومة ورئيسها، بل أين هو رئيس الجمهورية الذي يتحدث الوزير باسيل باسمه صباح مساء؟ هو لا يشغل نفسه بقانون الانتخاب، ولا بالتمديد ولا التعطيل، بل يفاخر بأنه أقام حفلاً للأطفال في عيد الفصح في القصر الجمهوري، كما سبق له إقامة حفل لرجال ونساء وأطفال عائلته في عيد الميلاد الماضي، كأن هذه المناسبات باتت أعياداً وطنية لجميع اللبنانيين.. مع الحرص الشديد على استرجاع تسمية القصر إياه بـ«قصر الشعب» مستذكراً حقبة تاريخية بائسة شهد فيها هذا القصر (الجمهوري) أحداثاً أليمة انتهت بفرار الرئيس الى منزل السفير الفرنسي، ثم الى فرنسا نفسها لاجئاً سياسياً لعدة سنوات، انتهت بالافراج عن عدد كبير من السجناء والملاحقين.

واليوم، يتلظى الجميع بفخامة الرئيس، ويشكرون له تمديده غير المسبوق للمجلس النيابي شهراً كاملاً.. فماذا لو انتهى هذا التمديد بعد

قانون الانتخابات واحتمالات ما يجري في الشهر القادم!

الحسابات الطائفية والسياسية.. هل تسمح بالوصول إلى قانون للانتخاب؟



الرئيسان عون والحريزي

من معظم القوى السياسية، إلا أن هناك رفضاً لموضوع أن تنتخب كل طائفة نوابها في المرحلة الأولى، لأن ذلك بحسب المعارضين على مشروع الوزير باسيل يثير النزعات الطائفية والمذهبية بين اللبنانيين.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا كل هذه التعقيدات والاعتراضات التي تمنع الوصول إلى تفاهم حول قانون جديد للانتخابات؟ في هذا الإطار يمكن تقسيم الخلافات القائمة حول قانون الانتخاب الى قسمين: طائفي وسياسي.

أولاً: على الصعيد الطائفي

في هذا الإطار يحمل الوزير جبران باسيل شعار حماية حقوق المسيحيين في لبنان كأساس لمشروعه الانتخابي القائم أولاً على أساس أن تنتخب كل طائفة نوابها أولاً، ومن ثم من يتاهل للمرحلة الثانية ينتخب على أساس النسبية وفق الدائرة أو المحافظة.

وقد بدأت الحساسيات الطائفية تفعل فعلها في مختلف المناطق اللبنانية بسبب الشعارات الطائفية التي يتم رفعها دفاعاً عن «حقوق المسيحيين» حيث تسود في بعض المناطق والقرى نوع من الشوفينية المسيحية، إن صح التعبير، فلا يمكن أي مسلم شراء منزل أو قطعة أرض في منطقة أو قرية مسيحية، بحجة أن ذلك يهدد الوجود المسيحي، وحدثت أكثر من حادثة في هذا الإطار وأصبح ذلك من المسلمات في القرى والبلدات المسيحية، وكان المسلمون في لبنان أصبحوا بمثابة الغرباء الذين يريدون أن يستولوا على أملاك المسيحيين وأراضيهم.

وقد بدأ هذا الجو الطائفي يترك أثره أيضاً على علاقة اللبنانيين في ما بينهم، سواء في ما يتعلق بالمراكز والوظائف في إدارات الدولة، أو بالعلاقات الشخصية. وبالأمر شاهد البقاع جريمة مروعة سقط

ما زال القانون الانتخابي الهام الشاغل لكل القوى السياسية، وإذا كانت عطلة الأعياد قد طغت على مجمل التحركات السياسية المتعلقة بقانون الانتخاب، فإن ذلك لم يمنع رئيس الجمهورية والحكومة من إطلاق تصريحات متفائلة بقرب الوصول الى تفاهم حول قانون جديد للانتخابات النيابية قبل ١٥ أيار القادم موعد الجلسة النيابية التي حددها الرئيس نبيه بري قبل اللجوء إلى تجزئة سُم التمديد، كما قال، أو إجراء الانتخابات النيابية وفق قانون الستين النافذ، لأن الفراغ خط أحمر كما أكد الرئيس بري.

في ظل هذه الأجواء تحركت الاتصالات السياسية على خجل بخصوص قانون الانتخاب، ويتركز الحديث حالياً حول قانون الانتخاب القائم على مرحلتين: الأولى للتأهيل، والثانية نسبية وفق دوائر أكثر من المحافظات وأقل من الأفضية.

لكن هذا المشروع يصطدم بالحسابات الطائفية والمذهبية، حيث وفق مشروع الوزير جبران باسيل، فإن التأهيل في المرحلة الأولى يجب أن يكون وفق القانون الأرثوذكسي، أي إن كل طائفة تنتخب نوابها، ومن ثم يجري الانتخاب في المرحلة الثانية، أي مرحلة النسبية وفق الدوائر الأكبر، سواء المحافظات أو أكثر أو أقل.

ورغم أن فكرة المشروع التأهيلي مقبولة بالمبدأ

نيابية وازنة في المجلس النيابي تمثل الثلث المعطل وأكثر من ذلك بما يسمح لهما بالتحكم مستقبلاً بانتخابات رئاسة الجمهورية ص.

ولذلك تبدو كل القوانين الانتخابية التي طرحها الوزير باسيل وكأنها مفصلة على قياس تحالفهم مع حزب القوات اللبنانية، دونما اعتبار لباقي القوى والشخصيات المسيحية الأخرى.

أما «حزب الله» وحركة أمل فهما يطرحان النسبية الكاملة أو النظام المختلط من أجل الوصول إلى أكبر كتلة نيابية من مختلف الطوائف اللبنانية، وبذلك يستطيعان الإمساك بالمجلس النيابي القادم بعدما وصل إلى رئاسة الجمهورية العماد ميشال عون، ويصبح الطريق أمام «حزب الله» مههداً للإمساك بكل مفاصل الدولة اللبنانية.

وبالنسبة إلى «تيار المستقبل» فإن الأمور عنده غير واضحة على الإطلاق، فهو لا يعلن معارضته أو موافقته على أي مشروع انتخابي، ويترك الآخرين يتصارعون في ما بينهم.

وهذه السياسة التي يتبناها «المستقبل» يرى أنها الأفضل حالياً، وأنها ستسمح لها بإعادة تموضعها في إدارات الدولة أولاً، وعلى الصعيد الشعبي ثانياً، وبذلك يمكن أن يكسب في سياسة «نعم» ما لا يمكن تحقيقه في طرحه لأي قانون انتخابي، ويبدو ذلك واضحاً في إدارة الرئيس سعد الحريري للخلاف حول قانون الانتخاب، سواء في مجلس الوزراء، أو في حركة اتصالاته مع مختلف القوى السياسية.

يبقى أخيراً موقف النائب وليد جنبلاط الذي اسقط مشروع باسيل الأخير لأنه يحجم الوجود الدرزي في الشوف وعاليه وبعبد، ويكرس الدروز كإقلية معزولة بين الطوائف الكبرى، ولذلك يرفض حتى الآن كل القوانين الانتخابية ويفضل العودة مجدداً لقانون الستين.

باختصار، قانون الانتخاب أسير الحسابات الطائفية والمذهبية، ولا يعلم أحد حتى الآن متى يتحقق التوصل إلى قانون انتخاب جديد، أم هل المطلوب أصلاً الوصول إلى قانون جديد للانتخابات؟

باسام غنوم

الأمان

عبر شبكة الإنترنت

www.al-aman.com

آخر عبر إنتاج قانون انتخاب جديد يأخذ في الاعتبار مصلحة اللبنانيين ولبنان أولاً، لا مصلحة الأحزاب والطوائف والزعامات السياسية التي تريد أن تختصر الطوائف والأحزاب والبلد وكل شيء في هذا الوطن، ويجب أن لا ننسى أن هذا الشعب اللبناني الذي مل قسم كبير منه من توظيفات السياسيين لآلامه وعذابات عبر في أكثر من محطة انتخابية عن إرادته الحرة واختار بقناعة من أرادهم ومن دون تأثير القوانين الانتخابية التي فصلت على مقاس الزعامات. ■



حزب الله بين الداخل والخارج

اطمئنان للمتغيرات الإقليمية والدولية ودعم الاستقرار والحوار

من كوادر وعناصر الحزب والأوساط المؤيدة له، ويتابع المسؤولون من الحزب، بالتعاون مع الأجهزة المعنية في الدولة، ملفات المخدرات وازدياد ظاهرة العنف في بعض المناطق.

وحول مشروع قانون الانتخابات وعلاقات الحزب بالقوى السياسية والحزبية، تقول الأوساط المطلعة على أجواء الحزب: إن الموقف المبني للحزب الذي يعلنه دائماً هو دعم القانون القائم على أساس النسبية وإن يكون لبنان دائرة واحدة أو مقسماً لعدد محدود من الدوائر.

والحزب لا يفضل القانون المختلط، وهو اعترض على معظم مشاريع القوانين التي اقترحتها رئيس حزب التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل، وإن الحزب تبلغ موافقة رئيس الحكومة سعد الحريري ورئيس اللقاء الديمقراطي وليد جنبلاط على اعتماد النسبية الشاملة مع الاستعداد للبحث في تقسيم الدوائر.

وتؤكد هذه الأوساط: «إن حزب الله مع إقرار قانون جديد للانتخابات وإجراء هذه الانتخابات وفقاً لهذا القانون، لكن في حال عدم التوصل إلى اتفاق على القانون وإجراء الانتخابات بعد تمديد تقني، فالحزب لن يقبل بالفراغ في السلطة التشريعية وهو س يدعم مشروع قانون التمديد للمجلس النيابي وأنه جرى الاتفاق على ذلك مع الرئيس نبيه بري وجرى إبلاغه للرئيس العماد ميشال عون».

وعن علاقات الحزب بالقوى السياسية والحزبية، تجيب المصادر: «الحزب حريص على الحوار والتواصل مع جميع الأطراف اللبنانية (باستثناء القوات اللبنانية التي لا يوجد حوار سياسي مباشر معها، ولكن هناك تواصل مع وزرائها ونوابها)، وأما على صعيد تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي، فالعلاقة معها في أفضل حالاتها وهناك تسويق وتعاون مستمرين في كل الملفات، وكذلك مع حركة أمل وبقية القوى الحزبية والوطنية، وهناك خطوط تواصل مع حزب الكتائب».

أما على صعيد العلاقة مع القوى الإسلامية، ولا سيما الجماعة الإسلامية، فتؤكد هذه الأوساط أن «هناك تواصلاً وحواراً مستمراً ولكن بشكل غير علني، والحزب لديه الاستعداد للنقاش والحوار حول كل القضايا الداخلية والخارجية على قاعدة التعاون في القضايا التي يتم الاتفاق عليها، بغض النظر على الخلاف في وجهات النظر حول الملفات الخارجية ولا سيما ما يجري في سوريا».

وبالإجمال، يعبر المسؤولون في حزب الله «عن ارتياحهم للأوضاع الداخلية والخارجية، وإن كانوا يراقبون باهتمام السياسات الأميركية الجديدة واحتمال قيام العدو الصهيوني بشن حرب جديدة أو عدوان جديد إن في لبنان أو قطاع غزة أو سوريا، وهم مستعدون لكل الاحتمالات»، ولذلك يؤكدون «ضرورة استمرار الحوار مع مختلف الأطراف والقوى السياسية والحزبية، ولا سيما الإسلامية، وحماية الاستقرار الداخلي، لأن ذلك يساعد لبنان في مواجهة أية متغيرات خارجية».

قاسم قصير

والذي يدعي ويزعم الجميع أنهم ضده (قانون الستين). أو أن المسألة إذا لم يصر إلى إجراء الانتخابات وفقاً للقانون النافذ في خلال هذه المهلة (ثلاثة أشهر) ستعني دخول البلد في دوامة الدستورية والميثاقية وفشل النظام السياسي وصلاحه، وتالياً هذا قد يأخذ البلد إلى «المؤتمر التأسيسي» أو ربما إلى الفوضى والمجهول. ولبنان لا يتحمل هذا ولا ذلك، ولذلك فإن القوى السياسية مدعوة في خلال ما بقي من فترة الشهر إلى التواضع وتقديم مصلحة البلد على أي شيء

بعد تأجيل الجلسة النيابية..

هل يلجأ رئيس الجمهورية إلى حل المجلس؟!

بقلم: وائل نجم

الانقسام السياسي، وضبابية أفق المرحلة التي ستلي حل المجلس، فيما لو بلغت الأمور هذا المستوى. ولكن حتى لو تم إقناع قوى سياسية مشاركة في الحكومة بالموافقة على مثل هذا القرار، وبالتالي تأمين موافقة ثلثي الحكومة على قرار حل المجلس، يبقى دون ذلك عقبات أخرى أقل تأثيراً. ولكن المهم ما هي الخطوات الأخرى التي يترتب عليها حل المجلس؟

يقول العارفون إن نجاح خطوة حل المجلس النيابي يحتمل الحكومة مسؤولية الدعوة لإجراء الانتخابات النيابية بخلاف ثلاثة أشهر وفقاً للقانون النافذ، وهو بالطبع الآن ما يعرف بقانون الستين، وبالتالي تكون الأمور قد عادت إلى المربع الأول، الذي يجري عليه كل

أمام الخلاف والنقاش المحتد حول قانون الانتخاب وعدم التوصل إلى صيغة مرضية لكل الأطراف، وأمام ضغط المهل الدستورية التي باتت ضيقة، وبعد أن كان رئيس المجلس النيابي، نبيه بري، قد دعا إلى جلسة تشريعية يوم الخميس في ١٣/٤/٢٠١٧ من أجل مناقشة وإقرار اقتراح معجل مكرّم من النائب نقولا فتوش، للتمديد للمجلس النيابي الحالي مدة عام كامل، وتقديماً للمواجهة التي ربما كانت ستحصل في الشارع بعد أن كانت بعض القوى السياسية (القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر) قد دعت إليها، وإتاحة المجال أمام مزيد من البحث في صيغ جديدة للقانون المنتظر، لجاء رئيس الجمهورية، ميشال عون، إلى خطوة دستورية تقع في صلب صلاحياته عندما علق عمل المجلس النيابي لمدة شهر كامل، وطلب تأجيل الجلسة النيابية التي كانت مقررة. وقد تجاوب رئيس المجلس نبيه بري مع الطلب، واعتبر ذلك من صلب صلاحيات الرئيس، وأجل الجلسة التشريعية التي كانت ستتمد للمجلس الحالي إلى الخامس عشر من شهر أيار المقبل، على أمل أن يكون هذا الشهر فرصة أمام القوى السياسية للاتفاق على قانون جديد. إلا أن المواقف والتصاريف والتصرفات من القوى السياسية لا تبشر بكثير من الخير، حيث لا تزال إلى الآن هذه القوى السياسية تختلف على هذه الصيغة، وتعمل كل واحدة منها على صيغة تؤمن لها الفوز، ولا تؤمن للبنان الخروج من هذا النفق المظلم، وهذه الأزمة التي قد تطيح الهيكل ومن تحته. ولذلك، وأمام هذا الانسداد في الأفق، حتى الساعة، في إمكانية الاتفاق على قانون انتخاب، هل يملك رئيس الجمهورية ميشال عون خطوة دستورية أخرى يمكن أن تشكل مخرجاً أو تكون بمثابة إنقاذ للموقف بالنسبة إلى كل القوى السياسية؟ وهل يلجأ إلى هذه الخطوة إذا كانت موجودة؟ وهل يمكن أن تنجح؟ وماذا تحتاج من ظروف لذلك؟ وما هي نتائجها وتداعياتها؟

بعض المصادر الموكبة للجهود المبذولة في ملف قانون الانتخاب أكدت أن رئيس الجمهورية يملك خطوة دستورية أخرى يمكن أن يلجأ إليها في ضوء انسداد الحل السياسي في ما يتصل بقانون الانتخاب، خاصة أن إجراء الانتخابات النيابية في وقتها المقرر، أي قبل العشرين من حزيران المقبل، ووفقاً للقانون النافذ، أي قانون الستين، بات مستحيل وغير ممكن، وبالتالي فلا بد من الاتفاق على صيغة معينة، لأن الرئيس يرفض التمديد للمجلس النيابي، وحتى بقية القوى ترفض ذلك، ولكنها لا تريد الفراغ في سدة السلطة التشريعية، ولذلك هي تبحث عن حل.

الخطوة الدستورية التي يمكن أن يلجأ إليها رئيس الجمهورية في ربيع الساعة الأخير إذا لم يجر التوصل إلى اتفاق على قانون الانتخاب، هي اتخاذ قرار بحل المجلس النيابي، ولكن ذلك بدوره عقبات ويحتاج إلى موافقة ثلثي الحكومة، كما يقول العارفون والخبراء في القانون الدستوري، وليس من السهل على الإطلاق تأمين هذا النصاب في الحكومة، خاصة في ظل

يتوزع اهتمام قيادات حزب الله في هذه المرحلة بين الداخل والخارج على قدر المساواة. فالتطورات الدولية والإقليمية تشغل بال عقول قيادات الحزب ومسؤوليه، ولا سيما منذ وصول دونالد ترامب إلى الرئاسة الأميركية الأولى وانعكاس ذلك على سياسات أميركا في المنطقة، والدور الإسرائيلي في المرحلة المقبلة. وبموازاة ذلك، يبدي المسؤولون في حزب الله، وعلى رأسهم الأمين العام السيد حسن نصر الله، اهتماماً مكثفاً بالأوضاع الداخلية في لبنان وعلى صعيد الوضع الداخلي للحزب والجوانب الاجتماعية والثقافية والتربوية.

وقد حرص السيد نصر الله منذ نحو شهر ونصف على البدء بإعطاء دروس ثقافية داخلية لعناصر الحزب وكوادره والبيئات القريبة منه، كذلك يركز في العديد من الاطلاقات العلنية على الجوانب الاجتماعية والتربوية. وبموازاة ذلك، يهتم المسؤولون في الحزب بمفاهيم أساسية: الأول ملف الانتخابات النيابية والعلاقة مع القوى السياسية والحزبية، والثاني ملف الأوضاع الاجتماعية والأمنية وكيفية مواجهة الظواهر الشاذة في بعض المناطق، وخصوصاً انتشار العنف والمخدرات في بعض أحياء الضاحية الجنوبية وفي منطقتي بعلبك والهرمل. فكيف ينظر حزب الله إلى ما يجري من تطورات دولية وإقليمية؟ وإلى أين تتجه الأوضاع في المرحلة المقبلة؟ وما هو موقف حزب الله من قانون الانتخابات؟ وكيف هي علاقاته مع الأطراف السياسية والحزبية اللبنانية؟

الأوضاع الإقليمية والدولية

بداية كيف ينظر المسؤولون في حزب الله إلى التطورات الدولية والإقليمية، ولا سيما تجاه سياسات الإدارة الأميركية الجديدة في عهد دونالد ترامب؟ وكيف

النائب الحوت لـ «إذاعة الفجر»:

المعايير التي نريدها في قانون الانتخاب هي عدالة التمثيل وفرصة المنافسة وتأمين التعددية

رأى النائب عن الجماعة الإسلامية الدكتور عماد الحوت، في حديث لـ «إذاعة الفجر» أن الجميع متواطئ ضمناً على التمديد لمجلس النواب، معتبراً أن ما جرى خلال الأسبوع الماضي مسرحية لتمنيخ المواطنين، حتى يتقبلوا التمديد بشكل أفضل.

وأوضح الحوت أن قرار الجماعة الإسلامية برفض التمديد ومقاطعة الجلسة التشريعية جاء بناء على قناعتها بأن التمديد مخالف للدستور، ولشعورها بأنه لن يأتي بجديد على صعيد قانون الانتخابات، وأنه نوع من تمديد لطبقة سياسية فشلت في أداء مهمتها ووظيفتها خلال الفترة الماضية.

وجدد الحوت موقف الجماعة الإسلامية المبني الذي يدعو إلى اعتماد القانون الذي يعتمد النسبية والدائرة الواحدة أو ما هو أقرب إلى ذلك، ولكنه شدد في موازاة ذلك على ضرورة توفر معايير لا بد منها في أي قانون انتخابي، هي: عدالة التمثيل، وفرصة المنافسة للجميع، وتأمين التعددية في إطار الاختلاط.

وحول موقفه من القانون النهائي الذي طرحه رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، أعلن الحوت أن الجماعة الإسلامية تنظر له بسلبية، واصفاً الاقتراح بأنه «أورثوكسي مقنع».

واعتبر الحوت أن اقتراح باسيل سيؤكد أن لبنان هو عبارة عن ائتلاف طائفي وليس بلداً قائماً بحد ذاته، مشدداً على رفض الجماعة لذلك.

خطة ترامب لإزاحة الأسد.. الأمريكيون أبلغوا الروس ثلاثة خيارات



الأحد إن الولايات المتحدة لا تخطط لإرسال المزيد من القوات البرية. وقال وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس الأسبوع الماضي: «لا تزال أولويتنا هي هزيمة داعش».

وخسرت داعش جزءاً كبيراً من أراضيها التي كانت تسيطر عليها في العراق وسوريا باستثناء الرقة، المدينة التي أعلنها التنظيم عاصمة له، والتي تستعد الولايات المتحدة وقوات المعارضة الحليفة للهجوم عليها في الأسابيع القادمة.

المرحلة الثانية: الاستقرار

بعد هزيمة داعش أو إبطال تهديدها، سوف تحاول الإدارة الأمريكية التوسط لإبرام اتفاقية وقف إطلاق نار في المنطقة بين حكومة الأسد والمعارضة السورية. مع العلم أن مثل هذه الاتفاقيات لم يلتزم بها قط.

وتحدثت إدارة ترامب عن «مناطق استقرار انتقالية». سوف تكون هذه المناطق مختلفة عن «المناطق الآمنة» التي فكرت إدارة أوباما بها لكنها لم تنفذها قط، لأنها تتطلب حضوراً عسكرياً أميركياً لفرضها، إلى جانب التعريض المحتمل للقوات

رغم أن خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ما تزال قيد التطور، فقد اتضحت معالمها منذ أمر بشن الهجمة الصاروخية على قاعدة الشعيرات الجوية السورية، لمعاكبة الأسد على الضربة التي استخدم فيها الأسلحة الكيماوية. تنقسم هذه الإستراتيجية إلى ثلاثة محاور: هزيمة داعش، واستعادة الاستقرار في سوريا منطقتي تلو الأخرى، وتأمين مرحلة انتقالية سياسية ينتهي الأسد في نهايتها، وفق أسوشيتد برس.

ولا يختلف هذا النهج كثيراً عن النهج الفاشل الذي اتبعته إدارة أوباما، ويمكن القول بأنه يواجه تحديات أكبر. إذ قاوم الأسد بعنف كل محاولات إنهاء حكمه، فصب النار على زيت الصراع الذي أدى إلى مقتل حوالي نصف مليون إنسان. والمعارضة التي تحارب الأسد أصبحت أضعف بكثير بعد تعرضها لسلسلة من الهزائم الميدانية. وأية خطة أميركية بخصوص الأسد ينبغي أن تتم بالتعاون مع روسيا، أهم حلفاء النظام السوري. وقال ترامب الأسبوع الماضي إن العلاقات الأميركية الروسية «ربما تكون في أضعف مستوى لها على الإطلاق».

ومع ذلك، فقد قال الكثير من المسؤولين الأميركيين إن فريق ترامب للأمن القومي يستخدم حالة عدم الاستقرار في سوريا هذا الشهر في محاولة لإعادة تركيز المحادثات مع موسكو.

وعززت الهجمة الصاروخية الأميركية، التي جاءت رداً على الضربة الكيماوية السورية، الحجة القائلة بأن روسيا تدعم مجرم حرب، واستعادت هذه الهجمة قدرة أميركا على التهديد بالقيام بعمل عسكري لو وقعت المزيد من الأعمال الوحشية. وقال المسؤولون إنهم يأملون في تجديد التعاون مع روسيا في سوريا، الذي من شأنه المساعدة على إصلاح الروابط المكسورة بين واشنطن وموسكو.

المرحلة الأولى: هزيمة داعش

شكلت الضربة الجوية لترامب أول هجمة أميركية ضد قوات الأسد، لكن ليست هناك رغبة في استخدام الجيش الأميركي في خلع الأسد. فقد قال هزبرنت كمكاستر، مستشار الأمن القومي لترامب يوم

هل يحسم لقاء تيلرسون ولافروف مستقبل الأسد؟

بقلم: حازم عياد

حملت لقاءات مجموعة الدول السبع في مدينة لوكا الإيطالية رسالة واضحة لموسكو؛ مفادها ان عليها التخلي عن الأسد؛ وهو اللقاء الذي حضره وزير الخارجية الأمريكي تيلرسون قبيل مغادرته الى موسكو، وشارك فيه عدد من وزراء الخارجية العرب الى جانب تركيا.

وزير الخارجية الألماني دعا الى ضرورة اقناع موسكو بالتخلي عن الأسد، لتتحول لقاءات الدول السبع في لوكا الى تظاهرة دبلوماسية كبيرة انصب فيها الاهتمام على تقرير مصير الأسد، وضرورة الضغط على موسكو للتخلي عنه؛ ضغوطاً لم تخل من دعوات لتشديد العقوبات تصدّرها وزير الخارجية البريطاني جونسون.

اللقاءات تخللتها تصريحات للمتحدث باسم رئاسة الوزراء البريطانية، كشفت فيها عن محادثات هاتفية بين رئيسة الوزراء تيرزا ماي وترامب يقولها ان «رئيسة الوزراء والرئيس اتفقا على أن هناك الآن فرصة لإقناع روسيا بأن تحالفها مع الأسد لم يعد في مصلحتها الاستراتيجية»، وفي السياق ذاته أكدت المستشارة الألمانية عن دعمها موقف الإدارة الأميركية من الأسد؛ فالاستعدادات والرسائل المنقولة من العواصم الأوروبية تحمل المحتوى ذاته، وهو ضرورة تخلي موسكو عن الأسد.

تيلرسون في لقائه الأول مع لافروف بعد الضربة التي وجهتها الولايات المتحدة لقاعدة الشعيرات، حمل معه اجماعاً أوروبياً وأوراقاً تتيح له المجال للممارسة الضغوط وفتح باب الحوار والتفاوض مع موسكو على مستقبل الأسد؛ الذي كان يمثل الموضوع الأبرز للقاء لافروف - تيلرسون كما هو واضح من لقاءات لوكا وما صدر عن العواصم الأوروبية.

في المقابل أعلنت الخارجية الروسية ان تيلرسون لن يلتقي بوتن؛ في إشارة الى ان موسكو لا ترغب في رفع مستوى اللقاء بشكل يضيق هامش المناورة السياسية والدبلوماسية لموسكو، إنما تريد مساحة أكبر للمناورة على أمل ان تستمر عملية التفاوض في الميدان السوري وفي الميدان الإعلامي والدبلوماسي.

بشأن الاسد بات الموضوع الأبرز للمساومات الجارية بين امريكا واوروبا وروسيا، وضع نظام الأسد تحت ضغوط كبيرة، خصوصاً ان موسكو أعلنت عدم رغبتها في الصدام مع الولايات المتحدة الأميركية في حال استهدافها قوات الأسد، إلا أنها ترفض استهداف قواتها، وأن دورها يقتصر على تقديم الدعم له، فهل التصريحات الروسية بداية لعملية تفاوض طويلة ام انها نهاية جسمت الموقف الروسي بشكل نهائي؛ فغياب بوتن عن لقاءات لافروف تيلرسون تبقى الباب مفتوحاً لبداية جديدة من الممكن ان تنطلق بقاء بوتن وترامب، وهو اللقاء الأهم المرتقب. ■

في العراق، اللذين قُتلا بعد خلعهما. والخيار الثالث هو استغلال التهديدات باتهام الأسد بارتكاب جرائم حرب باعتبارها ورقة ضغط. ومع أن الإدارة الأميركية تؤمن بإدانة الحكومة السورية، فإن ما يهم هو ربط جرائم الحرب بالأسد نفسه.

وسوف تكون مقاضاة الأسد أمراً صعباً لاعتبارات قانونية وجيوسياسية. ولكن الإدارة الأميركية مع ذلك تعتقد أن التحقيق بارتكاب جرائم حرب، وتوفير منفي آمن خارج سوريا، ربما في إيران أو روسيا، قد يكون إجراءً مقنعاً.

ما بعد الفترة الانتقالية

رغم الخلافات بين البلدين، بصر المسؤولين في إدارة ترامب على أن المشاركة الروسية مهمة لإنهاء الحرب، بالنظر إلى النفوذ الذي حازته روسيا في سوريا بعد مساعدة الأسد على استعادة أكبر المدن السورية.

وتسعى الإدارة الأميركية إلى الحصول على الدعم الروسي من خلال ضمان وصول الروس إلى قاعدة طرطوس البحرية، وقاعدة اللاذقية الجوية في أي سيناريو لفترة ما بعد الأسد. ومع ذلك، فمن غير الواضح كيف يمكن للولايات المتحدة تقديم مثل هذه الضمانات بالنظر إلى عدم التأكد من هوية وانتفاء حاكم سوريا في تلك المرحلة. ■

مجزرة حافلات المهجرين السوريين؛ اتهامات للنظام ومطالبات بتحقيق دولي

بقلم: جلال بكور

الذين طالما دعموه ضد المعارضة، وهو أمر من شأنه إن استمر يجعل النظام يفقد مصداقيته في التعامل مع حلفائه، ويؤكد للسوريين أن هذا النظام يفعل كل شيء من أجل بقائه في السلطة».

ومع وقوع التفجير انتشرت قوات النظام والمليشيات الموالية لها في محيط الحافلات وأمرت المهجرين بالصعود، وبعد ربع ساعة تقريباً من حدوث التفجير أمرت قوات النظام سائقي الباصات بالسير والتوجه إلى نقطة التبادل.

وأفاد مدير المكتب الإعلامي لمنظمة الدفاع المدني السوري في حلب إبراهيم الحاج، أنه «عند وصولنا إلى موقع التفجير كان المنظر مروّعاً، وكانت الأشلاء تملأ المكان، وبدأ عناصر الإنقاذ بعملية الإسعاف دون التمييز بين المصاب سواء أكان معارضاً أم مؤيداً». وشهدت ساحة التفجير هلعاً من قبل النساء والأطفال، وبادر الإعلاميون المعارضون للنظام إلى إسعاف المصابين من الأطفال والنساء ومسحلي المليشيات من أهالي الفوعة وكفريا، ومقاتلي المعارضة الموجودين في محيط الحافلات.

في هذا السياق بادر ناشطون معارضون للنظام إلى إطلاق حملة على مواقع التواصل الاجتماعي تحت شعار «الثورة السورية ثورة شعب وليست حرباً أهلية أو طائفية»، متهمين النظام السوري بالوقوف خلف جريمة التفجير، مشيرين إلى الفرق بين إعلامي المعارضة السورية وتعاملهم مع الموقف وبين تعامل الإعلاميين المواليين للنظام. قبل الانفجار بدقائق، كان هناك عدد كبير من إعلامي الثورة والناشطين وعناصر المعارضة المسلحة يراقبون قوافل المدنيين من كفريا والفوعة. وبعد الانفجار تحول جميع هؤلاء إما إلى ضحايا جراء الانفجار، أو مسعفين أسهموا في نقل الأطفال والنساء المصابين إلى النقاط الطبية. ■

الجوية الأميركية للدخول في مواجهة مع القوات الجوية السورية.

وطبقاً لخطة ترامب، سوف تكون حكومة الأسد طرفاً في مناطق الاستقرار تلك، ويمكن للقوات الجوية الأميركية أو العربية حراسة هذه المناطق دون الاشتباك مع الطائرات السورية.

وتأمل الإدارة الأميركية أنه بعد استعادة الأمن سوف يعود القادة المحليون الذين أُجبروا على الفرار لقيادة حكومات محلية. وقد يساعد أولئك في تأمين الخدمات الأساسية والحفاظ على الأمن في سوريا.

المرحلة الثالثة: انتقال السلطة

رغم تضارب تصريحات مسؤولي إدارة ترامب حول مستقبل الأسد، فإن هذه الخطة الجديدة تشمل على انتقال سلمي للسلطة، ويمكن لمغادرة الأسد لمنصبه أن تتم بالعديد من الطرق.

أحد الاحتمالات أن تجرى انتخابات بموجب دستور جديد، يمنع الأسد من الترشح فيها.

والاحتمالية الأسوأ هي رحيل الأسد بمثل الطريقة التي رحل بها معمر القذافي، أو صدام حسين

أكثر من ١٢٦ قتيلاً ونحو ٥٥ جريحاً هي حصيلة التفجير في منطقة الراشدين في الأطراف الغربية من مدينة حلب، وفق ما أفاد مصدر من الدفاع المدني السوري في المدينة، الذي ضرب تجمّعاً للحافلات التي كانت تقلّ مسلحي وأهالي بلدي الفوعة وكفريا الموليتين للنظام السوري، ولا تزال الحصيلة مرجحة لارتفاع نتيجة وجود مصابين بجراح خطيرة. وذهب معظم المعارضين والمحليين إلى اتهام النظام السوري بالوقوف خلف التفجير لأنه المستفيد الأكبر من التفجير في الاستمرار بالعداوة للحرب ضد الإرهاب وإخفاء جرائمه بحق الشعب السوري. ودعت المعارضة السورية المسلحة في بيانات منفصلة إلى فتح تحقيق دولي في التفجير، وادانت التفجير واصفة إياه بالجريمة الإرهابية». وذكرت «حركة أحرار الشام» أحد أكبر فصائل المعارضة السورية المسلحة أنه «نحن إذ ندين هذا العمل الجبان، نؤكد أن هذه الجريمة الشنيعة لا تخدم سوى مصلحة النظام للتغطية على جرائمه في خان شيخون والغوطة». وأكدت الحركة أنها فتحت تحقيقاً في الحادث وأبدت استعدادها للمشاركة في أي تحقيق من قبل المجتمع الدولي.

وذكرت المعطيات التي أوردها إعلام النظام السوري ومن بينها صفحة «دمشق الآن» على موقع «فيسبوك»، أن السيارة المفخخة جاءت من بلدة الفوعة لتقوم بتوزيع المواد الغذائية على أهالي البلدين في منطقة الراشدين.

من جهته، رأى المحلل العسكري، عضو المجلس الأعلى لـ«الجيش السوري الحر» أيمن العاسمي، أن «النظام غير راض عن اتفاق المدن الأربع، لأنه يعني خروج كامل إدلب عن سيطرته وخروج قاعدتين عسكريتين مهمتين في نظره، هما الفوعة وكفريا، كان من الممكن أن يكونا نقطة انطلاق لاستعادة مناطق في إدلب». وحصول التفجير وفق العاسمي «دليل على وجود خلاف كبير بين النظام السوري وحلفائه



الاحتلال يعزل قادة «الحركة الأسيرة» بعد الإضراب

سياسة الإضراب.

فعالية تضامنية

وفي هذه الأثناء، أصيب عدد من الفلسطينيين بالرصاص المطاطي وحالات اختناق بالغاز المدعم خلال مواجهات مع قوات الاحتلال قرب المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم.

وقالت مصادر محلية إن عشرات الشبان الفلسطينيين توجهوا إلى موقع قبة راحيل العسكري، بعد مسيرة شارك فيها مئات منهم دعماً للأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام.

وفي القدس، شارك مئات الفلسطينيين في وقفة تضامنية مع الأسرى المضربين، إحياء ليوم «الأسير الفلسطيني».

ورفع المشاركون في المسيرة التي نظمتها «لجنة أهالي الأسرى» و«نادي الأسير الفلسطيني»، صوراً لمعتقلين مقدسين، ولافتات كتب عليها «جائعون حتى الحرية»، و«معركة الكرامة»، في إشارة إلى الشعار الذي رفعه المضربون.

تضامن غزة

وفي غزة شارك مئات في مظاهرة بمناسبة يوم الأسير، وطالبوا بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين.

وقال القيادي في حركة حماس إسماعيل رضوان إن لدى المقاومة القدرة على تحرير الأسرى.

وفي هذا السياق أكد «أبو عبيدة» الناطق باسم كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس، أن حرية الأسرى قرار ودين والتزام، والمسألة مسألة وقت فقط.

وشدد أبو عبيدة على أن قضية الأسرى محط اهتمام كتائب القسام وعلى رأس أولوياتها، «رغم كل تفاصيل الوجود الفلسطيني، ورغم أجندة المقاومة المثقلة بالأعباء الكبرى، ورغم كل ما يحاك لشعبنا ومقاومتنا من دسائس وفتن ومؤامرات»، وفق تعبيره.

ومنذ العام ١٩٦٧، شهدت سجون الاحتلال إضرابات عدة، ونجحت بعض هذه الإضرابات في تحقيق أهدافها، بينما النصف الآخر على بعضها الآخر أو تراجع عما قطعه من وعود.



الأسير مروان البرغوثي

مفتوحاً عن الطعام في كافة سجون الاحتلال للمطالبة بتحسين أوضاعهم الإنسانية، بالتزامن مع يوم الأسير الفلسطيني الذي يصادف يوم ١٧ نيسان من كل عام.

ويشارك أسرى حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وفصائل فلسطينية أخرى في الإضراب، وهو الأوسع منذ الإضراب الجماعي في أيار ٢٠١٢ بمشاركة نحو ٢٥٠٠ أسير، وانتهى بإنهاء العزل الانفرادي لعدد من قيادات الحركة وإعادة السماح بالزيارة لعائلات الأسرى من قطاع غزة.

وقال جميل سعادة نائب مدير الدائرة القانونية في هيئة شؤون الأسرى والمحررين، إن الأسرى اضطروا للإضراب بسبب تردي الحالة المعيشية، في ظل سحب كافة الامتيازات وعدم إعطائهم الحقوق التي تكفلها القوانين الدولية.

وأشار سعادة إلى أن مطالب المضربين أيضاً تتمثل في إنهاء سياسة الاعتقال الإداري والإهمال الطبي، والسماح بإدخال الأطباء من الخارج، وإجراء العمليات وعدم تحميلهم تكاليف العلاج.

واعتبر أن سياسات العزل التي اتخذتها السلطات عقب الشروع في الإضراب، تهدف إلى كسر

إلى عزل انفرادي في سجن الجلمة.

وحذر رئيس النادي قدورة فارس - في تصريح لوكالة الأناضول - من أن «الإجراءات القمعية التي تتخذها السلطات الإسرائيلية في اليوم الأول من الإضراب، تشير إلى نوايا ميّنة بقمع الإضراب وكسره».

وجاءت الخطوات العقابية الإسرائيلية بعد ساعات من دخول ١٥٠٠ أسير فلسطيني إضراباً

عمدت سلطات سجون الاحتلال الإسرائيلي إلى عزل قادة الحركة الأسيرة، في خطوة تستهدف كسر إضراب مفتوح بدأه مئات الأسرى الفلسطينيين الذين يطالبون بتحسين ظروف احتجازهم، بالتزامن مع يوم الأسير الفلسطيني.

وقال نادي الأسير إن سلطات الاحتلال شرعت في عزل الأسرى: مروان البرغوثي الذي يقود الإضراب، وكريم يونس ومحمود أبو سرور، بنقلهم

حماس: سياسات عباس تجاه غزة تعزز الانقسام



جددت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) موافقتها على إجراء انتخابات شاملة في الأراضي الفلسطينية، وأكدت مسؤولية السلطة الفلسطينية عن قطاع غزة، ونبهت إلى أن سياسات الرئيس محمود عباس تجاه غزة تعزز الانقسام.

وقال عضو المكتب السياسي لحركة حماس خليل الحية إن

حكومة التوافق الفلسطينية ما زالت المسؤولة عن قطاع غزة.

وخلال مؤتمر صحفي عقد في غزة يوم الثلاثاء، طالب الحية الرئيس الفلسطيني بالتراجع عن خصومات الموظفين وإلغاء الضرائب المفروضة على وقود محطة الكهرباء في قطاع غزة. وقال إن سياسات الرئيس عباس تجاه غزة تعزز الانقسام وتستهدف غزة بكافة مكوناتها، وأكد أن أي لقاء مع وفد حركة فتح الذي أعلن أنه سيأتي لغزة يجب أن يكون في إطار وحضور فصائلي كامل.

من جهتها دعت الحكومة الفلسطينية حركة حماس إلى الالتزام بخطة عباس لإنهاء الانقسام الفلسطيني دون شروط، دون أن تقدم تفاصيل حول خطة عباس ومضمونها.

وأضافت الحكومة -في بيان صدر عقب اجتماعها- إن ممارسات حركة حماس في غزة تعيق كل المساعي التي تقوم بها القيادة الفلسطينية من أجل دعم صمود الشعب الفلسطيني في القطاع.

ومن المفترض أن يزور وفد من حركة فتح برئاسة محمود العالول قطاع غزة، لعرض خطة عباس لإنهاء الانقسام.

وكان عباس قد هدد الأسبوع الماضي بأنه بصدد القيام بخطوات غير مسبوقة بشأن الانقسام خلال الأيام المقبلة.

انتفاضة الأسرى الفلسطينيين في يومهم: كرة الثلج تكبر

بقلم: نائلة خليل

عبر التعليم عن بعد.

ورأى رئيس نادي الأسير، قدورة فارس، أن الحركة الأسيرة ستستعيد حقوقها سلبت منها، وستعيد الاعتبار إلى أدوات العمل الجماعي، ممثلة بالإضراب عن الطعام، الأمر الذي يتيح فرصة لإعادة بناء الأطر الاعتقالية، على أسس جديدة تقوم على إطار متحضر للنضال إذا ما تعرضت حقوقهم لأي اعتداء، وإذا ما تعرضت حياتهم للمساس، نظراً إلى وجود حكومة إسرائيلية متطرفة، على حد تعبيره.

شبه انتفاضة، وهو الإضراب الأكثر جماعية الذي يقوم به الأسرى منذ عام ٢٠١٢». وبحسب قراقرع فإن «الإضراب يستنهض روح التضامن الجماعي وروح الحركة الأسيرة، ومن المتوقع أن يصاحبه هبة جماهيرية واسعة، في الوطن والشتات، تضامناً مع الأسرى ومناصرة لهم». وأعلن الأسرى، قبل أسابيع، مطالبهم من إدارة السجون، وهي تتفق وتتماثل مع قواعد القانون الدولي والإنساني، وتتخلص بحقوق الأسرى في الزيارات العائلية، والعلاج، ومنع العزل الانفرادي، ووقف سياسة القمع ضد المعتقلين، ووقف الاعتقال الإداري التعسفي، والالتحاق بالجامعات

سيكون يوم الأسير الفلسطيني، الذي صادف في ١٧ نيسان، هذا العام، مختلفاً، إذ يبدأ أكثر من ١٥٠٠ أسير فلسطيني إضراباً مطالبين مفتوحاً عن الطعام، بدعوة من العديد من القيادات الفلسطينية، أبرزها مروان البرغوثي، بعد أن فشلت كل محاولات جس النبض، والحوار بين إدارة سجون الاحتلال والأسرى في منع الإضراب، الذي لن تستطيع أي جهة معرفة إلى أين ستؤدي عواقبه، داخل المعتقلات وخارجها. وبذلك، يفتح الأسرى صفحة جديدة من تاريخ نضال الحركة الأسيرة، لتنتقل انتفاضة فعلية من داخل الزنازين تخالف رغبات السلطة الغارقة في التنسيق الأمني مع دولة الاحتلال. ويعول على الإضراب، الذي تشارك به قيادات أسيرة من المحكومين بأحكام عالية تفوق مئات السنين، إلى جانب الأسرى المرضى والقدامى، في إعادة صقل الحركة الأسيرة، ورد الاعتبار لها عبر الإضراب الجماعي من جهة، وإعادة اصطفاك الشارع الفلسطيني خلف قضية جامعة عادلة لا يختلف عليها أي فلسطيني، عبر فعاليات ومواجهات ميدانية تسند الأسرى.

ودقت إدارة سجون الاحتلال طبول الحرب على الأسرى منذ صباح يوم الأحد، إذ قامت بعملية نقل قمعية لعدد من قيادات الإضراب في سجن النقب، إلى جهة مجهولة. ومن المتوقع أن تزداد وتيرة القمع والنقل التعسفي بحق قيادات الأسرى من أجل ضرب رأس الإضراب. وقال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين، عيسى قراقع: «أتوقع أن يبدأ الإضراب صباح الاثنين، وهو يوم الأسير الفلسطيني، بمشاركة نحو ١٥٠٠ أسير فلسطيني». ورأى قراقع أن هذا الإضراب سيكون «عبارة عن



وبحسب مدير مركز «أحرار» المختص بشؤون الأسرى والمحررين، فؤاد الخفش، فإن الفصائل الفلسطينية، وأبرزها «حماس»، قررت إسناد الإضراب بعد أسبوع من انطلاقه بخطوات تدريجية. ويعتبر الخفش أن هذه الخطوات تشكل موقفاً متقدماً من حركة «حماس» واليسار الفلسطيني، وهو موقف مرشح للتطور أكثر حسب الوضع الميداني. ويرى مراقبون أن التفاف الشارع الفلسطيني وإسناد الأسرى بشكل حقيقي عبر فعاليات ونضال ميداني، من الممكن أن يغير كل التوقعات، وهذا بالضبط ما لا ترغب به السلطة الفلسطينية، إذ أصدر الرئيس محمود عباس قراراً، قبل أسابيع، بضرورة تدخل المستوى السياسي والأمني للحد من الإضراب حول مطالب الأسرى، لكن حتى هذا التدخل على أعلى المستويات باء بالفشل أمام تعنت حكومة الاحتلال. وقال الخفش إن الإضراب «يعني أن الشارع سيتحرك، والسلطة الفلسطينية معنية ببقاء الضفة هادئة، لكن هذا الأمر سيكون صعباً في ظل إضراب مئات من أسرى فتح». وأضاف أن السلطة الفلسطينية «لديها خشية حقيقية من عدم قدرتها على السيطرة على الشارع، وتحديدًا على فتح، لأن من يضرب هذه المرة هم رموز حركة فتح في السجون، الصادرة بحقهم أحكام المؤبد».

واقرت الفعاليات والقوى والمؤسسات الفلسطينية برنامج فعاليات تضامنية ومساندة للأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، وإحياء لذكرى يوم الأسير الفلسطيني، بدءاً بفعالية إيقاد شعلة الحرية في مدينة نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة، إيذاناً ببدء فعاليات يوم الأسير، التي نفذت مساء الأحد. كذلك ستتخذ القوى والفعاليات والمؤسسات سلسلة فعاليات في المحافظات الفلسطينية، منها الفعاليات الفنية والثقافية والمسيرات الشعبية والوقفات الاحتجاجية، وندوات ومؤتمرات، وإقامة خيام اعتصام دائمة في مراكز المدن كنقطة انطلاق لتلك الفعاليات.

هل ستوقف «إسرائيل» غاراتها في سيناء؟

«ولاية سيناء» فإن نظام السيسي يساعد إسرائيل في تجفيف منابع المقاومة الفلسطينية بقطاع غزة، عبر سد منافذ تهريب السلاح والوسائل القتالية بإغلاق الأنفاق وتشديد الحصار البري والبحري.

لا يوجد حتى الآن ما يدل على أن دائرة صنع القرار بإسرائيل ستأمر بوقف الغارات الجوية ضد «ولاية سيناء»، على اعتبار أن التسليم بفشل نظام السيسي في مواجهته يعني التمهيد لنقل المواجهة إلى داخل الكيان الصهيوني وتحديداً داخل صحراء النقب. لكن على كل الأحوال، أرغمت المخاوف من ردة فعل «ولاية سيناء» على الغارات التي تنفذها الطائرات بدون طيار، إسرائيل على الإضرار بنظام السيسي سياسياً واقتصادياً، دون أن تقصد ذلك. فقد جاء قرار ننت ياهو بإغلاق معبر «طابا» -بحجة أن «ولاية سيناء» يخطط لتنفيذ عمليات داخل سيناء ضد سياح إسرائيليين- بعد يوم فقط من إعلان السيسي أن التنظيم قد اندحر في سيناء، مما دفعه لتنفيذ عمليات في العمق المصري، كانت أخراها حادثة تفجير الكنيسة في طنطا والإسكندرية.

ومثل القرار الإسرائيلي نفساً مصادقية خطاب السيسي، كما شكّل تحذيراً غير مباشر للسائح من التوجه إلى المرافق السياحية المصرية في سيناء. ورغم أن القيادة الإسرائيلية غير مستعدة حتى الآن للتوقف عن مساعدة السيسي في مواجهته

«ولاية سيناء»: فإن موقفها سيخضع في النهاية لميزان الربح والخسارة. وفي حال تبين أن الفاتورة التي تدفعها تل أبيب لمساعدة السيسي كبيرة؛ فإن هذا سيفضي حتماً إلى إجبار الحكومة الإسرائيلية على مراجعة موقفها واستخلاص العبر. ■



بقلم: صالح النعامي

الإسرائيلية الجنرال عاموس جلعاد -الذي كان مسؤول ملف العلاقات مع مصر- الانقلاب الذي قاده السيسي بأنه «أهم معجزة حدثت لإسرائيل» (موقع قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية، ١٢ آذار ٢٠١٤).

ولذلك فإن لإسرائيل مصلحة كبيرة في تحسين قدرة نظام السيسي على التعاطي مع التحديات الأمنية التي يواجهها هذا النظام، وتحديداً تلك التي يمثلها تنظيم «ولاية سيناء».

في الوقت ذاته، فإن إسرائيل ترى في حرب السيسي ضد «ولاية سيناء» حربها، حيث تخشى أن يفرض استقرار التنظيم إلى تهديد عمقها الاستراتيجي. فصحراء سيناء تتأخر صحراء النقب التي تضم العديد من المستوطنات، وبشكل خاص تضم مرافق أمنية واستراتيجية حساسة، من بينها مفاعل «ديمونا» النووي وعدد كبير من المطارات والقواعد الحربية. ومن نافذة القول إنه مقابل دورها في الحرب على

من عناصر «ولاية سيناء» جاءت رداً على إطلاق التنظيم صواريخ على مدينة «إيلات».

منظومة شراكة متكاملة

إذا كانت الغارات الإسرائيلية التي تستهدف تنظيم «ولاية سيناء» هي المظهر الأبرز للشراكة والأكثر فحاجة بين تل أبيب ونظام السيسي، فإن هناك مظاهر أمنية واستخباراتية وسياسية أخرى لهذه الشراكة لا تقل أهمية. فقد أقر قائد شعبة العمليات في الجيش الإسرائيلي الجنرال نيتسان ألون بأن إسرائيل تزود الجيش المصري بمعلومات استخباراتية تساعده على استهداف «ولاية سيناء» (هارتس، ٢ تموز ٢٠١٦).

وكشفت صحيفة «معاريف» تفاصيل دقيقة حول طابع المساعدة الاستخباراتية التي تقدمها إسرائيل للجيش المصري، حيث أشارت إلى أن وحدة التجسس الإلكتروني (وحدة ٨٢٠٠) التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) تزود الجيش المصري بمعلومات استخباراتية يتم الحصول عليها عبر عمليات التصوير التي تقوم بها الطائرات بدون طيار أو الأقمار الصناعية، فضلاً عن دور الوحدة في اعتراض المكالمات التي يجريها قادة وكوادر «ولاية سيناء» (معاريف، ٢٥ شباط ٢٠١٧).

وأكثر من ذلك؛ أشارت الصحيفة إلى أن جهاز المخابرات الداخلية الإسرائيلي (الشاباك) المسؤول عن جمع المعلومات الاستخباراتية من سيناء عبر تجنيد مصادر بشرية، يقوم بتزويد الأمن المصري بالمعلومات المتعلقة بالتنظيم.

وإلى جانب ذلك، فإن إسرائيل أذنت لنظام السيسي بتجاوز بنود الملحق الأمني في اتفاقية «كامب ديفيد»، وسمحت للجيش المصري بجلب دبابات واستخدام الطائرات النفاثة في شمال سيناء لتحسين قدرته على مواجهة التنظيم.

أهداف الاستنفار الإسرائيلي

ينبثق التحرك العسكري والاستخباراتي الإسرائيلي في سيناء من منظومة اعتبارات استراتيجية تتعلق بالأساس بمكانة نظام السيسي في البيئة الإقليمية للكيان الصهيوني، إلى جانب إدراك تل أبيب أن شبه جزيرة سيناء تمثل ساحة مواجهة متقدمة للدفاع عن المستوطنات والمرافق الاستراتيجية والأمنية الإسرائيلية في صحراء النقب.

ومن هنا، لم يكن من المستهجن أن يصف الرئيس السابق للدائرة السياسية والأمنية في وزارة الحرب

لا خلاف في تل أبيب على تعاضد مستوى الدافعية لدى تنظيم «ولاية سيناء» بشكل غير مسبوق للمس بالأهداف الإسرائيلية، في أعقاب تواتر الشواهد والأدلة على الدور الكبير والحاسم للجيش الإسرائيلي في الحرب التي تشنها مصر على التنظيم. ومثلت الخطوة غير المسبوقة التي أقدمت عليها إسرائيل قبل أسبوع بإغلاق معبر «طابا» الحدودي عشية عيد «الفصح» اليهودي، ومنع السياح الإسرائيليين من دخول سيناء؛ ترجمة لمخاوف هذه النخب من رتود فعل محتملة للتنظيم على الشراكة بين نظام السيسي وحكومة تل أبيب. وقد برز ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية القرار الدرامي بإغلاق المعبر بوجود معلومات استخباراتية «دقيقة» حول عزم التنظيم على ضرب أهداف إسرائيلية.

اعتراف إسرائيلي بالغارات

تدرجت إسرائيل في إفصاحها عن الجهد الحربي الذي تقوم به في حرب نظام السيسي ضد تنظيم «ولاية سيناء». فقد نقل موقع وكالة «بلومبيرغ» الأميركية قبل عام تقريباً عن مسؤول إسرائيلي أمني سابق قوله إن إسرائيل شرعت -منذ عام ٢٠١٤- في شن غارات جوية باستخدام الطائرات بدون طيار ضد قادة وعناصر «ولاية سيناء»، بناء على طلب وتنسيق مع نظام السيسي.

وقد تطرق كبار المعلقين الصهيونيين المرتبطين بمؤسسة الحكم إلى الغارات الإسرائيلية التي تستهدف تنظيم «ولاية سيناء» بالتنسيق مع السيسي، حيث انتقد يوسي ميلمان المعلق العسكري في «معاريف» تسريب المعلومات بشأنها، على اعتبار أن هذه التسريبات تمس بمكانة السيسي أمام شعبه، مما يضر في النهاية بإسرائيل (معاريف، ١١ تموز ٢٠١٦).

في حين دافع رون بن يشاي كبير المعلقين في «يديعوت أحرنت» عن التسريبات وطالب بأن تعلنها إسرائيل بشكل رسمي، تماماً كما تعلن الولايات المتحدة غاراتها التي تنفذها الطائرات بدون طيار في أفغانستان وباكستان واليمن وغيرها (يديعوت أحرنت، ١١ تموز ٢٠١٦).

ومما لا شك فيه أن أوضح إقرار رسمي بشن الغارات بواسطة الطائرات بدون طيار في سيناء جاء على لسان وزير الحرب الإسرائيلي أفينغور ليرمان قبل حوالي شهرين، عندما قال -في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي- إن غارة أدت إلى تصفية خمسة

أيّ خيارات تملكها «حماس» لمجابهة تهديدات عباس؟

معتبراً أن الحديث عنها سابق لأوانه. وأعرب عن أمله في أن يتمكن وفد حركة فتح المتوقع وصوله لغزة من معالجة الإشكاليات القائمة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإنهاء مأساة الانقسام استناداً إلى المقترح القطري الذي يقوم على إيجاد حلول لمشاكل موظفي قطاع غزة، والعمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتفعيل المجلس التشريعي.

تحول واضح

ورغم أن تصريحات رضوان ومقبول لا تحمل صورة واضحة لما ستؤول إليه الأوضاع خلال الفترة القريبة القادمة، فإنها تشير بشكل أو بآخر إلى أن التزام واحتمال التصعيد من السيناريوهات الأكثر ترجيحاً. وفي هذا السياق؛ يقول أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر في غزة ناجي شراب، إن العلاقة السياسية بين حركة حماس وحركة فتح والسلطة الفلسطينية وصلت إلى طريق اللامعوق، ويتوقع أن تبدأ السلطة الفلسطينية بتقليص الدور المنوط بها اقتصادياً وخدماتياً في غزة، بغية خلق قوى داخلية ضاغطة على حركة حماس.

ويرى شراب في إعلان رئيس السلطة الفلسطينية بشكل واضح وصريح عن اتخاذ خطوات غير مسبوقة لإنهاء الانقسام، تحولاً واضحاً في الموقف السياسي للسلطة التي يبدها الكثير من الوسائل والأدوات للضغط على حركة حماس.

ويتفق المحلل السياسي مؤمن بسيسو مع شراب في أن حماس لا تملك خيارات فاعلة لمواجهة قرارات الرئيس وإجراءاته بحق غزة، ليس فقط للاعتبارات السياسية السالفة الذكر، بل لأن اقتطاع الرواتب وغيرها من الأزمات سينعكس سلباً على الحركة المعيشية والتجارية والاقتصادية في القطاع.

ويقلل بسيسو من فرص تواصل حماس لنقاط مشتركة مع السلطة لتجنب قطاع غزة ويلات المعاناة المقبلة، مشيراً إلى أن الحركة لا تملك مقومات مالية واقتصادية لمجابهة تهديدات عباس في حال تنفيذها. ■

تشير الخطوات الاحتجاجية التصعيدية الأخيرة إلى أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) قررت مجابهة إجراءات وتهديدات الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الهادفة لإرغام الحركة على استرجاع القطاع لحضن السلطة الوطنية الفلسطينية.

الحركة التي بدأت تظاهراتها الاحتجاجية ضد اقتطاع السلطة ثلث المستحقات الشهرية لعشرات آلاف الموظفين من أبناء قطاع غزة، باتت تدرك أن الرئيس عباس مقبل على اتخاذ إجراءات أخرى ستطاول قطاعات حيوية مهمة، كالكهرباء والصحة والتعليم وغيرها.

ويفتح تازم الخلاف الأخير بين السلطة وحماس حول مستقبل إدارة قطاع غزة، الباب لكثير من التساؤلات عن الخيارات السياسية والاقتصادية التي يملكها كلا الطرفين لإخضاع الآخر.

ويؤكد القيادي في الحركة وأحد الناطقين باسمها إسماعيل رضوان، أن حماس ستجابه إجراءات الرئيس عباس المعادية للشعب الفلسطيني، بالاحتجاجات والنزول إلى الميادين والساحات العامة للتعبير عن رفضها.

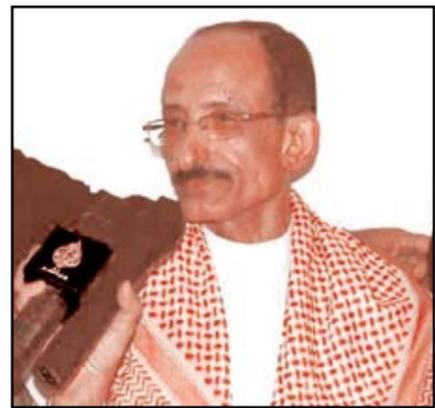
فصل غزة

ويضيف أن حركته بدأت وضع كافة الفصائل الوطنية والإسلامية في صورة موقفها حيال تهديدات الرئيس للقطاع وما سينجم عنها من أزمات، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن الحركة مستعدة لحوار شامل مع السلطة وحركة فتح بمشاركة الفصائل الفلسطينية ضمن الإطار الوطني.

ويحذر رضوان من حصر حركة حماس وقطاع غزة في الزاوية، ويعتبر أن قطع رواتب الموظفين وافتعال أزمة الكهرباء والمياه والصحة والتعليم، يصب في إطار فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية ضمن مشروع إقليمي دولي لتصفية القضية الفلسطينية.

القيادي في حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) أمين مقبول، رفض الحديث المسبق عن ماهية «الإجراءات» التي سيلجأ إليها عباس حيال القطاع،

اليمن: محكمة حوثية تقضي بإعدام صحافي مختطف



تفاعلاً ملحوظاً من قبل الرافضين والمعترضين على الحكم.

من جانبه، طالب نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية اليمني عبد الملك المخلفي، بالحرية للصحافي الجبجي، ولكل المعتقلين «في سجون الانقلاب الدموي». وقال المخلفي عبر حسابه في «تويتر» إن الحكم الذي أصدره الانقلابيون بحق الصحافي الجبجي، يكشف حجم إجرام المليشيات، وعبثها بالقضاء والدولة، وهو ما يستوجب أوسع إدانة وتحرك. وأشار إلى أن الخارجية تخاطب الأمين العام للأمم المتحدة، ومفوض حقوق الإنسان والمبعوث الأممي وسفراء الدول الراعية للسلام بشأن جريمة الحكم على الصحافي يحيى الجبجي. ■

في سابقة من نوعها أصدرت محكمة يمنية خاضعة لسيطرة الحوثيين حكماً بإعدام الصحافي اليمني المختطف، يحيى عبد الرقيب الجبجي، الذي تم اختطافه في صنعاء في ٦ أيلول ٢٠١٦، بحسب ما أفادت تقارير عديدة، مشيرة إلى أن الجبجي هو عضو اتحاد الصحافيين العرب ونقابة الصحافيين اليمنيين، ومحاضر بكلية الإعلام في جامعة صنعاء، وكان قد عمل خلال فترة الثمانينات مراسلاً صحافياً، وتقلد منصب مستشار إعلامي في رئاسة الوزراء.

وأثار صدور الحكم دون محاكمة مسبقة أو تعيين محام للدفاع عن الجبجي موجة استنكار واسعة لدى الجهات الإعلامية والحقوقية في اليمن، حيث أدانت نقابة الصحافيين اليمنيين ما وصفته بـ«حكم الإعدام التعسفي» بحق الجبجي. وقالت النقابة في بيان إنها «تستنكر بشدة هذا الحكم غير الدستوري والقانوني والمعبر عن سلطة الأمر الواقع التي استهدفت كل مقومات الحريات الإعلامية والصحافية، وأعدت اليمن إلى العهود الشمولية والاستبدادية، وأدت إلى نشر الخوف والرعب في أوساط الصحافيين».

وفي حين دعت النقابة كافة المنظمات الحقوقية المحلية والدولية المعنية بحريات الرأي والتعبير للتضامن مع الجبجي ورفض هذا الحكم والعمل على إيقاف العنف المتزايد تجاه الصحافة والصحافيين، سارع صحافيون وإعلاميون وناشطون حقوقيون إلى إطلاق حملة تحت عنوان الحرية للصحافي -يحيى الجبجي، التي شهدت في الساعات الأخيرة

النزاع المصري السوداني حول حلايب وشلاتين



يرجع النزاع المصري السوداني حول مثلث حلايب نظراً إلى وجود ادعاءين متعارضين لموضوع خط الحدود، غالباً ما ينشأ مثل هذا النوع من المنازعات نتيجة وجود سنيين مختلفين لتعيين خط الحدود الصحيح. ويدخل هذا النزاع ضمن طائفة المنازعات القانونية التي يجب تسويتها من خلال أعمال حكم القانون، وإن كانت الخبرة العملية في هذا الخصوص تفيد بأن الدول أحياناً تفضل تسوية بعض هذه المنازعات عن طريق الوسائل السياسية للتوصل إلى حل توفيقي بعيداً عن حكم القانون.

نبذة عن حلايب وشلاتين

تقع منطقة حلايب وشلاتين على الحدود الرسمية بين مصر والسودان، وتبلغ مساحتها ٢٠ ألف كيلو متر مربع على ساحل البحر الأحمر، وحلايب تقطنها قبائل تمتد بجذورها التاريخية بين الجانبين كما تنتقل هذه القبائل بسهولة عبر الحدود، لأن وجودها كان سابقاً على رسم الحدود، وبها نقطة وطريق يربط بينها وبين السويس عبر بئر شلاتين وأبو رماد، وتتصل حلايب ببور سودان بطريق بري غير مسفلت، وتبلغ المسافة من السويس - حلايب - بورسودان نحو ١٠٤٨٥ كم تقريباً، وتعد مدينة حلايب البوابة الجنوبية لمصر على ساحل البحر الأحمر، وتظل الوظيفة الرائدة لها تقديم الخدمات الجمركية للعابرين إلى الحدود السودانية، بالإضافة إلى الأنشطة التجارية المصاحبة لذلك.

وتتمتع منطقة حلايب بأهمية استراتيجية لدى الجانبين المصري والسوداني، حيث تعتبرها مصر عمقاً استراتيجياً مهماً لها لأنها تجعل حدودها الجنوبية على ساحل البحر الأحمر مكتسوفة ومعرضة للخطر، الأمر الذي يهدد أمنها القومي، كما تنظر السودان إلى المنطقة باعتبارها عاملاً مهماً في الحفاظ على وحدة السودان واستقراره السياسي لما تشكله المنطقة من امتداد سياسي وجغرافي لها على ساحل البحر الأحمر، بالإضافة إلى أهميتها التجارية والاقتصادية لكلا البلدين.

وقد أشارت الدراسات إلى أن خامات المنجنيز تتوافر بمنطقة حلايب باحتياطات هائلة مرتفعة الجودة، وأثبتت صلاحية الخام لإنتاج كيماويات الماغنسيوم غير العضوية مثل كبريتات وكوريد الماغنسيوم، وهي ضرورية جداً لصناعة المنسوجات، وتجري حالياً دراسات للاستفادة من هذا الخام لإنتاج حراريات الماغنسيوم بدلاً عن الإستيراد، وكذا إنتاج الماغنسيوم الذي يستخدم بشكل كبير في صناعة الأسمدة، كما يأتي موضوع اكتشاف البترول ومعادن ثمينة أخرى في حلايب كمحرك لتصعيد النزاع بين الدولتين على هذه المنطقة.

الجذور التاريخية للنزاع

الوجود البريطاني المترام في مصر والسودان هو الذي أدى إلى تعيين الخط الحدودي الفاصل بين البلدين، وكان ذلك من نتائج الفكر الاستعماري البريطاني الذي كان يتربص لحظة تفكيك أملاك الدولة العثمانية، حيث وقعت إتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا في ١٩ كانون الثاني ١٨٩٩م، والتي وقعها عن مصر بطرس غالي وزير خارجيتها في ذلك الحين، وعن بريطانيا اللورد «كرومر» المعتمد البريطاني لدى مصر، ونصت المادة الأولى من الإتفاقية على أن الحد الفاصل بين مصر والسودان هو خط عرض ٢٢ درجة شمالاً، وما لبث أن أدخل على هذا الخط بعض التعديلات الإدارية بقرار من ناظر الداخلية المصري بدعوى كان مضمونها منح التسهيلات الإدارية لتحركات أفراد قبائل البشارية السودانية والعبادة المصرية، وقد أقررت التعديلات ما يسمى مشكلة حلايب وشلاتين.

وتشير المراجع التاريخية إلى أن المرة الأولى التي أثير فيها النزاع الحدودي بين مصر والسودان حول حلايب كان مطلع عام ١٩٥٨م، عندما أرسلت الحكومة المصرية مذكرة إلى الحكومة السودانية اعترضت فيها على قانون الانتخابات الذي أصدره السودان في ٢٧ شباط ١٩٥٨م، وأشارت المذكرة إلى أن القانون خالف إتفاقية ١٨٩٩م بشأن الحدود المشتركة إذ أدخل المنطقة الواقعة شمال مدينة وادي حلفا والمنطقة المحيطة بحلايب وشلاتين

على سواحل البحر الأحمر ضمن الدوائر الانتخابية السودانية، وطالبت حينها مصر بحلها في هذه المناطق التي يقوم السودان بإدارتها شمال خط عرض ٢٢ درجة، وكانت هذه هي المرة الأولى التي أعلن فيها نزاع على الحدود بين البلدين.

الدفع التي يعتمد عليها البلدان في نزاعهما:

إن إدارة السودان للمثلث المتنازع عليه منذ عام ١٩٠٢م لا تعد إدارة من جانب دولة مستقلة ذات شخصية قانونية معترف بها، ولا يستطيع أن يحاجج السودان بسيادته على هذه المنطقة في تلك الفترة لأنه كان اقليماً ناقص السيادة، فضلاً عن أن منشأ السلطة - التي يدعي السودان ممارستها في تلك الحقبة - هو القرارات الإدارية المصرية التي أسبغت على الوجود السوداني مظهراً ادارياً لا يشكل مظهراً من ممارسة السيادة على المنطقة.

وحين خرجت السلطات السودانية عن الحدود المرخصة لها من قبل السلطات المصرية عام ١٩٥٨م فإن السلطات المصرية اعترضت رسمياً على هذه القرارات في العديد من مظاهر الاعتراض الدبلوماسية الرسمية، وأيضاً المبادرة ولأول مرة بتحريك وحدات وطنية من الجيش المصري إلى المثلث المتنازع عليه.

وتؤكد مصر أنها لم تبرم اية معاهدات أو إتفاقيات دولية سواء بين مصر وبريطانيا أو بين السودان ومصر في جميع المراحل الزمنية والتاريخية لإضفاء صفة (دولية) على التعديلات الحدودية الإدارية بينما ترفض مصر القول بأنها تنازلت بموجب التعديلات المذكورة عن سيادتها على المناطق المتنازع عليها والتي تقع شمال خط العرض (٢٢) درجة، فمصر كانت خاضعة لسيادة الباب العالي، وكانت ممنوعة بموجب ذلك من التنازل أو حتى من بيع أو رهن أي جزء من أراضيها إلا من خلال موافقة صريحة من الدولة العثمانية، ولذلك فهي لم تستطع الاحتجاج بالنسبة إلى الحدود مع السودان.

وتذهب الدفوع المصرية إلى أن فكرة التقادم التي يدفع بها السودان ليس مقطوعاً بها وبصحتها تماماً من قبل القانون الدولي، وهي مرفوضة من قبل الجانب المصري، فضلاً عن أن المدة الزمنية حول التقادم هي محل اختلاف. كما أن التعداد أو الإحصاء السكاني الرسمي الأخير الذي أجرته الحكومة السودانية لم يتضمن إحصاء سكان حلايب وشلاتين.

وقد رفضت أكبر القبائل التي تسكن مثلث حلايب، وهم الرشايدة، العبايدة، البشارية قرار المفوضة القومية للانتخابات السودانية التي تحدثت عن أحقيتهم بالمشاركة في الانتخابات، وأعلنت القبائل الثلاث أثناء احتفالهم بانتصارات أكتوبر عام ٢٠٠٩م أنهم مصريون ١٠٠٪.

حلايب تبرز وتختفي

رغم هذا التباين في وجهات النظر بين الجانبين المصري والسوداني حول أحقية كل منهما للسيادة على هذه المنطقة، فإن أياً من البلدين لم يتخذ خطوة نحو عرض هذه المشكلة على محكمة العدل الدولية، أو أي من محاكم التحكيم الدولية، كذلك حرص البلدان على استمرار العلاقات الأخوية

السطح إلا حين يعد أحد البلدين إلى إثارتها على خلفية تباين سياسي.

لقد أعلنت السفارة السودانية بالقاهرة في بيان أصدرته بتاريخ ١٨/٨/٢٠٠٢م أن الخرطوم لم تجدد مطالبتها لمجلس الأمن ببحث قضية حلايب مثلما أشارت إلى ذلك بعض التقارير، وجاء في البيان « أن مشكلة حلايب ليست وليدة عهد ثورة الإنقاذ، وإنما ترجع لعام ١٩٥٨م، وأن إدراجها في مجلس الأمن تم منذ ذلك التاريخ، وظلت طوال هذه الفترة تجدد تلقائياً عند مراجعة مجلس الأمن لجدول أعماله.

من جانبنا، نرى أن المفاوضات المباشرة بين الدولتين هي أكثر الوسائل الدبلوماسية فاعلية لتسوية هذا النزاع، فالمفاوضات وسيلة مرنة لتسوية المنازعات بالسبل السلمية من نواح عديدة، حيث إنها يمكن أن تطبق على جميع أشكال المنازعات، سواء كانت سياسية أو قانونية أو تقنية. وبما أن المفاوضات لا تشمل سوى الدول الأطراف في النزاع، خلافاً للوسائل الأخرى المدرجة في المادة ٣٣ من الميثاق، فإن بإمكان الدول أن ترصد جميع مراحل العملية من بدايتها حتى نهايتها، وأن تجريها بأكثر الطرق التي تجدها ملائمة، فضلاً عن أنه في واقع الحياة الدولية تعتبر المفاوضات - بوصفها واحدة من وسائل التسوية السلمية للمنازعات - الوسيلة التي تلجأ إليها الدول في الغالب لحل القضايا موضع النزاع، وفي حين أنها ليست ناجحة دائماً، إلا أنها تفيد في حل معظم المنازعات. ■

معهد العربية للدراسات

والروابط التاريخية بين الشعبين الجارين، وذلك من خلال اللجوء إلى الوسائل السياسية والقنوات الدبلوماسية لحل النزاع.

فبرغم قدم مشكلة حلايب بين مصر والسودان إلا أنها في جميع مراحلها التاريخية لم تبلغ مرحلة المواجهة العسكرية، ولا تثار هذه المشكلة وتبرز على

جل من لا يسهو

في العلاقات المائية بين مصر والسودان

بقلم: فهمي هويدي

صحّح لي الصحفي السوداني محمد آدم بعض المعلومات التي أوردتها عن ملاسبات تأجيل سفر وزير الخارجية المصري إلى الخرطوم، الذي كان يفترض أن يتم يوم السبت الماضي (٤/٨)، وكنت قد أرجعت سبب تأجيل سفر الوزير المصري إلى توتر الأجواء السياسية وليس سوء الأحوال الجوية كما ذكرت التصريحات الرسمية. واعتمدت في ما نشر لي بهذا الخصوص يوم ٤/١٠ على ما أوردته النشرة الجوية التي تحدثت عن صفاء الجو في الخرطوم. إلا أن الزميل محمد آدم أكد أن الأحوال الجوية كانت سيئة فعلاً يومذاك، وأن رحلة الطائرة المصرية تأجلت ثلاث ساعات لذلك السبب قبل إلغائها، رغم انتهاء إجراءات سفر ١٥٠ راكباً كانوا على متنها.

المعلومة الثانية التي صوّبها الكاتب تعلق بالقرار السوداني الخاص بفرض تأشيرة دخول على المصريين التي اعتبرتها من قرائن توتر العلاقات بين البلدين، إذ ذكر في هذا الصدد أن قرار الخرطوم لم يأت رداً على قرار القاهرة بضرورة الحصول على موافقة أمنية قبل السفر إلى السودان، فذلك القرار تم اتخاذه منذ أكثر من عام. وإنما جاء قرار الخرطوم لأن المواطن السوداني يشترط عليه الحصول على تأشيرة مسبقة قبل دخول مصر، وهو ما يتعارض مع إتفاقية الحريات الأربع الموقعة بين البلدين، والتي شرع السودان في تطبيقها على الفور منذ أكثر من سبع سنوات، حيث ألغى التأشيرة والإقامة وتصاريح العمل بما كفل حرية التنقل للمصريين. إلا أن الجانب المصري ظل متمسكاً بفرض التأشيرة واشترط الحصول على تصريح الإقامة. وبعد فشل المحاولات السودانية لإقناع الجانب المصري بأخذ خطوة إلى الأمام وإلغاء التأشيرة وشرط تصريح الإقامة، قررت الخرطوم الرجوع خطوة إلى الخلف تحت ضغط الرأي العام، إذ طالما عجزت مصر عن اتخاذ الخطوة الأمامية فقد صار ذلك مبرراً للتساوي بين الطرفين عملاً لمبدأ المعاملة بالمثل، مع أن قرار السودان لم يشر إلى مسألة الإقامة التي يتمتع بها المصريون في السودان، ويعاني منها السودانيون في مصر.

النقطة الثالثة التي صوّبها الصحفي السوداني أن مراجعة الموقف من إتفاقية عنتيبي (الخاصة بإعادة النظر في حصص مياه نهر النيل) كانت قراراً مصرياً وليس سودانياً، ذلك أن مصر هي من قرر ذلك، وكان دور السودان مقصوراً على استضافة الاجتماعات فقط.

ثمة تصويب آخر تلقينته من خبير الري المصري الدكتور محمد صفوت عبد الدايم، وكان تعليقاً على مقالة لي نشرت في ٣/١٧، عنوانها «هزل في موضع الجد»، وفيها انتقدت تصريحات أطلقها وزير الري في مناسبتين تعاقبتا خلال أربعة أشهر عن دخول مصر في عصر الفقر المائي، لأن ذلك التحذير الخطير أطلق في مؤتمرات علميين، في حين كان ينبغي أن يخاطب الرأي العام بذلك حتى يتحمل المجتمع مسؤوليته في مواجهة الأزمة.

تعليق الدكتور عبد الدايم ركز على أن خبراء الري المصريين لم يقفوا منفرجين أمام تداعيات الأزمة وإنما بذلوا جهوداً لا تنكر للتعامل معها، منها أنهم وضعوا خطة قومية لتقنين استخدامات المياه وضبط العملية، وفي العقد الأول من الألفية الجديدة تم إعداد إستراتيجية ٢٠٥٠ لتأخذ مختلف المتغيرات في الاعتبار. وعقدت لأجل ذلك ندوات ومؤتمرات تابعتها مختلف وسائل الإعلام. وفي كل ذلك ظل الموضوع المشترك هو كيفية التعامل مع تحدي ندرة المياه المتزايدة ودور كل فرد أو مؤسسة في مواجهتها، وقد شهد العام الماضي كثافة غير مسبوقة في التعبئة من خلال الإعلانات التليفزيونية والإذاعية لوزارة الموارد المائية والإسكان. وكانت وزارة الري قد أنشأت في نهاية التسعينيات جهازاً للإرشاد المائي للتعامل المباشر مع الفلاحين وتوعيتهم بأساليب توفير المياه. ■

أبعاد تفجيرات الأحد الدامي في مصر

مع التطرف بمزيد من القمع والبطش، من شأنه توفير حاضنة مجتمعية لنشر التطرف، وتوسيع الوعاء التجنيدى له، من العناصر التي وقعت تحت سنان القمع من ضحايا الانتهاكات والمظالم، والتي تكون مُعبأة بمشاعر ثارية ونزعات انتقامية.

الإرهاب ظاهرة مركبة في أسبابها، يختلط فيها السياسي والاجتماعي، بالثقافي، بالهوياتي بشكل مُعقد. لكن يظل في مقدمتها انسداد آفاق التغيير السلمي، واحتكار السلطة والثروة، وزيادة مساحة المظالم الاجتماعية والتمييز، وانغلاق أبواب الحراك الاجتماعي أمام الشباب، ما يسلبهم الأمل في مستقبل أفضل.

يبدأ العلاج الجذري للإرهاب بتغيير الواقع القائم، وتفكيك البيئة المحيطة سياسياً واجتماعياً التي تمثل حاضنته المجتمعية، عبر فتح أبواب الحريات، وإقامة دولة القانون، واحترام حقوق الإنسان.. أما تجاهل جذور المشكلة بالتركيز على الحلول الأمنية وحدها فهو أشبه بحرث الماء، أو استنابت في الهواء. ■

بقلم: أحمد طه

الإرهاب)، بجانب اقتصره على الحل الأمني وحده دون سواه، وهو أمر يحتاج إلى إعادة نظر ومراجعة شاملة، فالحلول الأمنية عامة تتعامل مع العرض وليس المرض. وبالنسبة إلى حالة الطوارئ، فهي طريقة سبق أن جربناها في عهد حسني مبارك الذي لم يحكم مصر يوماً بدونها، وكان حريصاً على تجديد إعلانها دورياً. ومن شأن كل هذه العوامل إغراق الشباب في حالة عارمة من الإحباط واليأس، ما يدفعهم إلى تبني خيارات راديكالية سوداوية، مثل النموذج الداعشي الذي لا يحمل سوى التكفير والقتل للجميع، ويصّب مباشرة لمصلحة نشر الأفكار المتطرفة. كما أن التعاطي

«داعش» تسجيلاً مرثياً تحت عنوان «صاعقات القلوب»، باسم «ولاية سيناء» وليس «الدولة الإسلامية»، وهو في مجمله يأتي في إطار البروباغندا الدعائية «الزائفة» التي يمارسها «داعش» لنفسه، المصطبغة بإخراج «سينمائي» استعراضي لجرائمه، كما يأتي في سياق الحرب النفسية واستراتيجية الترويع التي ينتهجها التنظيم الإجرامي. بالطبع، ثمة ارتباط وثيق بين تفجيرات الأحد وتوقيت ظهور التسجيل، بهدف استعراض القوة التنظيمية التي يتمتع بها التنظيم، ومدى الترابط والتماسك بين مركزه وأطرافه، بالإضافة إلى رسالة ضمنية بوجهها «داعش» إلى أطراف المشهدين الإقليمي والدولي، مفادها أنه ما زال موجوداً بفاعلية، وهو قادر على التمدد والانتشار عبر فروعه في الأطراف، لاسيما في مصر، على الرغم من التراجعات والخسائر التي حاقت به في مركزه الرئيسي بالعراق وسورية، حيث أوشك التنظيم على فقدان عُقد داره الموصل، كما يضيق الحصار حوله في الرقة، بعدما فقد أجزاء كبيرة منها، فضلاً عن مقتل عدد كبير من قياداته في الأشهر الأخيرة.

هذا فضلاً عن حملة شعواء، تصب جام غضبها على الأزهر ومناهجه ورموزه، تنتهمه (وهو منارة الوسطية والاعتدال في العالم الإسلامي عبر تاريخه الطويل) بتفريخ الإرهاب ورعايته، والتقايس عن تجديد الخطاب الديني، وقد وصلت ضراوتها إلى حد التناول على مقام مشيخة الأزهر بصورة مؤسفة وغير مسبوقة، في حين أن التاريخ الحديث يُخبرنا بأنه، طوال العقود الماضية، ومنذ ظهور الإرهاب في مصر لم يقبض مطلقاً إدانة أزهرية واحد بتهمة العنف والإرهاب.

سارعت السلطة في مصر إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد ثلاثة أشهر، وتشكيل كيان جديد تحت اسم «المجلس الأعلى لمكافحة الإرهاب والتطرف»، وتعد الخطوات امتداداً طبيعياً لنهج، يتمثل في إغلاق المجال العام، وتأميم المجال السياسي، ومصادرة مفاصل الممارسة الديمقراطية، في مواجهة الإرهاب طوال الفترة الماضية، فهي ترى هذا حقاً للدولة وحدها، من دون المجتمع (هو طرف أصيل في المعركة مع

اهتزت مصر، صباح الأحد التاسع من نيسان الجاري، على وقع الفاجعة الإرهابية المزدوجة التي استهدفت، بشكل متتابع، كنيسة مارجرجس في طنطا، ثم الكنيسة المرقسية في الإسكندرية التي كان الأنبا تواضروس، بطريرك الأقباط الأرثوذكس، يترأس قداس «أحد السعف» فيها، عبر تفجيرين مُرُوعين، حيث ضرب الأول القاعة المخصصة للصلاة، بينما وقع الثاني على أبواب الكنيسة. وقد أودى الانفجاران بنحو خمسين قتيلاً ونحو مائة جريح. ثم أعلن ما يُسمى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في بيان له على شبكة الإنترنت، مسؤوليته عن الجريمتين المرُوعتين، قائلاً إنه جرى تنفيذهما بواسطة انتحاريين بحزامين ناسفين من أتباعه، بذكر كنيتهما «الاسم الجهادي»، من دون اسميهما صراحة. وتثير الجريمة أبعاداً عديدة تستحق التوقف والتحليل، وأهمها:

تعد هذه الجريمة الإرهابية المزدوجة نقلة نوعية كبيرة في عمليات «داعش» الإرهابية، الموجهة إلى الداخل/العراق المصري، والتي تستهدف المجتمع وليس السلطة، كما هو حال العمليات الإرهابية للتنظيم في سيناء، فهي نسخة شبيهة مكررة من جريمة تفجير الكنيسة البطرسية في قلب القاهرة التي وقعت في منتصف كانون الأول الماضي، التي نفذها «داعش» أيضاً، وأتبعها بإصدار مرثي، في منتصف شباط الماضي، توعده فيه باستمرار استهدافه الأقباط، صاحبه ارتكابه جرائم قتل وتهجير لمواطنين أقباط في مدينة العريش، وهو ما يؤكد مجيئها في سياق تكتيك العمليات الإرهابية ذات الأبعاد الطائفية، والذي بات التنظيم ينتهجه في مصر على غرار ما ارتكبه في العراق، تحت دعاوى الانتقام من الأقباط لمواقف الكنيسة السياسية منذ ٣ تموز ٢٠١٣ وما بعده.

بعد نحو ٤٨ ساعة على فاجعة الأحد الدامي، بثّ

الأزهر للسياسي: لا تعبت معنا ومن يهاجمنا هم أعداء الإسلام

الإسلامي الصحيح الذي ينشر السلام والاستقرار بين المسلمين، وبين المسلمين وغيرهم، تشهد على ذلك الملايين التي تخرجت في الأزهر من مصر والعالم، وكانوا - ولا يزالون - دعاة سلام وأمن».

وأكدت أن «من التديليس الفاضح وتزييف وعي الناس تشويه مناهج الأزهر واتهامها بأنها تفرخ الإرهابيين، وهي حقيقة ينتكز لها أعداء الأزهر بل أعداء الإسلام»، مشيرة إلى أن «الأزهر بركة على مصر وشعبها، جعل منها قائداً للعالم الإسلامي بأسره وقبله علمية لأبناء المسلمين في الشرق والغرب».

الإفتاء تدافع عن الأزهر

وفي خطوة نادرة، أعلنت دار الإفتاء المصرية تضامنها مع الأزهر، ودشنت حملة للدفاع عنه في مواجهة انتقادات النظام له، حيث نشرت يوم الاثنين على صفحتها على فيسبوك، منشورات تدافع عن الأزهر، من بينها منشور يقول إن «الأزهر الشريف هو الوعاء الحافظ الأمين الذي وعى مناهج أئمة العلم».

ومن أبرز محطات الخلاف بين الأزهر والنظام: رفض الأزهر مشروع الخطبة الموحدة وفتاوى تكفير تنظيم الدولة، ودعوات إطلاقها السياسي بنفسه لمراجعة كتب التراث، وأخرى لإلغاء الطلاق الشفوي أو تحديد النسل. ■

انتهت، عصر الثلاثاء، جلسة هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، برئاسة شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب مناقشة عدد من القضايا، وسط أجواء من التوتر بين الأزهر ونظام عبد الفتاح السيسي، مستمرة منذ عدة أسابيع.

وعقب انتهاء الاجتماع، أصدرت الهيئة بياناً شديداً للهجة، استنكر الهجوم على الأزهر، ووصف مهاجمي الأزهر بأنهم «مدلسون ويحاولون تزييف وعي الناس». وكانت حدة الخلاف بين الأزهر والنظام في مصر قد زادت خلال الأشهر الماضية، حتى وصلت لحالة من الهجوم الإعلامي الفج على الأزهر وشيخه، وتحميله مسؤولية انتشار التطرف والإرهاب في البلاد.

وطالبت اللجنة الدينية في البرلمان، في جلستها الاثنين الماضي «بتنقية مناهج الأزهر وحذف ما وصفته بالأفكار المتطرفة التي تساعد على نشر الإرهاب».

مهاجمو الأزهر أعداء الإسلام

وتقدم بيان هيئة كبار العلماء، «بالتعازي للأقباط والشعب المصري في ضحايا التفجيرين الإرهابيين اللذين استهدفا كنيسة طنطا والإسكندرية، وأعلنت وقوف الأزهر إلى جانب الكنيسة المصرية في وجه من يمسها بسوء». شددت الهيئة على أن «مناهج الأزهر الشريف قديماً وحديثاً هي وحدها الكفيلة بتعليم الفكر



تحديات واسعة برسم الثورة التونسية

بقلم: خليل العناني

ضعف معدل التشغيل وارتفاع البطالة بين شباب المدينة، خصوصاً أنها تشهد تهميشاً في البنية التحتية والتنمية. وقد كانت الانتفاضة جرس إنذار للحكومة التونسية التي اضطرت إلى التعامل السريع مع الأزمة، من خلال امتصاصها وعدم الرد العنيف على المحتجين، حتى لا تتطور الأمور، وتخرج عن السيطرة. فيما لم تتوقف الاحتجاجات المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية طوال السنوات الخمس الماضية، حيث أفاد المرصد التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بأن أكثر من ٣٢٠ تحركاً احتجاجياً بخلفية اقتصادية واجتماعية في تونس حدثت خلال شهر تموز من العام الماضي فقط.

وعلى الرغم من محاولات الحكومات المتعاقبة التعاطي مع الأزمة الاقتصادية، لإنهاء لاتزال محاولات متعثرة، فقد لجأت الحكومة إلى الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، بقيمة ٢,٨ مليار دولار، من

على الرغم من النجاح السياسي الذي حققته التجربة التونسية بعد الثورة، إلا أن ثمة تحديات عديدة لا تزال تواجه هذه التجربة الوليدة، وربما تؤدي إلى تعثرها وانكاسها. أهم هذه التحديات هو التحدي الاقتصادي الاجتماعي. ولا يخفى على أي زائر لتونس حجم المعاناة التي ترزح تحتها فئات كثيرة، خصوصاً الشباب، بسبب العطالة وقلة فرص التشغيل.

وتكشف قراءة سريعة في الأرقام الاقتصادية لتونس حجم الصعوبات التي تواجه ديمقراطيتها الوليدة، فقد تفاقم العجز في الميزان التجاري التونسي، خلال الربع الأول من العام الجاري، بنسبة بلغت ٣,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في وقت تراجع فيه مداخيل السياحة نتيجة الأحداث الإرهابية التي وقعت، وآخرها ما حدث في سوسة قبل حوالي عامين، وراح ضحيتها حوالي ٣٨ سائحاً أجنبياً. فيما وصل معدل البطالة، حسب الأرقام الرسمية، إلى نحو ١٥٪، معظمها بين الشباب. وانخفضت في الوقت نفسه قيمة الدينار التونسي أمام العملات الأجنبية، خصوصاً اليورو والدولار، بنسب متفاوتة.

انعكاسات الأزمة الاقتصادية على الأوضاع السياسية والاجتماعية خطيرة، وقد تؤدي إلى إرباك المشهد السياسي المشحون أصلاً، خصوصاً إذا ما حاولت أطراف مناهضة للثورة استغلال هذه الأوضاع من أجل زيادة الاحتقان الاجتماعي، وتاليف الرأي العام على الحكومة، وعلى الثورة بوجه عام. صحيح أنه لا يوجد حنين كبير لعهد ابن علي، الذي يبدو أن معظم التونسيين قد تجاوزوه، إلا أن الممارسات البيروقراطية والثقافة المؤسسية لذلك العهد لا تزال موجودة وفاعلة، وليس أدل على ذلك من استشراف الفساد في مؤسسات وأجهزة حكومية عديدة، كما كانت عليه الحال أيام ابن علي، إن لم يكن أكثر.

ولا يجب أن يُنسى ما حدث في مدينة القصرين قبل عامين، حين اندلعت انتفاضة شعبية، احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة

أجل سد العجز في الموازنة، ودعم بعض الخدمات، ولكن القرض فاقم المديونية التونسية التي وصلت، بحسب وزيرة المالية لمياء الزريبي، إلى نحو ٣٠ مليار دولار، أو ما نسبته ٥٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

مشكلة الاقتصاد التونسي مركبة، فهو من جهة اقتصاد خدمي، يعتمد على السياحة والخدمات الأخرى. وفي الوقت نفسه تعاني القطاعات الإنتاجية، كالمصنعي والفلاحي، من مشكلات هيكلية وتخبط إداري، وهو ما يقاوم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، تشير تقارير للإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية إلى مدى عمق الأزمة الفلاحية في تونس، حيث تراجع إنتاج الحبوب من مليوني طن سنة ٢٠٠٤ إلى مليون ٢٠٠ و٢ ألف طن في سنة ٢٠١٤، أي بنسبة ٤٠٪ تقريباً خلال عشر سنوات.

من جهة أخرى، لا يوجد دعم حقيقي من المؤسسات الدولية، سواء الاتحاد الأوروبي أو أميركا. ويؤثر مناخ الاستقطاب السياسي الحالي على المساعدات الخارجية، خصوصاً العربية والخليجية، التي تعد موضوعاً حساساً في تونس. حيث يتم استخدام المساعدات من أجل تحقيق مصالح سياسية، ودعم أطراف معينة. لذا، فإنه لا توجد استفادة حقيقية من أية مساعدات عربية.

ولا يمكن تجاهل تداعيات الأزمة في ليبيا على الاقتصاد التونسي، حيث أدى إغلاق المعابر إلى تراجع مصالح البلدين، وكساد المبادلات، وعدم تدفق السلع بين البلدين، خصوصاً من تونس إلى ليبيا التي تعيش حرباً أهلية. حيث تشير تقارير رسمية إلى تراجع حجم المبادلات التجارية بين البلدين بعد الثورة، بأكثر من ٧٥٪، ذلك أن هناك أكثر من مائة مؤسسة تونسية توقفت عن العمل، بعد أن كانت تنشط بصفة مطلقة مع السوق الليبية، كذلك أقدمت أكثر من ألف شركة أخرى على إعادة برامجها التصديرية والإنتاجية التي كانت موجهة إلى طرابلس.

لا حل أمام الثورة التونسية، ونخبته، إلا أن تقوم بجهد مضاعف من أجل ترجمة شعاراتها عن الكرامة والعدالة الاجتماعية والإنجاز الاقتصادي إلى واقع، بحيث يشعر المواطن التونسي، خصوصاً الشباب، بنتائج الثورة إيجابياً. ومن دون ذلك، سوف تظل الثورة في خطر، ليس فقط من قوى الثورة المضادة المترصنين بها، وإنما أيضاً من أبنائها الذين أطلقوا شرارتها قبل سبع سنوات. ■



ارتفاع حصيلة القتلى الروس في معركة تدمر

ارتفعت حصيلة القتلى في صفوف القوات الروسية في سورية خلال فترة القتال العنيف لاستعادة مدينة تدمر إلى ٢١ قتيلاً، وفق أدلة جمعتها وكالة «رويترز»، في ضوء ظهور معلومات جديدة عن موت ثلاثة متعاقدين عسكريين.

وحصيلة «رويترز» لقتلى الفترة بين ٢٩ كانون الثاني ونهاية آذار هذه السنة هي أكثر من أربعة أضعاف الحصيلة الرسمية التي قدمتها وزارة الدفاع الروسية التي تشير إلى مقتل خمسة عسكريين فقط. وتدعم القوات الروسية قوات حكومة الرئيس بشار الأسد. وأوردت «رويترز» الشهر الماضي حصيلة بلغت ١٨ قتيلاً روسيا في تلك الحقبة من معركة استعادة تدمر، وذلك بناء على حوارات مع أصدقاء وأهالي القتلى، وعلى إشعارات منشورة على وسائل التواصل الاجتماعي، وبناء على معلومات مسؤولين عن مدافن. وإضافة إلى الجنود، تنشر روسيا في سورية متعاقدين يعملون في القطاع الخاص.

قضية الأسرى إلى التدويل



كشف رئيس نادي الأسير الفلسطيني قدورة فارس عن نية لتدويل قضية الأسرى، في وقت انضم سبعة أسرى مرضى في سجن عسقلان إلى ١٥٠٠ من رفاقهم في إضرابهم المفتوح عن الطعام. على خط موان، وصف رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين في فلسطين عيسى قراقع تصريحات وزراء إسرائيليين المطالبة بإعدام عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» الأسير النائب مروان البرغوثي، والتحريض على الأسرى، بأنها «متطرفة تشبه تصريحات النازيين وتفوح منها رائحة الكراهية والعنصرية».

وكانت السلطات الإسرائيلية أعلنت أنها لن تتفاوض مع الأسرى المضربين عن الطعام. وقال فارس: «نتوقع أن يكون إضراباً طويلاً، وسيكون ضمن الملفات التي سيبحثها الجانب الفلسطيني مع الجانب الأميركي، ومع جهات أخرى أوروبية ودولية». وأضاف: «الأسرى مضمون على خوض الإضراب حتى تحقيق مطالبهم، وهي مطالب إنسانية وليست سياسية، مثل وقف القمع، والسماح بزيارة الأهالي والاتصال بهم، والسماح للأسرى بالانتساب إلى الجامعات والمدارس وغيرها».

إنقاذ تسعة آلاف مهاجر من البحر المتوسط

أعلنت وكالتا إغاثة دوليتان، أن حوالي ٩ آلاف مهاجر تقريباً معظمهم أفارقة، أنقذوا من الغرق في البحر المتوسط في مطلع الأسبوع، بعد انطلاقهم من ليبيا في قوارب غير صالحة للإبحار سعياً إلى الوصول إلى جنوب إيطاليا، محطتهم الأولى في اتجاه أوروبا.

وقالت المنظمة الدولية للهجرة إن «المهاجرين، الذين يتحدر معظمهم من نيجيريا والسنگال والبعض من بنغلادش، كانوا من بين حوالي ٢٠ ألف شخص تعتقلهم عصابات إجرامية في مراكز احتجاز غير نظامية في ليبيا». وقال الناطق باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة بابار بالوخ في إفادة صحافية: «كانت عملية

بحث وإنقاذ هائلة من كل الأطراف المعنية». وصرح الناطق باسم المنظمة الدولية للهجرة ليونارد دوويل بأن تحسن الطقس في الربيع شجّع المهربين على إخراج المهاجرين من أماكن احتجازهم في ليبيا.

ماي تدعو لانتخابات عامة مبكرة في حزيران



فوجئ البريطانيون برئيسة الوزراء تيريزا ماي تدعو إلى إجراء انتخابات عامة مبكرة في الثامن من حزيران المقبل، على الرغم من تأكدها مرات عدة في السابق، أنها لا تنوي إجراء انتخابات قبل موعد الانتخابات الطبيعي في عام ٢٠٢٠.

واضطرت جميع الأحزاب السياسية في البلاد إلى الترحيب بالخطوة، لأن أي حزب يعارضها، سيبدو بمظهر الضعيف الخائف من خوض الانتخابات.

وستطرح ماي قرارها للتصويت في مجلس العموم، ويحتاج الاقتراح للفوز، بثلاثي أصوات النواب لكي يصبح فاعلاً (أي ٤٣٤ صوتاً من أصل ٦٥٠). وعندما يصبح القرار فاعلاً ويتأكد موعد إجراء الانتخابات، فإن مجلس العموم الحالي يتم حله في الثالث من أيار المقبل.

وتبدي استطلاعات الرأي حالياً أن ماي وحزبها (المحافظين) قد حققا نصراً كبيراً في هذه الانتخابات بفارق ٢٠ في المئة عن أقرب حزب منافس، كما رجحت الاستطلاعات أن يتعرض حزب «العمال» لأقسى هزيمة في تاريخه.

بيونغيانغ تتمسك بتجاربها الصاروخية

نقلت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) عن نائب وزير الخارجية الكوري الشمالي هان سونغ ريول قوله إن بلاده «ستواصل تنفيذ تجارب صاروخية في شكل منتظم أسبوعياً وشهرياً وسنوياً، وأي إجراء عسكري أميركي سيؤدي إلى حرب شاملة، وبيونها الرد بضربة نووية استباقية بأسلوبنا وطريقتنا».

وأكد أن الأسلحة النووية لكوريا الشمالية «تحميها من التهديد العسكري الأميركي»، علماً أن زعيمها كيم جونج أون قال قبل أسبوعين إن بلاده «طورت صاروخاً يستطيع بلوغ الأراضي الأميركية»، ثم فشل جيشها في إطلاق صاروخ الأحد.

ووصف وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس التجربة الصاروخية الفاشلة بأنها «محاولة من بلد معزول للاستفزاز»، معلناً أن الولايات المتحدة ستتعاون مع الصين لمحاولة السيطرة على الوضع، وجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من سلاح نووي.

ترامب يتعهد لأردوغان بمحاربة «الكرديستاني»

قالت مصادر رئاسية تركية إن الرئيس الأميركي دونالد ترامب تعهد خلال اتصال هاتفى بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالتعاون الوثيق في ما يتعلق بسوريا والعراق، ومحاربة متمردي حزب العمال الكردستاني. وأضافت المصادر أن ترامب اتصل بأردوغان مهتماً بفوز حملته في الاستفتاء على التعديلات الدستورية. وأعلن البيت الأبيض أنه خلال المكالمة تطرق الرئيسان إلى الأزمة السورية

و«الحاجة إلى التعاون ضد كل الجماعات التي تستخدم الإرهاب».

وأضاف أن الرئيسين اتفقا على «أهمية محاسبة الرئيس السوري بشار الأسد» كما بحث ترمب وأردوغان الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وخلال المكالمة، وجه ترمب الشكر لأردوغان على دعمه للضربة الصاروخية الأميركية على سوريا والتي جاءت رداً على هجوم كيميائي لقوات الحكومة السورية في الرابع من نيسان الجاري.

اعتقال رجلين بفرنسا بشبهة التخطيط لهجوم

قالت مصادر إن الشرطة الفرنسية ألقوا القبض على رجلين في مدينة مارسيليا جنوبي البلاد يشتبه فيهما بالتخطيط لهجوم خلال انتخابات الرئاسة المقررة الأحد القادم.

ونقلت وكالة رويترز عن مصدر من الشرطة لم تذكر اسمه القول إن رجال الأمن ظلوا يتعقبون الرجلين منذ نهاية الأسبوع الماضي واعتقلواهما بفارق دقائق في المدينة الساحلية الواقعة جنوب شرقي فرنسا.

وأضاف المصدر ذاته أن أحد المعتقلين تبنى الفكر الإسلامي «المتطرف» أثناء فترة سجنه، ولا تزال عملية تفتيش شقة مستأجرة مستمرة. ويدلي الناخبون الفرنسيون بأصواتهم في انتخابات الرئاسة يوم الأحد الموافق ٢٣ نيسان الجاري، على أن تجري جولة ثانية في السابع من أيار المقبل.

زوكربيرغ يتعهد بتفادي تكرار بث القتل على فيسبوك

تعهد مؤسس موقع فيسبوك مارك زوكربيرغ بالعمل على تفادي تكرار نشر عملية القتل التي جرت في مدينة كليفلاند الأميركية مباشرة على الموقع، وانتحر منغذاها في أثناء مطاردة الشرطة له.

وقال إن موقع فيسبوك سيقوم بكل ما في استطاعته لتفادي نشر البث المباشر للحوادث على غرار ما جرى في كليفلاند، حيث بقي البث الحي لعملية القتل، التي نفذها شخص يدعى ستيف ستيفنز، متاحاً على الموقع لأكثر من ساعتين. وعبر زوكربيرغ في وقت سابق أمس - أمام مؤتمر المطورين في سان فرانسيسكو - عن تعاطفه مع ذوي الضحية روبرت غودوين (٧٤ عاماً)، وهو عامل متقاعد قتله ستيفنس برصاصة في الرأس.

وكان ستيفنز قد نقل جريمة قتله غودوين مباشرة عبر خدمة فيسبوك لايف. وقالت الشرطة الأميركية إن ستيفنز انتحر بإطلاق الرصاص على نفسه بعد أن لاحقته شرطة ولاية بنسلفانيا أمس لفترة وجيزة.

بنس: كل الخيارات مطروحة للتعامل مع كوريا الشمالية

أكد نائب الرئيس الأميركي مايك بنس في طوكيو مجدداً التزام الولايات المتحدة ضمان أمن اليابان في مواجهة كوريا الشمالية التي تهدد بإجراء تجارب صاروخية «كل أسبوع». وأجرى بنس في طوكيو محادثات مع رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي تركزت على نظام كيم جونج-أون بعد التجارب الأخيرة لإطلاق الصواريخ في آذار ونيسان، في اتجاه الارخبيل. وبينما يجري الحديث عن احتمال إجراء كوريا الشمالية تجربة نووية سادسة، لمح نائب وزير الخارجية الكوري الشمالي هان سونغ-ريول إلى أن بيونغ يانغ تنوي التعجيل في وتيرة إطلاق الصواريخ الباليستية. وفي مواجهة هذا التهديد، أبرز نائب الرئيس الأميركي مجدداً أهمية التحالف العسكري مع اليابان. وقال في بداية لقائه آبي إن التحالف بين البلدين هو «حجر الزاوية للسلام والأمن في شمال شرق آسيا». وكرانه لا يستبعد أي خيار، لكنه شد على أهمية التنسيق الدولي.

قتلى بغارات

ومعارك شوارع غرب مدينة الموصل

قالت وزارة الدفاع العراقية إن ستة من مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية قتلوا بقصف لطائرات عراقية بأطراف الجانب الغربي من مدينة الموصل، بينما أعلنت وكالة أعمق التابعة للتنظيم سقوط العشرات بين قتيل وجريح جراء قصف أميركي وعراقي على أحياء في الجانب الغربي من المدينة، بينهم نساء وأطفال.

وأضافت وزارة الدفاع العراقية إن طائرات (أف ١٦) قصفت أهدافاً تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية وقتلت ستة من مسلحيه بأطراف الجانب الغربي من مدينة الموصل.

وأوضحت الوزارة في بيان أن الغارات نفذت وفق معلومات من خلية الاستخبارات التابعة لقيادة عمليات «قادمون يا نينوى»، واستهدفت مخازن أسلحة وعتاداً ومواقع لتفخيخ العجلات في منطقة الحضر.

وبيّنت الوزارة أن طائرات مروحية تابعة لطيران الجيش استهدفت محطة وقود وأنفاقاً وسلاح مقاومة طائرات في مناطق قرية الشيخ إبراهيم وقضاء البعاج.

ونقلت وكالة رويترز عن متحدث عسكري توكيده تحقيق القوات العراقية مكاسب جديدة في قتالها من منزل لآخر في الحي القديم بمدينة الموصل. بينما شوهدت سحابة كثيفة من الدخان فوق الحي القديم قرب جامع النوري الذي أعلن منه أبو بكر البغدادي زعيم تنظيم الدولة الإسلامية قيام دولة الخلافة على مناطق من العراق وسوريا.

وقال مسؤول إعلامي من قوات الشرطة الاتحادية إن قوات الشرطة تخوض معركة صعبة من منزل لآخر مع مقاتلي تنظيم الدولة داخل الحي القديم. وأضاف أن الطائرات دون طيار تستخدم بشكل مكثف لتوجيه ضربات الجوية ضد المسلحين المندسين وسط المدنيين. ويضع الجنود جامع النوري بمذنته الشهيرة المائلة نصب أعينهم منذ الشهر الماضي، لأن السيطرة عليه ستمثل انتصاراً رمزياً كبيراً على التنظيم.

ويقع معقلو التنظيم الآن تحت الحصار في الجانب الشمالي الغربي الذي يتضمن الحي القديم، ويستخدمون الشرك الخداعية والقناصة والقصف بالموتر ضد القوات المهاجمة.

في المقابل، قالت وكالة «أعمق» إن ٣٧ شخصاً قتلوا، وأصيب نحو تسعين بينهم نساء وأطفال، نتيجة قصف أميركي وعراقي على أحياء في الجانب الغربي من الموصل. ■

خروج الدفعة الخامسة من مهجري حي الوعر بحمص



أفاد مراسلون في حمص أن الدفعة الخامسة من مهجري حي الوعر المحاصر قد بدأت مساء الإثنين الخروج قبل ساعات باتجاه مدينة جرابلس في ريف حلب. وقال المراسلون إن خمسين حافلة بدأت تخرج تباعاً من الحي تقل ١٨٨٠ شخصاً (٤٥٠ عائلة). وإن قوات النظام تقف على الحواجز تدقق في أسماء المهجرين وتفتش الحافلات. وإن المهجرين اشتكوا من منع قوات النظام لهم من حمل أمتعة يحتاجونها بالنزوح، وأن عملية التهجير مستمرة تنفيذاً لاتفاق توصلت إليه المعارضة والنظام السوري برعاية روسية منتصف آذار الماضي.

وأوضح المراسلون أن التهجير يتم في ظروف إنسانية صعبة، وأن المهجرين يعانون في جرابلس لعدم وجود الدعم اللوجستي، ما جعل لجنة التفاوض تؤجل الدفعة الخامسة إلى يوم الإثنين، وكان يفترض أن تخرج السبت الماضي.

وذكرت شبكة شام أن هذه الدفعة تشمل ٤١٥ طفلاً و٩٥ رضيعاً و٢٧٤ امرأة، كما تضم ثلاثين حالة طبية، منها عشرون حالة مرض مزمن وست حالات من ذوي الإعاقات، وأربع حالات خطيرة بحاجة لعلاج فوري، وتضم أيضاً ٢٥٠ مقاتلاً بسلاحهم الخفيف.

وقال مصدر من النظام بمحافظة حمص إن هذه الدفعة تشمل نحو ٢٥٠٠ من المسلحين وعائلاتهم، مشيراً إلى أن ثلاث دفعات من المسلحين ستغادر الحي قبل نهاية الشهر الجاري، اثنتان إلى ريف حلب والثالثة إلى ريف حمص الشمالي. وحتى اللحظة خرج حوالي ثمانية آلاف نسمة من سكان حي الوعر على أربع دفعات باتجاه جرابلس، ودفعة باتجاه إدلب. وتتوقع المعارضة أن يخرج من الحي المذكور حوالي عشرين ألف نسمة أي ما يقارب ٨٠٪ من سكان الحي. يُذكر أن الاتفاق -الذي توصلت إليه المعارضة والنظام منتصف آذار الماضي- يقضي بإخراج كل من يرغب من سكان حي الوعر إلى الوجهة التي يختارها من الوجهات الثلاث المتفق عليها، وهي جرابلس وإدلب وريف حلب الشمالي. ■

تركيا تصوّت بـ «نعم» للتعديلات الدستورية

المعارضون أن هذه الخطوة ستؤدي إلى تآكل الضوابط والتوازنات عبر الحد من دور البرلمان و«تسييس» السلطة القضائية، وسترکز الكثير من السلطة في يد الرئيس.

زعيم «الحركة القومية» التركي يهنئ

قال رئيس حزب الحركة القومية التركي (المعارض)، دولت بهجه لي، إن الشعب أظهر وعياً كبيراً وصوت بإرادته الحرة لصالح التعديلات الدستورية في الاستفتاء الشعبي، معتبراً أن ذلك يعد نجاحاً كبيراً. جاء ذلك في بيان صادر عن بهجه لي، في إطار تعليقه على نتائج الاستفتاء الشعبي المتعلق بالتعديلات الدستورية المنظمة الانتقال من النظام البرلماني إلى الرئاسي.

صوت الأتراك بـ«نعم» لمصلحة الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي تمهد لأكبر تغيير في النظام السياسي للبلد، وبلغت نسبة المؤيدين ٥١,٣٪ مقابل ٤٨,٦٪ عارضوا التعديلات، بعد فرز ٩٧,٣٪ من الأصوات.

وهنا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أحزاب العدالة والتنمية والحركة القومية والاتحاد الكبير بالفوز في الاستفتاء، وعبر عن امتنانه للأتراك لإظهارهم إرادتهم في صناديق الاقتراع.

وخرج الأتراك المؤيدين للرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى شوارع المدن، محتفين بالنتيجة التي تمهد لأكبر تغيير سياسي للبلد في تاريخه الحديث. وأغلقت مكاتب التصويت بعد إدلاء ملايين الأتراك بأصواتهم في الاستفتاء داخل البلاد وخارجها، حيث استيق الأتراك في الخارج تصويت مواطنهم في الداخل بأيام للإدلاء بأصواتهم في ٥٧ دولة.

تأييد ومعارضة

ورأى الرئيس التركي أن الاستفتاء هو تصويت من أجل مستقبل تركيا، وقال بعدما أدلى بصوته في إسطنبول: «ستتقدم أمتنا إن شاء الله هنا وفي الخارج نحو المستقبل هذا المساء باتخاذها الخيار المنتظر».

من جانبه، قال فيسي كينك نائب رئيس الوزراء التركي إن نتائج الاستفتاء التركي «ستكون مهمة جداً للمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي».

وتابع كينك بالقول إن «حزبنا السياسي يريد كسب قلوب جميع المواطنين، وهذا هو هدفنا».

وفي هذا السياق، قال مصطفى أكيس مستشار للرئيس التركي: «يبدو أن الشعب وافق على هذا النظام الجديد وآمل أنه سيكون جيداً لبلدنا».

ويقول مؤيدو التعديلات الدستورية إنها ستحقق الاستقرار في البلاد وتعزز النمو الاقتصادي، بينما يرى



وأوضح رئيس الحزب المعارض، أن «الشعب المالك الوحيد للسيادة قال كلمته الأخيرة ووقف إلى جانب استقلال ومستقبل البلاد وعلى الجميع احترام ذلك».

يلدريم: الاستفتاء فتح صفحة جديدة في تاريخ تركيا الديمقراطي

القوات الأمنية التي تكفلت بحفظ أمن سير عملية الاستفتاء، وجميع الموظفين الحكوميين، ومن كانوا على صناديق الاقتراع.

وأكد يلدريم أنهم عملوا بجد وبذلوا جهوداً كبيرة من أجل ظهور الخيار الديمقراطي في الاستفتاء. وشدد رئيس الوزراء التركي على أن الشعب اتخذ خياره ووافق على النظام الرئاسي وأظهر مرة أخرى أنه لن ينحني أمام أي وصاية أو تدخل خارجي أو تهديد.

وبين يلدريم أنهم سينظرون بعد الآن إلى الأمام وإلى العمل وإلى آفاق بعيدة من أجل مستقبل مشرق للشعب التركي.

ولفت إلى أنهم سيطبقون النظام الجديد في أول انتخابات عامة من خلال العمل على التحضيرات المطلوبة حتى انتخابات ٢٠١٩.



أكد رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم أن الاستفتاء الذي جرى يوم الأحد على التعديلات الدستورية فتح صفحة جديدة في تاريخ تركيا الديمقراطي.

جاء ذلك في خطاب ألقاه أمام حشد من مؤيدي التعديلات الدستورية اجتمعوا عند المقر الرئيسي لحزب العدالة والتنمية في العاصمة أنقرة، شدد فيه على أن نتيجة الاستفتاء ستعكس إيجاباً على رفاه الشعب التركي وأمنه. وأشار يلدريم إلى أنه بحسب نتائج غير رسمية فإن الاستفتاء الشعبي الذي ينص على الانتقال للنظام الرئاسي تكلم بـ«نعم»، داعياً الله أن يكون خيراً للجميع.

وشكر يلدريم جميع المواطنين الذين وقفوا إلى جانب الديمقراطية وأعربوا عن اختيارهم بالذهاب إلى صناديق الاقتراع بكثافة كبيرة، والمواطنين المغترين الذين ساندوا الديمقراطية. كذلك أعرب عن شكره لكافة

الخيارات الأميركية في سوريا.. بعد ضرب مطار الشعيرات

مشاريعها الخاصة، دون الاهتمام بالموقف الأميركي، وهذا ما لا يمكن أن تقبل به إدارة دونالد ترامب.

ومن هنا يمكن فهم السرعة الأميركية في الرد دون انتظار لجنة تحقيق دولية -أو حتى تقارير محايدة- تحدد بالضبط الجهة التي نفذت العملية، وإن كانت معظم المؤشرات تؤكد أن النظام السوري وراء الهجوم.

لقد أرادت واشنطن من الضربة العسكرية تحقيق أهداف عدة، بعضها داخلي وبعضها الأخر خارجي يتجاوز الهدف المباشر المتمثل في معاقبة النظام السوري على استخدامه الكيميائي وإخلاله باتفاقية عام ٢٠١٣، ومن تلك الأهداف:

١- إظهار الصلابة والحزم الأميركي ضد أية محاولة لاختراق التفاهات الدولية التي تم التوافق عليها.

٢- استعادة الدور الأميركي الريادي على مستوى العالم، وإعلان أن مرحلة «القيادة من الخلف» التي اتبعتها إدارة باراك أوباما قد انتهت.

٣- إيصال رسالة إلى روسيا مفادها أن اندفاعها في أوكرانيا وسوريا ليست ناجمة عن قوة روسية فائضة، بقدر ما هي ناجمة عن انكفاء أميركية عبرت عنها إدارة أوباما، وبالتالي فإن واشنطن لن تسمح لروسيا بالاندفاع كثيراً على الساحة الدولية.

٤- إقحام المجتمع الدولي -وخصوصاً الروس- أن الولايات المتحدة قادرة على التحرك بشكل منفرد، وأن سياسة أوباما القائمة على الإجماع الدولي لن تكون سياسة أميركية ثابتة بدءاً من

شكلت الضربة العسكرية الأميركية لمطار الشعيرات تطوراً مهماً على صعيد تعاطي واشنطن مع الأزمة السورية. وبدأت الأسئلة تنهل حول المدى الذي يمكن أن يبلغه التدخل الأميركي في سوريا، وهل شكلت هذه الضربة انعطافاً في السياسة الأميركية؟ أم أن ما جرى لا يخرج عن حدود إدارة الأزمة ووضع قواعد جديدة؟

أسباب الضربة

من الصعوبة بمكان تحديد سبب واحد وراء السرعة الأميركية في توجيه ضربة عسكرية داخل سوريا، ومن الصعوبة بمكان أيضاً الاعتقاد بأن الصور المرعبة الآتية من خان شيخون كانت وراء هذه الضربة.

ولفهم حقيقة الموقف الأميركي ينبغي طرح السؤال بطريقة معاكسة، ماذا يمكن أن يحدث لو أن الولايات المتحدة تقاعست في الرد على الهجوم الكيميائي؟

الإجابة بسيطة، وهي مزيد من الفوضى على المسرح العالمي، حيث ستظهر واشنطن ضعيفة جداً وغير قادرة على اتخاذ المبادرة، الأمر الذي سيفتح المجال لقوى إقليمية في مناطقها -وتحديداً روسيا- للانخراط في



من الصعب الإجابة عن هذا السؤال في الوقت الحالي، فما هو واضح أن الضربة العسكرية تأتي في إطار «إدارة الأزمة» لا في إطار «حل الأزمة»، وتصريحات المسؤولين الأميركيين المتباينة توضح ذلك.

فعلى مدى اليومين اللذين أعقبا الضربة العسكرية؛ كانت تصريحات المسؤولين الأميركيين متباينة جداً، فبينما كانت تصريحات المندوبة الأميركية في الأمم المتحدة نكي هيلي ذات سقف سياسي عالٍ بقولها إنه «لا سلام مع بشار الأسد، والتوصل إلى مخرج سياسي متعذر بوجوده»، وإن «تغيير النظام في سوريا من أولويات إدارة الرئيس دونالد ترامب»، كانت تصريحات وزير الخارجية ريكس تيلرسون ومستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي هاربرت ماكاستر أقل حدة، حيث ركزا على أولوية محاربة «تنظيم الدولة».

لكن بعد ذلك بيومين، بدأ الخطاب السياسي للمسؤولين الأميركيين يتخذ صبغة التماسك والتماهي، فقد أعلن تيلرسون أنه «يجب تمكين الشعب السوري من اتخاذ القرار حول الأسد، وتثبيت الاستقرار للانتقال إلى الحل السياسي».

سيناريوات مفتوحة

من الواضح أن روسيا وإيران لن تستسلما بسهولة، وستعملان على تمكين تحالفهما واستخدام لعبة تبادل الأدوار لمواجهة الهجمة الأميركية. وهنا ستجد واشنطن نفسها في مأزق إن لم تقدم على اتخاذ خطوات عملية في سوريا للمحافظة على الزخم العسكري والسياسي الجديدين، ومن الخيارات التي يمكن أن تتخذها:

«روسيا وإيران لن تستسلما بسهولة، وستعملان على تمكين تحالفهما واستخدام لعبة تبادل الأدوار لمواجهة الهجمة الأميركية. وهنا ستجد واشنطن نفسها في مأزق إن لم تقدم على اتخاذ خطوات عملية في سوريا للمحافظة على الزخم العسكري والسياسي الجديدين، ومن الخيارات التي يمكن أن تتخذها:

١- «روسيا وإيران لن تستسلما بسهولة، وستعملان على تمكين تحالفهما واستخدام لعبة تبادل الأدوار لمواجهة الهجمة الأميركية. وهنا ستجد واشنطن نفسها في مأزق إن لم تقدم على اتخاذ خطوات عملية في سوريا للمحافظة على الزخم العسكري والسياسي الجديدين، ومن الخيارات التي يمكن أن تتخذها:

٢- «روسيا وإيران لن تستسلما بسهولة، وستعملان على تمكين تحالفهما واستخدام لعبة تبادل الأدوار لمواجهة الهجمة الأميركية. وهنا ستجد واشنطن نفسها في مأزق إن لم تقدم على اتخاذ خطوات عملية في سوريا للمحافظة على الزخم العسكري والسياسي الجديدين، ومن الخيارات التي يمكن أن تتخذها:

٣- «روسيا وإيران لن تستسلما بسهولة، وستعملان على تمكين تحالفهما واستخدام لعبة تبادل الأدوار لمواجهة الهجمة الأميركية. وهنا ستجد واشنطن نفسها في مأزق إن لم تقدم على اتخاذ خطوات عملية في سوريا للمحافظة على الزخم العسكري والسياسي الجديدين، ومن الخيارات التي يمكن أن تتخذها:

٤- «روسيا وإيران لن تستسلما بسهولة، وستعملان على تمكين تحالفهما واستخدام لعبة تبادل الأدوار لمواجهة الهجمة الأميركية. وهنا ستجد واشنطن نفسها في مأزق إن لم تقدم على اتخاذ خطوات عملية في سوريا للمحافظة على الزخم العسكري والسياسي الجديدين، ومن الخيارات التي يمكن أن تتخذها:

٥- «روسيا وإيران لن تستسلما بسهولة، وستعملان على تمكين تحالفهما واستخدام لعبة تبادل الأدوار لمواجهة الهجمة الأميركية. وهنا ستجد واشنطن نفسها في مأزق إن لم تقدم على اتخاذ خطوات عملية في سوريا للمحافظة على الزخم العسكري والسياسي الجديدين، ومن الخيارات التي يمكن أن تتخذها:

الفرق.

بقلم: حسين عبد العزيز

الآن.

وهذا هو السبب في أن واشنطن لم تنتظر نتائج مداورات مجلس الأمن، ولا عادت إلى القرار الدولي ٢١١٨ بما يمنحها شرعية التحرك، خصوصاً الفقرة ٢١ التي تتيح «في حالة عدم الامتثال لهذا القرار، أن يفرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة».

٥- إيصال رسائل تهريب إلى أطراف أخرى مثل إيران وكوريا الشمالية، من أن ما جرى في سوريا قد يمتد إليها.

٦- وأخيراً، فتحت الضربة العسكرية عودة الولايات المتحدة إلى الساحة السورية بعد أن كانت طرفاً ثانوياً في المشهدين الميداني والسياسي.

ويُعتقد أن العودة الأميركية إلى الواقع السوري ستجاوز مسألة الكيميائي إلى تفاصيل أخرى مرتبطة بسير المعارك على الأرض، التي تتخطى مسألة محاربة المنظمات الإرهابية.

غموض سياسي

ربما تكون التداعيات أو مترتبات «اليوم التالي» الذي يلي الضربة العسكرية أهم بكثير من الضربة ذاتها، بمعنى هل سينتهي أثر الضربة بحدودها الجغرافية أم إن الولايات المتحدة ستحافظ على زخم الضربة لاستثماره على المستوى السياسي في الأزمة السورية؟

«رغم ارتفاع منسوب الخطاب الأميركي تجاه الأسد، فإن السياسة الأميركية لا تزال غامضة، ولا يعتقد أن تقدم واشنطن على اتخاذ خطوات درامية حيال إسقاط النظام، وأغلب الظن أن إدارة ترامب ستعتمد سياسة خطوة.. خطوة، وتهيئة الشروط الكفيلة بإجراء التغيير السياسي المنتظر».

«رغم ارتفاع منسوب الخطاب الأميركي تجاه الأسد، فإن السياسة الأميركية لا تزال غامضة، ولا يعتقد أن تقدم واشنطن على اتخاذ خطوات درامية حيال إسقاط النظام، وأغلب الظن أن إدارة ترامب ستعتمد سياسة خطوة.. خطوة، وتهيئة الشروط الكفيلة بإجراء التغيير السياسي المنتظر».

«رغم ارتفاع منسوب الخطاب الأميركي تجاه الأسد، فإن السياسة الأميركية لا تزال غامضة، ولا يعتقد أن تقدم واشنطن على اتخاذ خطوات درامية حيال إسقاط النظام، وأغلب الظن أن إدارة ترامب ستعتمد سياسة خطوة.. خطوة، وتهيئة الشروط الكفيلة بإجراء التغيير السياسي المنتظر».

«رغم ارتفاع منسوب الخطاب الأميركي تجاه الأسد، فإن السياسة الأميركية لا تزال غامضة، ولا يعتقد أن تقدم واشنطن على اتخاذ خطوات درامية حيال إسقاط النظام، وأغلب الظن أن إدارة ترامب ستعتمد سياسة خطوة.. خطوة، وتهيئة الشروط الكفيلة بإجراء التغيير السياسي المنتظر».

الفرق.

أزمات السيسي مع أبرز داعميه.. القضاء والصحافة ورجال الأعمال والأزهر

ظلت في حالة انعقاد دائم حتى تم التراجع عن مناقشة ذلك التعديل، كما استقال وزير العدل أحمد مكي على خلفية ذلك المشروع الذي اعتبره مساً باستقلال القضاء (نيسان ٢٠١٣). ويدرك القضاء في قرارة أنفسهم الآن أنهم في ظل حكم عسكري لا يرحم، وبالتالي فهم يتمهلون في تنظم احتجاجاتهم بالقدر الذي لا يعرض أوضاعهم للخطر، لكن ذلك لا ينفي شيوع حالة الغضب فيهم، وهو ما قد يترجمونه في مظاهر أخرى ليست بالضرورة وفتات أو مؤتمرات.

الصحفيون وفتات تيران

بين أزمة السلطة مع القضاء وأزمته مع الصحفيين رابط تمثل في الموقف من تنازل السيسي عن جزيرتي تيران وصنافير، فنقابة الصحفيين هي التي احتضنت الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية الراضة لذلك، والقضاء -مثلاً في مجلس الدولة- هو من أصدر حكماً بمصريتهما.

وإذا كانت السلطة تقوم الآن بتأديب من أصدر الحكم بحرمانه رئاسة المجلس بتعديل قانوني عاجل، فقد سبق لها أن قامت بتأديب نقابة الصحفيين باقتحامها مطلع أيار ٢٠١٦. ومن ثم تقديم النقيب ووكيل وسكرتير عام النقابة لمحكمة قضت بحبسهم سنتين، تم تخفيفها لاحقاً إلى سنة مع وقف التنفيذ، ونجحت مؤخراً في تمكين مرشحها من الفوز بمنصب النقيب.

لكن هذه الإجراءات عمقت الأزمة مع الوسط الصحفي الذي كان في معظمه داعماً للانقلاب العسكري في ٣ تموز ٢٠١٣، واستمر في دعمه

بقلم: قطب العربي

على انتخابات ٢٠١٨، وتضم هؤلاء الرؤساء الذين سيعينهم السيسي بنفسه قبل أن يعيد ترشحه القضاء الذين هاجوا وهاجوا ضد الرئيس مرسي ونظموا احتجاجات واسعة وإضرابات، بل حاصروا النائب العام الذي عينه مرسي ومنعوه من دخول دورة المياه، لم يستطعوا تكرار هذه المشاهد الاحتجاجية في أزمته الحالية رغم حالة الغضب التي اعترضتهم بالفعل، بل إنهم لجؤوا إلى القصر الرئاسي طلباً لوساطته لدى البرلمان، ولكن جاء الرد مخيباً بأن الرئاسة لا تتدخل في هذا الأمر. وكان على من طلب تلك الوساطة أن يعلم أن البرلمان لم يفعل ذلك من تلقاء نفسه، بل تنفيذاً لرغبة القصر. وزيادة في التحدي لم يكتف رجال السيسي في البرلمان بهذا القانون الذي مرروه في ست ساعات، بل إن أحدهم (محمد أبو حامد) تقدم بمشروع قانون جديد أكثر استنفاً للقضاء، يتعلق بخفض سن التقاعد إلى ٦٠ عاماً بدلاً من ٧٠ وهو المعمول به حالياً. وللتذكير فقد كان مشروع تعديل مماثل بل أقل من ذلك (قصر المدة على ٦٥ عاماً) في عهد مرسي سبباً لثورة القضاء وعقدتهم جمعية عمومية طارئة.

المادة (١٨٤) منه على أن «السلطة القضائية مستقلة، تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتتصدر أحكامها وفقاً للقانون، ويبيّن القانون صلاحياتها، والتدخل في شؤون العدالة أو القضايا جريمة لا تسقط بالتقادم».

لقد أهدق السيسي كثيراً على القضاء في خلال الفترة الماضية، مكافأة لهم على مواجهتهم لحكم الرئيس المدني محمد مرسي الذي انطلقت شرارة الاحتجاجات ضده من مقر نادي القضاء، ومن دار القضاء العالي حيث مكتب النائب العام، كما كان إهداق السيسي تقديراً للأحكام التي أصدرها القضاء ضد رافضي الانقلاب، والتي كانت تصدر سواء بالإعدام أو السجن المؤبد للمئات دون أدنى مطالعة لأوراق القضايا، حتى إن الكثير منها شمل موتى وشهداء وأطفالاً.

ولكن يبدو أن السيسي لم يعد بحاجة كبيرة للقضاء بعد أن قضى منهم وطره، كما أنه أراد التخلص من بعضهم مثل نائب رئيس مجلس الدولة الدكتور يحيى الدكتور الذي أصدر حكم مصرية تيران وصنافير، والذي كان يفترض أن يتولى رئاسة المجلس بشكل طبيعي وفقاً لقاعدة الأقدمية المعتمدة. ولكن قبل أن يتم ذلك أوماً السيسي لرجاله في البرلمان بإصدار تشريع جديد يمنحه حق تعيين رؤساء الهيئات القضائية، ليضمن الهيمنة الكاملة عليهم وليستبعد من شاء، كما سيضمن مبكراً تشكيل لجنة الانتخابات الرئاسية التي ستشرف

بعد نحو ثلاثة أعوام على دخوله قصر الاتحادية (القصر الرئاسي)؛ تبدو العلاقة متوترة بين الرئيس عبد الفتاح السيسي وأبرز داعميه المدنيين من أركان الدولة العميقة، وخاصة القضاء والصحفيين، ورجال الأعمال، والأزهر، ناهيك عن حالة الغضب الشعبي العام المتصاعدة مع قفزات الأسعار، وتبديد وعود السيسي المتتالية، وظهور فشل مشروعاته الكبرى. يبدو غريباً أن يبذل السيسي رصيده لدى تلك القطاعات الهامة التي مثلت غطاءً مدنياً لانقلابه العسكري في ٣ تموز ٢٠١٣، وظلت داعمة له خلال العامين الأولين من حكمه، وهما العامين اللذان وعد السيسي بجعل مصر خلالهما «قدّ الدنيا»، فإذا بها تصبح «مسخرة» الدنيا على يديه.

ولكن الغريبة تنتهي حين نتذكر أننا أمام حاكم عسكري لا يركن أصلاً إلى فكرة الدعم الشعبي، بل يستند إلى ظهر عسكري هو الذي أوصله إلى سدة الحكم، وهو الذي حماه في مواجهة تحركات مناوئيه، خاصة في سنتي حكمه الأوليين. وتقديراً لهذا الدور الذي قام به هذا الظهير العسكري فقد أهدق السيسي عليه المكافآت والعطايا.

أزمة القضاء تتفاقم

أحدث الأزمات بين السيسي وظهيره المدني هي تلك الملتهبة حالياً مع القضاء، إثر صدور قانون جديد للهيئات القضائية يمنح السيسي حق اختيار رؤساء تلك الهيئات، ما يعدّ خرقاً للدستور الذي ضمن لها استقلالها عن السلطة التنفيذية. إذ تنص

مسؤول بيونغ يانغ: سنضرب أميركا إذا هاجمتنا

أكد شين هون تشول، نائب وزير خارجية كوريا الشمالية، أن بلاده سترد على أي هجوم أميركي بضرب الولايات المتحدة أو قواعدها العسكرية في المنطقة، وأن بيونغ يانغ لن تتسامح على أسلحتها النووية. وقال شين في لقاء خاص أجراه موفد الجزيرة إلى بيونغ يانغ إنه إذا اعتدت الولايات المتحدة على بلاده بأي شكل من الأشكال فسيكون الرد مباشراً وبالقوة نفسها، مضيفاً أن جيش كوريا الشمالية في حالة التأهب القوي للرد على التحركات العسكرية الأميركية. وتابع: «إن لاحظنا أي من بوادر الاعتداء على سيادتنا، فإن جيشنا سيوجه ضربات عسكرية لا تعرف الرحمة ضد الأميركيين المعتدين أينما وجدوا، سواء في الأراضي الأميركية البعيدة أو في قواعدها الموجودة في منطقة شبه الجزيرة الكورية كاليابان وغيرها». وأكد شين أن بيونغ يانغ تريد السلام لكنها لا تستجديه، كما قال إن بلاده لن تتسامح على الأسلحة النووية التي بحوزتها. وقال في هذا الإطار: «إن المحادثات السداسية التي تهدف إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية ولدت مينة منذ زمن بعيد، ولا وجود لها بعد الآن.. أسلحتنا النووية التي بحوزتنا ليست مجرد بضاعة لتستبدل بالدولارات الأميركية، وهي ليست للمقايضة السياسية كبضاعة للبيع والشراء توضع على طاولة المحادثات الهادفة إلى نزع سلاحنا».



مصر.. بانتظار أنوار السادات!

تكذب إذا قلت إنك تعمل من أجل عودة الرئيس محمد مرسي، في حين أن كل ما تحلم به هو عودة أنوار السادات! أنت تعلم، والجبن في بطن أمه يعلم، أن مرسي لن يعود إلا بثورة، وفق مقاييس ثورة يناير، وأنه لا يوجد حراك ثوري على الأرض الآن يمكن أن يدفع لثورة، فقد تم تبريد الحالة الثورية بشكل سيئ أمامه التاريخ طويلاً، لأننا من شاركوا في عملية «التبريد» وكثير منهم كانوا حسني النيات، فأنهوا الثورة كما لو كان من يخطط لهم هو عبد الفتاح السيسي، لكن الطريق إلى جهنم الحمراء مفروش بالنيات الحسنة! أنت تعلم، وأي صريح ابن يمين يعلم، أنه إذا كانت عودة مرسي إلى الحكم لن تكون إلا بثورة، وفق مقاييس يناير، فإن هذه الثورة صارت حلماً الآن، وإذا كان القمع والإفكار الذي يمارسه السيسي سيدفع حتماً إلى ثورة، فإنه لو حدث هذا فلن يكون كما يتوقعون، ولكن ستكون ثورة بالمقاييس العالمية للثورات، حيث التخريب والفوضى، وحيث عمليات السلب والنهب، وهو ما لا تحتمله مصر ولو ليلة واحدة!

لا أقصد أنها ستكون ثورة المتشدددين دينياً، الذين يكفرون المجتمع من منطلقات فقهية، لكنها ثورة الحانقين على الجميع من منطلقات ثورية، فلن أكون أنا وأنت وأي فصيل شارك في ثورة يناير، أفضل حالاً عندهم من عبد الفتاح السيسي وزمرته، ولن يكون «شكري مصطفى» فرداً يقود تنظيماً هذه المرة، ولكن سيكون مثل كل المشاركين الذين عاصروه في السجن سجيناً، كتبوا شعراً في شجاعة «شكري مصطفى».

والحال كذلك، فإن نفسك تحدثك من جديد بأنوار السادات، يطوي صفحة عبد الناصر، ويفرج عن المعتقلين، ويسمح للمعارضة ببعض الحركة، وبإحداً لو كان فيه من محاسن السادات، ومبارك، معاً، قبل مرحلة سنة ٢٠١٠ بالنسبة إلى مبارك، وقيل ١٩٨١ بالنسبة إلى السادات.

فلماذا لم تعلن ذلك؟ لأنك تخاف من جماهيرك أن يذهبوا بعيداً، لكنك

السعودية عندها بديلها وهو «الفريق» سامي عنان، والإمارات بديلها «الفريق» أحمد شفيق!

«عنان» مشكلته في أنه ليس شخصية جماهيرية، فلن يمكنه أن يكون بديلاً مريحاً للإبتيابيد معلى من قبل التيارات الإسلامية مجتمعة، ويكون عليه ترضية القوى المدنية ببعض الوعود بالتعيين في بعض المناصب



السياسية الكبرى، واستمالة رجال الأعمال بتلبية مطالبهم؛ في حين أن «شفيق» صاحب تجربة، فالدولة العميقة تعتبره مرشح الضرورة، ويكفي العلم أن فارق الأصوات بينه وبين الدكتور محمد مرسي لم يكن كبيراً، ولو تخلصت بعض القوى من حذرهما وأعلنت انحيازها إليه لكانت النتيجة عكسية، لكن الحذر المحسوب بالجل كان بعد الثورة، وكان الحرج من تأييده مرده إلى الرفض الثوري لآخر رئيس حكومة في عهد مبارك، لكن هذا الحرج ليس قائماً الآن بعد أن اكتشف الجميع عداء عبد الفتاح السيسي للثورة وخطره الكبير على مستقبل الوطن! و«شفيق» إلى الآن يمثل خطراً على السيسي، ولهذا فإن سكرتير عبد الفتاح السيسي «عباس كامل» هو من يتولى بنفسه حملة تشويهه عبر وسائل الإعلام، وهو من يقف وراء القول إنه مريض ومصاب بالزهايمر!

إلى الآن، فسادات المرحلة لا يخرج عن اثنين: عنان، وشفيق، ولا أحد يعرف البدائل الجديدة في قادم الأيام، وعندما يقول الفريق «شفيق» إنه عائد قريباً إلى مصر، فإنه استعداداً لمرحلة جديدة على الأقل بحسابات اللحظة التي صرح فيها بهذا، ومن قبل صرح نفس التصريح لكنه لم يعد، لأن البديل لن يأتي إلا بخوف من ثورة تقوم فجأة.

هذه حسابات السياسة، إنما الثورة لها حسابات أخرى، وإذا قامت فلن يعود «شفيق»، ولا «مرسي»!

«رابعة».. التي لا أستطيع نسيانها

بقلم: آيات عرابي

بما يجري، ويصر على رفع أذان الصلاة في موعده. ربما قرر الصغير أنه مهما كان الأمر، فلا بد من رفع الأذان!

من ربي ذلك الصغير ليتصرف كهؤلاء الذين نقرأ عنهم في كتب التاريخ؟ مررت على صورة أمي التي لا أعرفها، كانت تقف بجسدها الواهن أمام جرافة عسكرية تستعد لسحق عظام ابنها الجريح الملقى في عجز على الأرض بعد إصابة ما.

استطعت رغم المسافة والزمن أن أسمع صوتها الواهن يعلو هدير محرك الجرافة الشريرة. أم أخرى انحنت على قدمي ضابط بدين تستعطفه من أجل أمر ما.

قلبي سمع نبرات صوتها الكسيرة وعيناها رأته دموعها رغم زاوية التصوير. لا بد أنها كانت تحاول استنقاذ روح ابنها، ومصور ما يسرع الالتقاط صورتها!

أم أخرى تجلس في عجز تضع يديها تحت خديها، ترمق جثمان ابنها الممدد أمامها في كفه الأبيض.

قصة أخرى تختبئ خلف قماش الكفن الأبيض، حياة كاملة اختلطت، آلاف التفاصيل اليومية.. مزاح الشاب مع أمه، صورته وهو يقبل يدها وخديها. عشرات الصور والتفاصيل توقفت بضغطة زر بنديقية ما.

شاب آخر يجلس ناظراً إلى جثمان مسجى أمامه بدموع متجمدة، ربما كان شقيقه أو ابنه، لا أحد يعلم إلا الله.

الجرافة التي ضلت طريقها، فسارت فوق جثامين الشهداء وامتزج صوت صريرها بصوت عظامهم. مشهد رابعة والنيران تغطيتها وتاكلها.

أسمع بأذني هاتين زفير النيران الراقصة فوق أرض كانت عامرة منذ ساعات. أسمعها غاضبة تلعن من أشعلوها، وتدعو الله أن يطردهم من رحمتها، ولكنها لا تملك من أمر نفسها شيئاً.

أرى الجنود بأقدامهم الغليظة يطؤون أرض المسجد بعد أن أحرقوه.. ضابطان من جيشهم يلتقطان صورة تذكارية باسمه أمام المسجد بعد المجزرة.

في الركن ذاته أحتفظ بصور أسماء صقر وحببية أحمد عبد العزيز وهالة أبو شعيشع وأسماء البلتاجي. شهديات المجزرة وما قبلها.

لا أعرفهم ولا يعرفونني.. لكننا أخوة. أحبيهم كل صباح وكل مساء.

قلبي وعقلي توقفا هناك حيث ارتقوا.. لا أعرف كيف يمكن لبشر أن ينخلع من كل شيء، فيهلك الحرث والنسل.. الله وحده يعلم..

وأنا لا أشغل نفسي بالأسباب. كل ما أعرفه أن الزمن بالنسبة لي متوقف هناك في رابعة، وأني لا أستطيع نسيانها. ■

في ركن ما من حاسوب الشخصي، أحتفظ باليوم لرابعة.. صور ومقاطع فيديو للمجزرة.. كل ما كتب عنها.

أحتفظ بذلك المشهد الذي هزني، والذي ما زال قادراً على استدراج شلالات من الدموع من عيني.. مشهد الطفل المتعاق الذي يقف أمام جثمان أمه الشهيدة المستكينة في راحتها الأبديّة، غير مصدق أن هناك من تجرأ على سلب أمه منه. لعل سنوات عمره لم تساعده على فهم ما حدث. ولكن دعني يا صغيري أصارك باننا نحن الكبار لم نفهم!

جلسنا مثلك نشاهد ما يحدث غير مدركين.. سنوات عمرنا لم تزودنا بما يكفي من الخبرة لهضم ما حدث.

فتيات رقيقات الملامح يرتدين الزي الإسلامي ويمسكن بمصاحفهن وهن جلوس.. صلاة التراويح من ميدان رابعة والصفوف المترصّة، جسد واحد كبير من آلاف الأجساد يكبر، ويركع ويسجد ويقوم.

صور أخرى.. أطفال يلعبون، تستطيع حتى في الصورة الصماء أن تسمع ضحكاتهم..

ترى هل كان الطفل الذي حملوه في ملاءة وقت المجزرة بينهم؟ شاهدت تلك الفتاة الجالسة في الفراغ بين الخرائب تحوم فوق رأسها سحب من دخان مشؤوم يضحك في شر، وفوقها شمس أغسطس الحارقة ترسل أشعتها بلا هوادة، بينما اطرقت هي إلى الأرض في سكينته بنظرة غير عابثة، وأخذت تدق بطبق معدني.. بدت كما لو كانت تهز كتفها للعالم كلها في استهتار.

هذه فتاة جلست تنتظر أجلها غير عابثة..

ما الهول الذي رآته فتاة رقيقة في تلك اللحظات وجعلها تنتظر نهايتها بذلك النبات؟

الطفل الذي يرفع أذان الظهر والفوضى تحطم كل ما حوله، وهو غير عابث!



نهني آية حجازي.. وننعي العدالة!

بقلم: وائل قنديل

الأبيض، وعاد مرضياً عنه، فاستقرت البراءة في اليقين؟ حسناً، ما رأي سيادتكم في أن النيابة لم تطعن على الحكم، وفي أن الشرطة أعلنت جهوزيتها لإطلاق سراح المتهمين، فوراً، بعد وصول قرار المحكمة؟!

من حقنا، بل من واجبنا، أن نفرح جميعاً بحصول أي بريء على حريته المسلوقة، مهما كانت وسائل استرداد هذه الحرية وظروفه وملابساته، غير أنه في الناحية الأخرى، وفي مقابل السعادة بالحرية، لا نستطيع أن نمنع الأسى والحزن على العدل المهزوم، المكروه، والمهان في بلادنا.. لا نقدر على مقاومة ذلك الامتزاج القهري بين الضحكة والدمعة، ونحن نتابع أهوال ما يلاقيه عشرات الآلاف من آية حجازي، لا يذكرهم الإعلام الأميركي، ولا يصل نياهم إلى دونالد ترامب.

من هؤلاء الباحث والصحافي هشام جعفر، الذي بلغت أساتسته مع الحبس الاحتياطي أن هناك من يمارس الابتزاز على زوجته، كي تدفع ثمن حريته، عفواً صحياً، مائة وعشرين ألف جنيه.

من هؤلاء القاضي الجليل المستشار محمود الخضير، الذي حصل على حكم قضائي بالإفراج عنه، بعد انقضاء محكوميته، في قضية انتقام سياسي كره، وقبل أن يبلغ بيته في الإسكندرية، صدرت الأوامر بإعادة اعتقاله، ورجوعه إلى الزنزانة.

من هؤلاء مئات، بل آلاف الحالات، ممن يعرفهم الناس، أو ليس لهم حظ من الشهرة والحيثية الاجتماعية والسياسية، يتم افتراسهم في الزنازين،

ما يشغلني في موضوع الحكم ببراءة آية حجازي، مديرة جمعية بلادي لمساعدة أطفال الشوارع، التي تحمل الجنسية الأميركية، بعد ثلاث سنوات من الحبس الاحتياطي، هو: ماذا قال القاضي الذي أصدر حكم براءتها، هي وزوجها وآخرون، لأولاده وزوجته، بعد عودته إلى المنزل؟

القاضي هو القاضي، والمحكمة هي المحكمة، جنابيات القاهرة، وفي كل مرة كانت تمثل أمامه آية حجازي والمتهمون بالقضية، يصدر قراراً بتمديد حبسهم، على ذمة القضية العبيثية الملقفة التي تتهمهم فيها السلطات بالآتي: «عصابة منظمة لاستقطاب أطفال الشوارع»، وأنهم احتجزوا الأطفال داخل كيان مخالف للقانون دون ترخيص، في إحدى شقق دائرة قسم عابدين في القاهرة، وذلك بناء على التحقيقات، الأكثر عبثية وتلفيقاً، التي ذهبت إلى «استغلال المتهمين ضعف الأطفال وحاجاتهم، وصغر سنهم، بإجبارهم على الاشتراك في تظاهرات تخدم توجهات سياسية خاصة، مقابل أموال يتحصل عليها المتهمون».

ضع نفسك مكان القاضي، العائد إلى بيته بعد إصدار حكم البراءة المفاجئ، وهو ينظر في عيني زوجته وأبنائه، لدى السؤال التقليدي «عملت إيه في قضية النهارده؟» فماذا ستقول؟

ثلاث سنوات من التنكيل والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية، في سجون رديئة، أشبه بالقبور.. ثلاث سنوات من المداولات والتأجيلات وتمديد الحبس الاحتياطي، لم تكن كافية لكي يستقر في يقين المحكمة أن الأبرياء هم فعلاً أبرياء، حتى حجج السياسي إلى البيت

والتغاضي عن قمعه لحرية الصحافة ذاتها بعد ذلك لمدة سنتين تقريباً، ولكن تصاعد عمليات القمع وتوسعها إلى فئات لا تعرف عنها معاداتها للسلطة بل هي محسوبة عليها، نشر الخوف في الوسط الصحفي، وظهرت آثار ذلك في التصويت الكثيف للمرشح يحيى قلاش الذي رفع راية الدفاع عن الحريات والصحفيين السجناء في انتخابات ٢٠١٥، وفي الجمعية العمومية الطارئة التي عقدت عقب اقتحام النقابة في ٤ أيار ٢٠١٦.

وهي الجمعية التي حملت السيسي مباشرة المسؤولية عن الاقتحام وطالبت بإقالة وزير الداخلية، لكن تخاذل نقيب الصحفيين ومجلسه عن تنفيذ تلك القرارات أحبط جموع الصحفيين، ومع ذلك ظلت هناك كتلة كبيرة ساخطة ورافضة للتوتحش على حرية الصحافة.

أزمة السيسي ونظامه مع الإعلام لم تقتصر على الصحفيين ونقاباتهم التي احتضنت الاحتجاجات الشعبية ضده، ولكنها تعدت ذلك إلى التخلص من بعض الرموز الإعلامية التلفزيونية التي كانت من أكبر الداعمين له، مثل توفيق عكاشة وإبراهيم عيسى وليليان داود وخالد تليمة. ومن قبلهم بطبيعة الحال محمود سعد ويسري فودة وريم ماجد وبلال فضل، وعلى الأرجح ستتواصل عمليات التخلص من الرموز الإعلامية التي دعمت السيسي من قبل، وذلك مع التحرك المنظم لصناعة رموز جديدة تدين بالولاء الكامل للسيسي، ولا تشعر بأنها صاحبة فضل عليه أو شريكة له كما هو شعور الرموز الحالية.

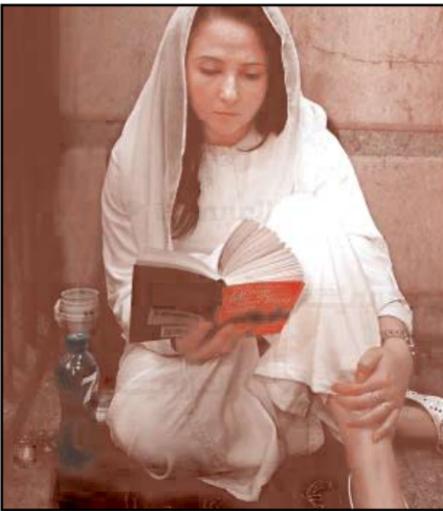
رجال الأعمال ومشاريع الجيش

أما رجال الأعمال سواء الذين يملكون منابر إعلامية أو غيرهم، والذين جندوا كل إمكانياتهم لدعم انقلاب السيسي من قبل؛ فقد اكتووا بناره أيضاً، والبداية كانت مطالبتهم بدفع «إتاوات» تبرعات (١٠٠ مليار جنيه) للصناديق التي أنشأها السيسي مثل صندوق «تحيا مصر» مهدداً لهم: «هتدفعوا يعني هتدفعوا»، وقد اضطروا لدفع ما طلب منهم رغم تعثر أحوالهم نتيجة تردّي الوضع الاقتصادي وتوقف عجالات الإنتاج، لكن السيسي لم يتوقف عند فرض تلك الإتاوات، بل حرص على تأديب بعضهم بصورة عملية ليكونوا عبرة لغيرهم، فأوعز لشركته بالقبض على رجل الأعمال صلاح دياب -وهو مالك شركات نطلبة وصاحب جريدة «المصري اليوم»- ونشر صورته مقيداً بالأغلال، كما أجبر رجل الأعمال نجيب ساويرس على بيع قناته «أون تي في»، ورتب انقلاباً ضده في «حزب المصريين الأحرار» الذي أنشأه ورعاه، كما قدم رجل الأعمال محمد فريد خميس إلى التحقيق بتهمة احتكار صناعة المنسوجات، وهو ما دفعه إلى الهرب خارج البلاد، وجمّد أموال رجل الأعمال صفوان ثابت. لكن الأضعب من ذلك كله هو تغول الجيش على الاقتصاد المصري وكل المشروعات الجديدة، بحيث لم يترك للشركات المدنية سوى العمل من خلاله وبما يقبل أن يجود به عليها، وهي أكبر ضربة لرجال الأعمال الذين كانوا ينتظرون رد الجميل لهم عقب تولي السيسي المسؤولية، فإذ بهم يتعرضون للتنكيل.

الأزهر وتجديد الخطاب الديني

ورغم مشاركة شيخ الأزهر أحمد الطيب في مشهد الانقلاب يوم ٣ تموز ٢٠١٣ فإن السيسي لم يخف تبرمه من أداء الطيب خلال العام الماضي، وكانت كلمة السيسي للطيب (يوم ٢٨ كانون الثاني الماضي) التي بدت مزامحة ثقيلة «أنت تعبتني يا فضيلة الإمام» صافرة البداية لهجوم الأذرع الإعلامية على شيخ الأزهر، الذي لا يتماهى مع رغبات السيسي في ما يسميه تجديد الخطاب الديني، ومواجهة التيارات الإسلامية الحركية بالكفاءة اللازمة.

وقد كان موقف الأزهر الراض للطلاق الشفهي زيتاً جديداً على نار الأزمة التي كان يغذيها وزير الأوقاف محمد مختار جمعة، المقرب من السيسي والطامح لخلافة شيخ الأزهر، ورغم أن كلا من مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الأزهر تحاولان دوماً إخفاء الخلافات، فإن هجوم الأذرع الإعلامية للسيسي على الأزهر يظهر عدم رضاه عن المشيخة، وهو ما يولد شعوراً مضاداً لدى قطاعات متنامية من الأزهريين. هذه الأزمات المترامنة والمتصاعدة بين نظام السيسي وأبرز داعميه المدنيين تبدو مرشحة للتصاعد، خاصة مع زيادة تعثر السيسي سياسياً واقتصادياً، ومع تصاعد حالة الغضب الشعبي على السياسات الاقتصادية المؤلمة، وأيضاً مع زيادة اعتماد السيسي على الظهور العسكري الذي يعزز تغوله على المجالات المدنية (الاقتصادية والإعلامية والثقافية)، وهو ما يزيد التنازع الذي لا نستطيع التنبؤ بمآلاته. ■



حتى الموت. الصبي الصغير كريم مدحت، ليس آخرهم، والشباب مهذّب إيهاب ليس أولهم، كلهم ليس لهم ترامب، ولا يحملون جنسية أميركية، ولا يملكون رفاهية التنازل عن جنسيتهم المصرية، الوحيدة، لقاء حريتهم. ما جرى مع آية حجازي نسخة مكررة من سيناريو محمد سلطان، نجل القيادي الإخواني الدكتور صلاح سلطان، قبل عامين، حين أنقذته جنسيته الأميركية من الهلاك في سجون الانقلاب.. وكما قلت وقتها: ليس من العدل أن يلوم أحد محمد سلطان على قراره بالرحيل من عذاب المقبرة وهو على قيد الحياة، ذلك أنهم، باختصار شديد، أعلنوها صريحة: كونك مصرياً، فهذا يعني موتك، لو كنت معارضاً أو معترضاً على شروط الحياة داخل تراب المقبرة المقدس.

وتبقى المسافة بين «آية حجازي الأميركية» و«آية حجازي المصرية»، هي ذاتها المسافة بين الدولة والمقبرة، وبين المجتمع الإنساني وتجمعات الوحوش البرية في مناطق البحيرات والمستنقعات العفنة، هي الفرق بين الإنسان وباقي الكائنات. ■

في مؤتمر نظمته دار الفتوى:

لفهم صحيح للإسلام وترسيخ قيم التعايش ونبذ العنف ومواجهة التطرف



لا يرضاه عقل ولا دين».

المفتي علام

ما تكون إلى لم شملها وتوحيد كلمتها في مواجهة الأخطار والأفات التي تهدد كيانها ووجودها، ومنها آفة تشويه صورة الإسلام المشرقة، من خلال ما تواجهه من نشر للأفكار المتطرفة من قبل خوارج العصر الذين

ثم القى مفتي مصر كلمة جاء فيها: «إن الخطر الداهم الذي يتمثل في انتشار التنظيمات الإرهابية المتطرفة، وإشغال قتل الأزمات الطائفية بين أبناء الوطن الواحد، والتمهيد للحروب الأهلية المستعرة التي لا تبقي ولا تذر، وتعمل على شرذمة الشعوب وتفجيت الأوطان، يدعونا جميعاً إلى أن تتكاتف جهودنا وتستنفذ طاقاتها في وأد هذه الفتنة وإخماد تلك النيران التي تهدد سلامة الأوطان، ولا شك أن تهديد الوحدة الوطنية هو تهديد للأمن والاستقرار الذي تنعم به شعوبنا العربية والإسلامية. وإن إلقاء نظرة عابرة على العالم من حولنا كفيلاً بأن توضح لنا ما تفعله الطائفية الدينية أو العرقية بالشعوب، وكيف استهانت البعض بقضية الحفاظ على وحدته الوطنية حتى خاض في غمار فتنة الطائفية، فتمزقت الأوطان وهددت الأديان وشردت الشعوب وفرض العنف والتشدد، ووجدت جماعات الإرهاب فسحة من الوقت لتنتشر ما تريد من دمار وخراب».

المفتي الخالصة

من جهته، قال مفتي الأردن: «الأمة اليوم أحوج

نظمت دار الفتوى، بالتعاون مع مؤسسة بيرغوف الألمانية، مؤتمراً عن «دور المؤسسات الدينية الرسمية في تعزيز عمليات السلام والحوار» في جهود دار الفتوى بحضور النائب عمار حوري ممثلاً رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، الرئيس فؤاد السنورة، وممثلين عن الطوائف الإسلامية، وسفراء ووزراء ونواب وحشد من الشخصيات.

شارك في المؤتمر مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان، مفتي جمهورية مصر العربية الدكتور الشيخ شوقي علام، مفتي المملكة الأردنية الهاشمية الدكتور الشيخ محمد الخالصة، وكيل الأزهر الشريف الدكتور الشيخ عباس شومان، ممثل مؤسسة بيرغوف في لبنان فراس خير الله، وشخصيات دينية وفكرية وعلمية.

المفتي دريان

استهل الحفل بتلاوة عشر من القرآن الكريم، ثم بتعريف من السيدة هند عجوز التي قدمت المفتي دريان، الذي قال: «تلقي اليوم معهم ومعكم في هذا المؤتمر، لنستمع إليهم ماذا عملوا، وأعدوا ويعدون، ليس لمكافحة داء الإرهاب فقط، بل وللتفكير بالمستقبل القريب والمتوسط على الأقل، حيث يكون علينا نحن العاملين في المؤسسات الدينية الرسمية، أن نتحمل مسؤوليات جساماً في استعادة الزمام، في تدبير شأن الإسلام والمسلمين، وفي تعزيز قيم التسامح والحوار والسلام في مجتمعاتنا المتنوعة والمتعددة، وفي تعزيز قيم الاعتدال والوسطية، التي هي في حقيقتها تعاليم ديننا الإسلامي، القائم على الرحمة واليسر، والأخلاق والمحبة والعدل».

وختم بالقول: «إن الخطر يواجه أدياننا وأوطاننا، وهو خطر لا يفتد في مواجهته التعلل بأي عذر، ولا الاكتفاء بأي شكوى، بل ولا يفتد فيه اتهام المؤامرة والمتآمرين، ولا السياسات الدولية، فالقتل المستشري في مجتمعاتنا، الذي تمارسه جماعات الفساد والإفساد،

لماذا كان الإسراء من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى؟

بقلم: د. محمد شندب

وفنار شهية، بل إن البركة تشمل رسالات الأنبياء الذين ترعرعوا في فيافي الأقصى وحلوا دعوة الله إلى العالمين. والبركة تشمل أيضاً دماء المجاهدين الأبرار الذين تصدوا للجحافل الشر والعدوان ثم قدموا أرواحهم رخيصة دفاعاً عن الحق والدين، كي تكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى. وبما أن رسالة المسجدين واحدة على مدى الزمن، لذلك جاءت رحلة الإسراء لتؤكد مسؤولية الأمة الإسلامية في حماية المسجد الأقصى وحراسته والدفاع عنه مهما بلغت التضحيات. كيف لا وهو أولى القبليتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى رسول الله ﷺ، الذي مهد للمسلمين الطريق إلى بلاد الشام وفلسطين، فكانت غزوة مؤتة وغزوة تبوك تهدفان إلى تحرير الأقصى وتخليصه من براثن الهيمنة الرومانية.

أبو بكر الصديق وصحبه الكرام تابعوا مسيرة الجهاد من أجل تحرير بلاد الشام، وهذا عمر بن الخطاب يدخل بيت المقدس ويرفع لواء التوحيد في أرجاء الأقصى ليأخذ دوره في مستقبل الأمة. لقد بقي الأقصى قرابة خمسة قرون رمزاً لقوة الأمة وعزتها حتى سقطت في مستنقع التفرقة والشرذمة مما سهل للصليبيين إحكام قبضتهم على المشرق الإسلامي قرابة قرن من الزمن. وبقي الأقصى يئن حتى جاء صلاح الدين الأيوبي وحرره.

وعادت راية التوحيد ترفرف في أرض الإسراء والمعراج حتى قامت الدولة الصهيونية واغتصبت فلسطين. ولن يحرق الأقصى اليوم إلا أحفاد عمر بن الخطاب وأصحاب صلاح الدين الذين يرددون قول الله تعالى: «سبحان الذي أسرى بعهده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير» سورة الإسراء.

قضى رسول الله ﷺ ثلاثة عشر عاماً في مكة يدعو قريشاً ومن حولها إلى الإيمان بالله وتوحيده، وترك عبادة الأوثان والأصنام. تعرّض رسول الله ﷺ ومن معه من المؤمنين لكل أنواع الظلم والاضطهاد والتعذيب. ولما أسرفت قريش في طغيانها وجبروتها أذن رسول الله ﷺ للمسلمين أن يتوجهوا إلى الحبشة، لأنه يحكمها ملك عادل. ولما أصمت قريش آذانها عن سماع كلمة الحق يَمُّ النبي ﷺ وجهه إلى منطقة الطائف مع صديقه زيد بن حارثة، عله يجد «في ثقيف» ناصرًا يعينه في تبليغ دين الله للعرب وغيرهم. لكن سفهاء ثقيف ردوا على رسول الله ﷺ بالحجارة حتى سالت الدماء من قدميه الشريفتين، فاضطر إلى أن يلجأ إلى بستان بني شيبعة.

ومن هناك دعا رب السماوات والأرض بقلوب حزين وإصرار على مواصلة العمل مهما بلغت التحديات، وعندما بلغت موجة الألام والأحزان أوجها أراد الباري تبارك وتعالى أن يكرم نبيه في رحلة كونية تتخطى الزمان والمكان، وترسم للبشرية مستقبلها. هذه الرحلة بدأت عندما وصل جبريل عليه السلام إلى رسول الله ﷺ ومعه البراق، الذي يضع حافره عند منتهى بصره، ثم انطلق به إلى المسجد الأقصى وقد استقبله كوكبة من الأنبياء ثم قدموه ليصلي بهم إماماً قبل أن ينطلق مع جبريل إلى سدره المنتهى. والسؤال الذي يفرض نفسه: لماذا كان الإسراء من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى بالذات دون غيره؟ نحن نعلم أن أول بيت أمر الله ببنائه في الأرض من أجل عبادته وتوحيده هو المسجد الحرام. قال تعالى: «إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً وهدى للعالمين» سورة آل عمران آية ٩٦.

أما البيت الثاني الذي أمر الله بتشييده في الأرض كي يكون مطلقاً لدعوة الله فهو المسجد الأقصى في فلسطين. والبركة التي تحيط بالأقصى لا تقتصر على البيئة الطبيعية التي تمتاز بها بلاد الشام، التي حباها الله بمناخ معتدل وأنهار فياضة وجنان بهية

شوهوا صورة الإسلام واستباحوا الأعراس وسفكوا الدماء باسم الدين وهو منهم بريء. إن معظم ما يحدث اليوم في أوطاننا من فوضى وسفك للدماء ساهم فيه بعض من يتصدى للخطاب الإسلامي دون أن يكون لديه تصور كامل عن هذا الأمر.

وكيل الأزهر

والقى وكيل الأزهر الشريف كلمة جاء فيها: «إن هناك عدة حقائق تمثل إطار تعاون الأزهر الشريف مع المؤسسات الدينية الرسمية، ومن هذه الحقائق:

أولاً: الإسلام دين مرتبط بالآديان السماوية برباط عضوي لا ينقسم؛ فنحن المسلمون نؤمن بأن كلاً من التوراة والإنجيل والقرآن هدى ونور للناس، وأن اللاحق منها مصدق للسابق، ولا يتم إيمان المسلم إلا إذا آمن بالكتب السماوية وبالأنبياء والرسل جميعاً.

ثانياً: التعدد الديني في الوطن الواحد لا يعد مشكلة ولا ينبغي أن يكون، وقد علمنا ديننا الإسلامي الحنيف كيفية التعايش في ظل التعددية الدينية، وذلك من خلال المشتركات الإنسانية التي تشمل كل مناحي الحياة، أما الجانب العقدي والتعبدية فلا يضر علاقات البشر في أمور حياتهم اختلاف تعبدتهم لخالقهم، فشعار ديننا الحنيف: «لا إكراه في الدين»، و«لكم دينكم ولي دين».

داؤنا و داؤنا

بقلم: الشيخ نزيه مطرجي

مُحَاسَبَةُ الْحُكَّامِ

الرُّعْمَاءُ وَالْحُكَّامُ هُم أَحْوَجُ الْأَنَامِ إِلَى نُصْحِ النَّاصِحِينَ وَوَعظِ الْوَاعِظِينَ وَتَذَكْرَةِ الصَّالِحِينَ؛ وَالَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ شُؤُونَ الْأُمَّةِ وَالْوَالِيَّاتِ الْعَامَةِ هُم أَكْثَرُ الْبَشَرِ تَعَرُّضاً لِلْغَلَطَاتِ وَالزَّلَّاتِ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ رَاجِحَ الْعَقْلِ وَاسِعَ الْحِكْمَةِ، عَظِيمَ الْهِمَّةِ لَا يَتَرَفَّعُ عَنِ سَمَاعِ النَّاصِحِينَ الْأَمْنَاءِ، وَالْوَاعِظِينَ الْحُكْمَاءِ مَهْمَا عَلَا قَدْرُهُ، وَقَوِيَ سُلْطَانُهُ!

لقد أتى على الأمة حقبٌ مشرقة وأيامٌ مُزهرَةٌ، تجلَّى فيها سرُّ عظمتها في وفائها للحق مع من تُطيع من الرُّعْمَاءِ والرُّؤَسَاءِ، فلم يكن رجالها يتهيَّبون من تأييد الحكام حين يصيبون ولا يترددون عن نصحتهم حين يخطئون... ولا يزال هذا المجد الغابر في طريق الانحدار حتى أدت شمسه بالغروب وعهدها بالانهيار... ولم يعد يبقى من الأمناء الذين يحافظون على خلق الشجاعة والجهر بكلمة الحق إلا كمثل الخلب من الضوء في ظلام الليل!

قال حذيفة رضي الله عنه: دخلت على عمر فرأيت حزيناً مهموماً، فقلت له: ما يهْمُك يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني أخاف أن أقع في منكر فلا ينهاني أحد منكم تعظيماً لي! فقال حذيفة: والله لو رأيناك خرجت من الحق لتنهينك! ففرح عمر وقال: الحمد لله الذي جعل لي أصحاباً يقومونني إذا عوججت، ففتح عمر في ذلك الديوان باباً واسعاً يدخل منه كل من يريد أن ينصح له، وأن يقول له: اتق الله!

كان عمر مع أصحابه يوماً فقال له رجل: اتق الله يا أمير المؤمنين! فقال بعض الحاضرين لذلك الرجل: اتقوا هذا أمير المؤمنين؟ فقال عمر: دعوه فليقلها، فلا خير فيكم إن لم تقولوها، ولا خير فينا إن لم نسمعها. وأمام هذه الأمثلة الشاهدة من المناقب التي تعد في زماننا كالعجائب، تقوم امرأة من عامة المسلمين هي حوالة بنت حكيم فتقول لعمر: عهدى بك يا عمر وأنت تسمى عُميراً في سوق عكاظ تصارع الفتيان، فلم تذهب الأيام حتى سُميت عمر، ثم لم تذهب الأيام حتى سُميت أمير المؤمنين، فائق الله في الرعية، واعلم أنه من خاف الموت خشي الموت!

إن شرعنا المقدس يقضي بالاعتصام من الحكام في الجور والأنفس، فالحاكم فردٌ من الأفراد يجري عليه ما يجري عليهم؛ خطب عمر يوماً فقال: أيها الناس، إني والله ما أرسل عملاً ليضربوا أبشاركم، ولا ليأخذوا أموالكم، ولكن أرسلهم ليعلموكم دينكم وسنة نبيكم، فمن فعل به شيء سوى ذلك فليرفعه إلي، فوالذي نفس عمر بيده لأفضيئه منه! وقد استند عمر إلى أن رسول الله ﷺ كان يقص من نفسه في أكثر من واقعة، ويشهد لذلك أن رسول الله ﷺ كان يقص شيئاً بين أصحابه ذات يوم، إذا أكب عليه رجل قطعنه بعرجون كان معه، فصاح الرجل! فقال له رسول الله ﷺ: تعال فاستقد، فقال الرجل: بل عَصَوْتُ يا رسول الله، أخرجته النسائي. وروى من حديث عمر رضي الله عنه أنه قال: «رأيت رسول الله ﷺ يعطي القود من نفسه، وأبا بكر يعطي القود من نفسه، وأنا أعطي القود من نفسي».

لقد ابتليت الأمة بحكام ظلام مُستبدين، قُصورهم قيصرية، وكنوزهم كسروية، ومواكبهم جالوتية، يرفعون شعاعاً فرعونياً يقول فيه قائلهم: «ما أريك إلا ما أرى وما أهديك إلا سبيل الرشاد»، فاستخفوا قومهم فأطاعوهم، وصبر الناس على ظلمهم وفسادهم وأقروهم، وابتليت الأمة كذلك بجماهير من المنافقين والمتملقين يزيتون للحكام أنهم يجسدون الحق المبين، ويلزمون العدل والنهج القويم، ولو كانوا حكاماً ظالمين، وطغاة مُستبدين... وبذلك يدوم الظلم والفساد في البلاد والعباد، والله تعالى يقول: «يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين» النساء-١٣٥.

لقد أُرشدت السنة النبوية إلى واجب الأمة تجاه السلطان الجائر، فقال النبي الكريم صلى الله عليه وسلم: «أفضل الجهاد كله حق عند سلطان جائر» أخرجه أحمد، وقال: «إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم يا ظالم فقد تودع منهم» رواه الحاكم.

وإذا عدم الناصحون، وفقد الصادقون، وشغل الساحة المنافقون، فكاننا صنع الناس الطغاة بأيديهم، وأقاموا حكم الفساد باختيارهم، والله تعالى يقول: «وما كان ربك ليهلك القرى بظلم أهلها مصلحون» هود-١١٧.

فلا خير في أمة لا تحاسب حكامها، ولا تمحضهم نصحتها وهداها، ولا خير في أمة يعرضون عن كلمة الحق وينكرون قولها ويأبون سماعها! ■

وفد من الجماعة الإسلامية في جبل لبنان جال على أديرة إقليم الخروب مهناً بعيد الفصح



جال وفد من الجماعة الإسلامية في جبل لبنان، على الأديرة والمرجعيات المسيحية في إقليم الخروب مهناً بعيد الفصح، وضم الوفد عضو المكتب العام الشيخ أحمد عثمان، وعضو المكتب السياسي المهندس عمر سراج، وأمام مسجد الديماس في برج الدكتور أحمد سيف الدين وأعضاء من الجماعة، حيث كانت مناسبة تم خلالها التأكيد على أهمية وضرورة التواصل والحرص على تعزيز الوحدة الوطنية والعيش المشترك بين الطوائف، وتمتين أواصر المحبة والإستقرار في البلاد.



وكانت المحطة الأولى للوفد في دير المخلص، حيث قدم التهنئة للنائب العام للرهبانية المخلصية، رئيس دير المخلص

تم خلاله التأكيد على «التمسك بالقيم الروحية التي تعزز اللحمة الوطنية والعيش المشترك والتواصل بين مكونات المجتمع اللبناني».

واختتم الوفد جولته بزيارة رئيس بلدية جدرا الأب جوزف القزي في دارته في جدرا، الذي لفت إلى «أن أعياد المسيحيين والمسلمين أصبحت مشتركة وفيها نوع من الشراكة»، مؤكداً «أن أبناء إقليم الخروب المسلمين والمسيحيين عائلة واحدة تجمعهم كلمة الله»، مؤكداً أن إقليم الخروب دائماً هو الصورة النموذج بكل عائلاته الروحية وأطيافه، وبكل اتجاهاته السياسية، حيث يجسد وحدة لبنان الموحد، والعيش المشترك والوحدة الوطنية، التي سنبقى نذافع عنها مهما كانت التحديات كبيرة».

بدوره أكد عثمان على «حاجتنا في المنطقة العربية ولبنان، لفتح أبواب الحوار المكثف لتعزيز الأمن والإستقرار»، مؤكداً «أن جميع الكتب السماوية جاءت لخير البشرية»، مندداً «بمحاولات تشويه صورة الدين الإسلامي وربطه بالعنف».

الأرشمندريت نبيل واكيم وعدداً من رهبان الدير. تحدث عثمان فأعرب عن سرور الجماعة الإسلامية بهذا اللقاء الأخوي والودي لتهنئة أختنا بعيد الفصح، وعلى رأسهم الرئيس العام للرهبانية المخلصية الأرشمندريت انطوان ديب وآباء الدير.

وأشار عثمان إلى أن رسالة الجماعة الإسلامية بالإضافة إلى التعايش المشترك، هي رسالة مشتركة لكل الطوائف اللبنانية والبيوتات الروحية في أن تعمل على تزكية الأخلاق، لأنه إذا استقامت الأخلاق تستقيم الحياة.

بدوره رحب واكيم بوفد الجماعة في دير المخلص، وأكد أن الرهبانية المخلصية ودير المخلص، سيبقيان ملتقى حوار وطني وملجأ لجميع اللبنانيين كما كانا عبر التاريخ، وأكد على «أهمية العلاقة الطيبة والأخوية مع الجماعة الإسلامية».

دير الراهبات

بعدها انتقل الوفد وزار دير الراهبات المخلصيات، حيث قدم التهنئة بالعيد لراهبات الدير، وجرى حديث

الجماعة في عكار تهني بالفصح المجيد



قام وفد من الجماعة الإسلامية في عكار برئاسة الأستاذ محمد هوشر بتقديم التهنئة بمناسبة العيد الفصح المجيد لدى الطوائف المسيحية، وقد شملت الزيارات المطران باسيلوس منصور مطران عكار وتوابها للروم الأورثوذكس،

عكار طوني عاصي، وبعض القيادات الأمنية. وقد كانت مناسبة للتداول في الشؤون العامة، وتم التأكيد على ضرورة إنجاز الملفات العالقة من قانون إنتخابات عصري، وموضوع سلسلة الرتب والرواتب، والاهتمام الجدي بعملية إنماء المناطق وإنصاف الجميع، لأن العدالة الاجتماعية هي البوابة الأساس لكل استقرار ونهوض.

الخو اسقف الياص جرجس في دار مطرانية الموارنة في القبيات، وزير الدفاع الوطني الأستاذ يعقوب الصراف، النائب هادي حبيش، وعضو المكتب السياسي في التيار الوطني الحر. جيمي جبور، مسؤول القوات اللبنانية في عكار الدكتور نبيل سركيس، مسؤول إقليم الشفت في حزب الكتائب روبري النشار، مستشار وزير الخارجية أ. أسعد درغام، منسق التيار الوطني الحر في

الدكتورة رابعة فتحي يكن توقع كتابها في معرض الكتاب بطرابلس



وقعت الدكتورة رابعة فتحي يكن كتابها الجديد بعنوان «الخطاب الدعوي الإسلامي والمشروع السياسي للمفكر الإسلامي فتحي يكن» في جناح إذاعة الفجر، وذلك ضمن فعاليات معرض الكتاب الثالث والأربعين الذي تنظمه الرابطة الثقافية في معرض رشيد كرامي الدولي بطرابلس.

حضر التوقيع شخصيات دينية وسياسية

وأكاديمية وتربوية، أبرزهم مفتي طرابلس والشمال الدكتور مالك الشعار، والأمين العام للجماعة الإسلامية الأستاذ عزام الأيوبي الذي قدم للكتاب، والرئيسة السابقة لجمعية النجاة الاجتماعية في لبنان السيدة سميرة المصري والمدير العام لإذاعة الفجر أيمن المصري.

ونشرت مجموعة الرشاد الثقافية هذا الإصدار الذي أعدته المؤلفة أساساً كأطروحة دكتوراه في جامعة الجنان، ونالت عليها درجة الامتياز. ويعرض الكتاب لدراسة تحليلية لكتابات الداعية فتحي يكن منذ العام ١٩٥٩ حتى العام ٢٠٠٩.

حقوق المرأة في الضمان الاجتماعي.. بجمعية النجاة



نظم قسم حقوق الإنسان والمواثيق الدولية في جمعية النجاة الاجتماعية في عكار، محاضرة تحت عنوان «حقوق المرأة في الضمان الاجتماعي».

استهلّت المحاضرة بكلمة مسؤولة العلاقات العامة «ناهد سعد الدين».

تحدثت فيها «عن أهمية وجود جمعيات تضمن حقوق الإنسان وبشكل خاص المرأة، ولذلك كانت المبادرة باستحداث قسم حقوق الإنسان، والمشاركة في رفع الصوت وصنع القرار».

نظم القسم الدعوي في جمعية النجاة الاجتماعية في الجومة عكار، الأحد (١٦/٤/٢٠١٧)، الحفل السنوي السادس لتكريم المحجبات على مسرح مدرسة الجوهرة الإسلامية.

افتتح الحفل بتلاوة من القرآن الكريم، ثم قدمت الفتيات المكرمات أنشودة جماعية.

كلمة المناسبة كانت للداعية رضوة الراعي، تحدثت فيها عن قيمة المرأة في الإسلام وقد أعزها ورفع منزلتها وقدرها، وقالت: «المرأة عندما تربت على يدي رسول الله ﷺ قدمت أعلى ما عندها، وهذه النماذج نجدها اليوم في غزة العزلة كام نضال التي تتعلم منها الدروس والعبر».

كلمة المكرمات ألقته

الطالبة هبة نجيب «شكرت فيها جمعية النجاة على هذا التكريم الذي يشجع الفتيات على الالتزام بتعاليم دينهن».

تخلل الحفل فقرات إنشادية وعرض مسرحي للدمى، واختتم بتكريم المحجبات وتقديم الهدايا لهن.



«الجنان» تطلق مبادرة للسلام في الذكرى السنوية لرحيل الدكتورة منى حداد يكن



أحييت جامعة «الجنان» الذكرى السنوية الرابعة لرحيل مؤسسها الدكتورة منى حداد يكن، التي تزامنت مع ذكرى الحرب الأهلية اللبنانية، وأطلقت في المناسبة بالتعاون مع جمعية «رحمة للعالمين» مبادرة نساء للسلام، بحضور وزيرة الدولة للتنمية الإدارية عناية عز الدين، وذلك في معرض رشيد كرامي الدولي، ضمن فعاليات

معرض الكتاب ٢٠١٧، حضرته شخصيات سياسية وتربوية واجتماعية.

وألقى الوزيرة عز الدين كلمة نوهت فيها بطرابلس، وقالت: «في زمن الحروب وفي زمن اغتيال المدن ذات التاريخ العريق والدور الثابت في الحضارة الإنسانية، نجتمع من أجل السلام في جامعة الجنان الرائدة الخلاقة، هذا الصرح التربوي الذي لا يفصل بين العلم والثقافة».

وأكد رئيس مجلس أمناء جامعة الجنان الأستاذ سالم فتحي يكن على البقاء حراساً لمسيرة الدكتورة

منى حداد يكن «نحميها بأهداب العيون لأنها اجتماع إرادتين طبيبتين ونتاج الوالد الداعية فتحي يكن رحمه الله فكراً ودعوة وحبا وحواراً وتربية ووطناً».

وقالت رئيسة جمعية «رحمة للعالمين» الدكتورة عائشة فتحي يكن: «في ذكرى رحيل امرأة السلام، نرفع الصوت عالياً ونقول نريد سلاماً، نريد أمناً اجتماعياً وأمناً اقتصادياً، وأمناً فكرياً. نريد حياة، ونريد مستقبلاً يليق بفلذات أكبادنا».

ثم قدم المنظمون درع امرأة السلام للوزيرة عز الدين.

في أجواء ملؤها الفرح والبهجة والسرور وضمن الموسم الثقافي، نظم خريجو مدرسة الإيمان الإسلامية - فرع طرابلس «مهرجان الربيع» على أرض ملاعب المدرسة في محلة أبي سمراء، تخللته ألعاب ترفيهية، مسابقات ثقافية وجوائز.

مهرجان الربيع

هل عادت الخلافة إلى تركيا؟

بقلم: أواب إبراهيم

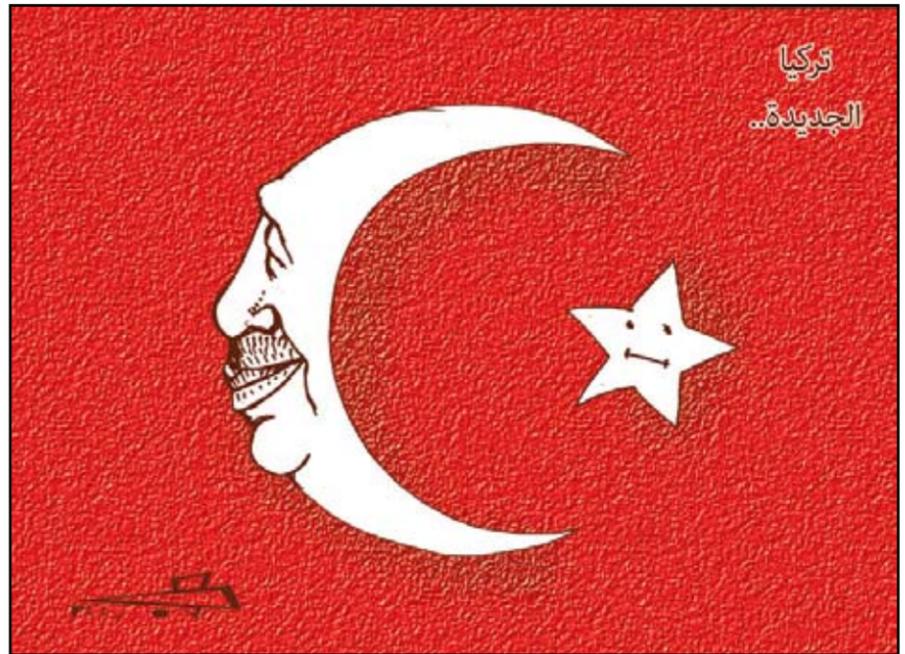
ليس لأحد التشكيك في نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي دعا إليها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، رغم أن الأغلبية تحققت بأكثر من واحد بالمئة بقليل. لكن هذا الواحد هو نفسه الذي يستند إليه الغرب لاسيما الدول الأوروبية، وهو ما شهدناه قبل أسابيع في بريطانيا، حين أسفر الاستفتاء عن أغلبية عادية أدت للقرار التاريخي بتحقيق الانفصال عن الاتحاد الأوروبي. ورغم التظاهرات الحاشدة التي شهدتها مختلف المدن الانكليزية إلا أن نتيجة الاستفتاء بقيت على ما هي عليه، وبدأت بريطانيا إجراءاتها للانفصال.

الأضواء كلها سلطت على المواد الدستورية التي تتعلق بالرئيس وتحسين موقع وتعزيز صلاحياته، كحيازته السلطة التنفيذية والسماح بانتماؤه لحزبه وقدرته على إعلان الطوارئ، لكن تعميماً متعمداً طال تعديلات أخرى كثيرة، لا تصب في مصلحة الرئيس، بل ربما تكون مقيدة له، كمنح مجلس النواب الحق بطلب فتح تحقيق بحق رئيس الدولة ونوابه والوزراء، وكذلك صلاحية المجلس بالدعوة لانتخابات نيابية. عدا تعديلات أخرى من الواضح أن المستفيد منها هم الأتراك أنفسهم، كرفع عدد أعضاء مجلس النواب إلى ٦٠٠ نائب، وخفض سنّ الترشح للبرلمان إلى ١٨ عاماً، وإلغاء المحاكم العسكرية. ورغم الكثير من الكلام الذي قيل وكتب، إلا أن التعديلات التي تم الاستفتاء عليها لا تنص على عودة الخلافة العثمانية، ولم تقترب من الحريات، ولم يأت أحد على ذكر الإسلام.

نجاح الاستفتاء لم يحجب بعض المؤشرات السلبية التي كشف عنها. فقد جرت العادة أن تشكل المدن الكبرى -وفي مقدمها اسطنبول- الرافعة الأساسية للنجاحات الشعبية التي يحققها أردوغان، خاصة إذا تذكرنا أن مشوار أردوغان السياسي بدأ بعد نجاحه في رفع النفايات من شوارع اسطنبول يوم كان رئيساً لبلديتها. هذه المدن الكبرى نتيجة الاستفتاء فيها لم تكن لصالح التعديلات، وحين نتحدث عن المدن الكبرى فإننا نتحدث عن الناخبين المثقفين، وهي الشريحة التي طالما وقفت وراء أردوغان وإلى جانبه في مواجهة حملات التضييق والحصار التي تعرض لها. هذه الشريحة من الناخبين أرادت أن تقول لأردوغان إن وقفنا معك وإلى جانبك ليس شياً على بياض، وإذا كنت اليوم الضمانة لعدم التعسف في استخدام صلاحياتك فلا أحد يضمن أن الرئيس المقبل للبلاد لن يفعل ذلك، فلو دامت لغيرك ما وصلت إليك. المؤشر السلبي الآخر هو أن حزب العدالة والتنمية خاض الاستفتاء متحالفاً مع حزبي الحركة القومية والاتحاد الكبير. رغم ذلك تحققت الغلبة بواحد بالمئة فقط، في حين أن النسبة التي كانت متوقعة استناداً لنتائج الانتخابات الماضية كانت تشير إلى قرابة ٦٠٪. وهذا يعني أن نسبة ملموسة من مؤيدي ومناصري حزب العدالة والتنمية، وكذلك مناصري حلفائه لم تصوت إلى جانب التعديلات الدستورية، وهذا بدوره يحتاج قراءة متأنية وإعادة نظر في الصف الداخلي وتماسكه.

تحقيق الفوز في الاستفتاء وتفويض الناس لرئيسهم، وتجديد الثقة به، ومحاولة راب الصدع وتحسين الوحدة الوطنية، وتحشيد الالتفاف الشعبي حول السلطة شيء آخر. فالديمقراطية شكل من أشكال الحكم، لكنها ليست بالضرورة عادلة، وليست بالضرورة هي السبيل لتحقيق استقرار البلاد وطمانينة العباد، خاصة إذا كنا نتحدث عن بلد كتركيا يعيش أوضاعاً استثنائية، بسبب الأزمات الخارجية التي تحيط به من كل جانب، والاهتزاز الأمني الذي شهده في الآونة الأخيرة، سواء من جانب حزب العمال الكردستاني، أو «تنظيم الدولة» الذي جعل تركيا على رأس أهدافه لتنفيذ جرائمه.

نكرر ونقول بأن نتيجة الاستفتاء لا غبار عليها، لكنها في المقابل كشفت عن أن قرابة نصف الشعب التركي يرفض التعديلات الدستورية، وهذا النصف لا يجب تهميشه وعدم الاهتمام بما يريد. فتركيا بحاجة إلى أن يقوم رئيسها رجب طيب أردوغان بعدما ينتهي من نشوة الانتصار بخطوات تصالحية احتضانية لأبناء شعبه الذين يخالفونه رؤيته للبلاد. على أردوغان بعدما جددت غالبية الأتراك تفويضه في قيادة البلاد أن يقترب من الذين لم يفوضوه، عليه أن يشعر جميع الأتراك أنه رئيسهم، وأن يثبت لهم بالفعل لا بالتصريحات والخطابات أن التعديلات الدستورية التي رفضوها في الاستفتاء ستؤدي في النهاية لتحقيق مصلحة تركيا وشعبها. ■



كلية طيبة

فلنجرب مشروع قانون الانتخاب الأسوأ

بقلم: عبد القادر الأسمر

عدم انتخابهم وبالتالي عدم رسوبهم في الدائرة التي ترشحوا فيها.

لا ريب أن قانون «انتخاب الأسوأ» لن يوافق عليه السادة النواب حرصاً على سمعتهم التي ستكون محط مراجعة وتنقيب من قبل الناخبين والمرشحين المنافسين. ونعتقد أن المرشحين كافة سوف يقلصون من حضورهم الاعلاني والتخفيف من تحركهم الجماهيري حتى لا يقع الناخبون في التباس من جراء عدم استيعابهم تفاصيل هذا القانون.

إن هذا المشروع لم يتقدم به أحد النواب، ولربما تبناه الرئيس بري الذي يعتبره فرصة للكشف عن المرشحين الأكثر سوءاً أمام مواطنيهم وبيدولون الغالي والنفيس كي لا ينتخبهم الشعب، وهذه بادرة غير مسبوقة في تاريخ الانتخابات النيابية في العالم.

وأمام سيل الاقتراحات التي تتفاوت نسبة مؤيديها إلا أن أياً منها لن يحظى بإجماع السياسيين كافة، نرى أن مهلة الشهر التي أقرها رئيس الجمهورية ميشال عون لن تكون أفضل من المهل السابقة ما يأخذ البلد إلى مشارف الهاوية والإفعاة والعمل وفق «قانون الستين».

لقد ملّ المواطن اللبناني في نشرات الأخبار وتصريحات مختلف السياسيين والندوات السياسية التي أربكت المواطن وجعلته يصعب عليه فك أحجية بعض القوانين المطروحة مثل «القانون التامهي» الذي يتم الانتخاب على دورتين: الأولى وفق طائفة المرشحين باختيار اثنين من الفائزين عن كل مقعد والدورة الثانية يتم الانتخاب فيها على أساس وطني، وما على المواطن إلا الاستجابة لرغبات جبران باسيل.

وأمام رفض معظم السياسيين لهذا القانون فإننا سنجاري الرئيس بري في طرائفه ونقترح قانون «انتخاب الأسوأ»، فلعل وعسى أن يحظى بالموافقة «وما فيش حد أحسن من حد».

نرى هل الرئيس نبيه بري جاد في دعوته اللبنانيين إلى المشاركة في تقديم اقتراحات مشاريع قانون انتخابي جديد أم أنها إحدى دعاياته التي يحلو له أن يطلقها في مثل هذه الأزمات؟

لا شك أن الرئيس نبيه بري «مرتاح على وضعه»، فهو يعارض كل مشروع قانون انتخابي بعد أن يستقبله بالترحاب ثم لا يلبث أن يفند علنه وخاصة إذا كان الاقتراح مقدماً من رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل.

وأمام الرئيس بري ١٩ اقتراح قانون تضمنت كل الاقتراحات الممكنة بحيث لم يعد هناك من صيغة متفردة أو مميزة فقد استوفت الاقتراحات كل أشكال ممكنة ولم يعد هناك من امكانيات لاختراع اقتراح قانون انتخابي يرضي اللبنانيين أو بالاحرى السياسيين.

وقد أقر عزاب الاقتراحات الوزير جبران باسيل بوصوله إلى طريق مسدود، وأنه رغم كل الاعتراضات من قبل السياسيين كافة فإنه ماضٍ في صياغة قانون جديد سماه «قانون الحرية».

وبالعودة إلى دعوة الرئيس بري اللبنانيين إلى المساهمة في اقتراح قانون انتخابي جديد فإننا نقترح مشروع قانون «انتخاب الأسوأ» وهو طرح ربما غريب أو غير مفهوم ولكنه يحقق انتخاب الأقل سوءاً غير دعوة الناخبين إلى الاقتراع لمن هم أسوأ المرشحين الذين يبنّبهم الناخبون ويحظى بالمقعد النيابي المرشحون الأقل سوءاً الذين ينالون أقل عدداً من أصوات المقترعين.

إن هذا الاقتراح يضع المرشحين كافة أمام سباق نحو حث الناخبين على عدم الاقتراع اليهم والتشهير برفض الشعب لهم، وهذا ما يدفع المرشحين إلى حث الناخبين على عدم انتخابهم، وتجيير أصواتهم إلى المنافسين على المقاعد التي لن يحظى بها سوى المرشحين الأقل سوءاً.

ولن يكون أمام المرشحين سوى إقناع الناخبين أنهم الأقل سوءاً من سائر المرشحين، وسيحرصون على إيضاح سيرهم الذاتية التي تحقق لهم كما ياملون

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	الجمعة		الخميس		الأربعاء		الثلاثاء		الإثنين		الأحد		السبت	
	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د
٢٥	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٦	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
٢٧	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
٢٨	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
٢٩	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
١	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
٢	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨